

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف – اخاء – عدالة

بعض الأدلة الثابتة على فساد العشرية

جمع و تنسيق :

محمد مصطفى

تمهيد :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم .. وبعد ،،

فإن موضوع الفساد في بلدنا الحبيب موريتانيا موضوع كبير وشائك ومعقد ، وأصبح عائقا حقيقيا أمام كل تطور وتقدم للبلد ، لقد أصبح هذا المرض العضال مشكلة حقيقية تواجه تنمية البلد على كافة الأصعدة .

وقد قمنا على مستوى مجموعة روافد العطاء الفكرية في الحديث حول هذا الفساد المستشري في جميع إدارات الدولة إثر تقارير محكمة الحسابات الأخيرة وكذلك قضية الصفقات المشبوهة في قطاع الصيد البحري وما لكل ذلك من تأثير سلبي على حياة السكان وارتفاع الأسعار والتكلفة المعيشية عموما ، وعليه فقد نظمت المجموعة أياما مفتوحة للحديث عن هذا الموضوع (الفساد) وتداعياته ..

كما شارك جميع أعضائها الكرام في إثراء النقاش حول هذا الموضوع ومشاركة كل جديد فيه ، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام كبير من قبل الجميع خصوصا بعد نشر تقارير محكمة الحسابات الأخيرة ..

وقد طالب بعض النواب بفتح تحقيق حول فساد العشرة السابقة ، وبدأ المدونون والصحفيون وجميع القوى الحية في المجتمع في الكتابة والتدوين والحديث حول هذا الموضوع الشائك ، وما زال الجميع يطالب بتحريك حقيقي من الدولة لمحاسبة جميع الفاسدين وكل الأسماء والشركات الضالعة في نهب ثروات وخيرات هذا البلد الذي ما زالت الأغلبية فيه تعيش فقرا مدقعا ، وما زالت جميع الخدمات فيه سيئة ومتدنية لحد كبير ..

الأمر الذي يحتم على الجميع موالاة ومعارضة ، نخبة وعامة ، تركيز الجهود وتوحيدها في سبيل القضاء على هذه الظاهرة ، وذلك من خلال الضغط على الحكومة والقضاء من أجل فتح كل ملفات الفساد والتحقيق فيها ومحاسبة أهلها من أجل استرجاع الأموال المنهوبة من قوت هذا الشعب الفقير ..

إن تركيز الاهتمام على فساد العشرية السابقة ، يأتي ضمن نقطتين أساسيتين : الأولى أن هذا النظام حديث عهد بتسليم المسؤولية لخلفه وهو ما يحتم ويسهل متابعة ملفاته نظرا لحدائثة العهد بها ولسهولة العثور على الأدلة التي تورطها في هذا الموضوع ، والأمر الثاني أنه وبحسب جميع التقارير فإن هذه العشرية شهدت أسوأ عمليات الفساد والنهب التي مرت على تاريخ الدولة الموريتانية الحديثة ..

لذلك وإيماننا منا بضرورة إنارة الرأي العام حول حقيقة الفساد في هذه العشرية ، قمنا بجمع بعض التقارير التي تحدثت عن فسادها مرفقين تلك التقارير بالألة

والمصادر والمراجع الضرورية لتوثيق مثل هذا النوع من القضايا .. محاولة منا في تقديم مادة موثقة للمواطن الموريتاني حول حقيقة ما جرى في تلك العشرية .

ومع أن هذه العشية السابقة شهدت بعض الإنجازات التي مكن أن تسجل في خانة إيجابياته ، لكن حتى تلك الإنجازات تدور حولها الشكوك وذلك لما جرى في تنفيذها من صفقات مريبة ولا تتمتع بالشفافية المطلوبة ، حتى أن البعض يقول بأن خلف كل طريق عبدها النظام أو مشروع تفاخر بتدشينه تقبع بعض صفقات التراضي وبعض المناقصات غير الشريفة والتي تم إرساؤها على شركات وهمية يتهم النظام السابق بأنه كان يتخذها وسيلة من أجل الالتفاف على المال العام ونهبه على طريقة تبيض وغسيل الأموال ..

لقد تم في عهد نظام الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز إفلاس شركات وطنية كانت قائمة منذ عهد الاستقلال ولم تصل الأنظمة السابقة رغم فسادها لهذا المستوى من السقوط الذي يجعلها تأتي على آخر معاقل وحصون ثروات هذا الشعب الفقير.. ومن أمثلة تلك الشركات :

١- ما تم من إفلاس لشركة سونمكس والتي ولدت مع نشأة الدولة و التي كانت مساهمة طيلة تاريخ الدولة الحديث في توفير المواد الغذائية الاستهلاكية للمواطن الموريتاني بثمن معقول للمواطن الموريتاني ، لكن في عهد نظام محمد ولد عبد العزيز شهدت هذه الشركة نهبا ممنهجا ما أدى إلى إفلاسها .

٢- إفلاس شركة أنير ENER شركة صيانة الطرق والتي تمت تصفية ممتلكاتها وتم دمجها في شركة جديدة يقال انها لنافين مقربين من النظام السابق

٣- إفلاس وكالة النفاذ الشامل والتي كانت مسؤولة عن كهربة مدن الداخل و توفير خدمات أخرى ، حيث تم في عهد هذا النظام تصفيته وطرده عمالها .

٤- ما يشاع عن شبه إفلاس لشركة سوماغاز

٥- اسنيم وما أدراك ما اسنيم ، هذا العملاق الكبير الذي كان أكبر شريان يمد الاقتصاد الوطني بالعملة الصعبة ، تقول التقارير مؤخرا بأنه أصبح يترنح على وقع الضربات التي وجهت له في هذا العهد ، وما زالت الدولة لم تعلن لحد الساعة حقيقة ما يجري فيها .

وسنركز على التقارير التي أوردتها بعض المواقع الإخبارية والتقارير الحكيمة ومقالات لبعض الخبراء الوطنيين كل في مجاله ، وسنرفق كل هذه التقارير بمراجعتها ومصادرهما لتسنى للقارئ الكريم سهولة الرجوع إليها من أجل التثبت من صحتها . والله الموفق .

سجلات ونقاشات ، ما بعد العشرية ..

لم يكد الرئيس السابق يسلم السلطة لخلفه بعد ما جرى من شد وجذب في الساحة الوطنية من احتمالية التمديد لمأمورية ثالثة ، في خرق واضح للدستور ، وبعد مطالبات من نواب وأطر ووجهاء سيذكرهم الموريتانيون وسيذكرهم التاريخ على أنهم أسوأ طبقة سياسية عرفت الساحة الوطنية ، وستلعنهم الأجيال المتلاحقة على نفاقهم وتطبيلمهم وإفسادهم للحياة السياسية عموماً ..

نقول لم يكد الشارع الموريتاني والساحة الوطنية تهدأ قليلاً بعد تسلم الرئيس الحالي للسلطة ومغادرة سلفه لها ، في تناوب سلمي لا شك ان للرئيس السابق دور يشكر عليه رغم المطالبات الكثيرة التي كانت تشجعه على البقاء في السلطة ، لكنه أثر الخروج منها طواعية وتسليمها لصديقه ..

غادر الرئيس الأسبق البلاد بعد أن سلم السلطة كما قلنا ، لكنه سرعان ما عاد مثيراً بعض اللغط حول أحقيته بالحزب الحاكم وضرورة بقائه على رأسه وممارسة السياسة من خلاله ، الأمر الذي خلق أزمة داخل الأغلبية الحاكمة ، مما سرع في ترتيب بيتها من جديد وعلى ما يهوى الحاكم الجديد مع إصرار القديم على مطالبه .

على إثر هذه المشكلة البيت قد لا تعني للمواطن البسيط الكثير عقد الرئيس السابق مؤتمراً صحفياً في منزله ، وقد تطرق فيه لبعض النقاط وما يهمنا من تلك النقاط هو ما يتعلق بموضوع الفساد والأموال المنهوبة في عهده ..

مما قاله الرئيس السابق في ذلك المؤتمر اعترافه بامتلاك الأموال مع نفيه أن تكون من خزينة الدولة ، لكن هذا الاعتراف بحد ذاته قد يكون دليلاً على صاحبه الذي قال في مؤتمر صحفي مماثل خلال مأموريته عام ٢٠١٤ أنه لا يمتلك أي أموال ..

فهل كان يكذب حينها أم أنه يكذب الآن ؟ أم هما معا ؟

وإذا كان صادقاً فيما قاله في مؤتمره الأخير ، فما حقيقة مصدر تلك الأموال ؟ خصوصاً أن لا دليل أبداً على أن لا علاقة لها بأموال الشعب ..حيث لا يعرف عن الرجل ولا أسرته أنهم كانوا من أهل الثراء ..

يقول القاضي الشاب د/ هارون ايديقبي : فمجرد الاشتباه حول الثراء حول الأغناء يوجب تدخلاً للمساءلة حول مصادر المال...بل ومقاسمة ذلك المال مع الخزينة العامة..للشبهة...وهذا هو التحقيق التبريري...

ويستطرد في منشور على صفحته بعنوان : تتبّع المال المُختلس أولى..مذهب أمميّ.

ومُقاسمة مال من تحوم حوله الشكوك مذهب عمريّ.

من العجب حين يتابع شخص بتهمة الفساد والاختلاس والتبديد ثم لا يقام بتتبع الاموال المختلسة... هل يعقل ان يسجن مفسد مختلس ولا تحتجز أوقية واحدة مما أختلس..

حين يسجن المختلس نعتقد جهلا وغباء أنه تحقق انتصار في الحرب ضد الفساد... لكن عندما ينقش العبار سنجد أموال المختلس تصول وتجول وهذا هو غسيل المال بالذات... تبدأ الولايم السجنية... ويتماذي في تسيير امواله من وراء حجاب.

عندما لا يتم تتبع الاموال المختلسة والمبددة وهي بادية العيان تحولت بفعل الغسيل الى ذم اخرى معروفة نكون اتبعنا الزرّاك/ الرّامي وتركنا الزرّكه/ الرّمية او الحجرة وهذه في موضوع مكافحة الفساد اهم من الشخص المفسد او المبدد... الذي نسعد بسجنه فقط. لا بد من تفنين التحقيق الموازي ... والتحقيق بداع الشبهة او الاشتباه والمقاسمة.

لقد كان المبدأ الاسلامي الراسخ الموجب للتبرير المالي عند قيام الداعي واقتسام المال عند ارتياب الامام متقدما في ميدان الحرب على الفساد.. المبدأ هو: " من أين لك هذا".

انظروا في ابتعاث الخليفة عمر بن الخطاب الصحابي الجليل محمد بن مسلمة الانصاري وهو المفتش العام آنذاك حيث كان مبعوث عمر الخاص إلى عمّاله ولأته لتقصي الشكاوي التي كانت تأتيه من العمّال، حيث قاسم عمرو بن العاص ماله حتى حدائيه اخذ احدهما لبيت المال الخزينة العامة.

فمجرد الاشتباه حول الثراء حول الاغناء يوجب تدخلا للمساءلة حول مصادر المال... بل ومقاسمة ذلك المال مع الخزينة العامة.. للشبهة.. وهذا هو التحقيق التبريري... لا بد من تتبع الطرق التي مر بها المال العام المختلس اثناء الغسيل وهذا هو التتبع .

لا بد من تشجيع المبلّغين عن هذه الوقائع وهم المعروفون قانونا ب: lanceur d'alerte الجراس... للأسف تجاوزهم قانوننا المتعلق بالفساد.. في البلدان التي نجحت في الحرب على الفساد لهم نسبة معلومة من المال المُسترد وتوفر لهم الحماية الكاملة. لا تنسوا انه في الحرب على الفساد الاله هو استعادة المال ثم ردع الجاني الذي عومل بنقيض قصده وسيلحق به الالم البايغ بتجريده من كافة الاموال... اما معاقبة الجاني وترك المال بأيدي اخرين او بيد الجاني نفسه فهو مجرد ذرّ الرماد في العيون الكحيلة.

المرجع :

https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=2698992766813903&id=100001096180100

ويرد الكاتب سيدي علي بلعش على هذه الجزئية من كلام الرئيس السابق حول تملكه للمال حيث يقول :

و قال عزيز إن لديه ثروة كبيرة لكنها ليست من المال العام. فمن أين يمكن أن تأتي ثروة عزيز إذا لم تكن من المال العام؟

للرد على هذا السؤال ، نحتاج عودة إلى ما يمكن أن تكون أسبابا لثرائه الفاحش :

- صناديق كومبا با المتهم فيها بتزوير العملات الصعب

- اتهام النائب الفرنسي مامير له برعاية المخدرات في المنطقة

- ثمن السنوسي الذي يعتبره عزيز صيدا خاصا به لا دخل لأحد به

- أموال القذافي التي أرسلها في طائرة أو اثنتين لاكتتاب مرتزقة من منطقة أزواد السائبة لمواجهة الغزاة.

- و في الأخير رشاوى الشركات الأجنبية مقابل عقود على مزاجهم لنهب الثروات الموريتانية.

فأي هذه يفضل على نهب المال العام؟

و يبدو أن عزيز الذي اعتمد الأوامر الشفهية لنهب الثروة الوطنية ، نسي كيف سيرد إذا أصبح السؤال من أين لك هذا؟

- ما قاله عزيز عن الاتفاقية مع هون دونغ صحيح : الاتفاقية كانت جيدة أو مقبولة على الأقل و تم تمريرها عن طريق البرلمان و مجلس الشيوخ . و هذا هو كذب ولد عبد العزيز و مكره المرتب من البداية :

- الاتفاقية التي أبرمت مع هون دونغ كانت مجرد غطاء لعملية نهب مفتوحة بالاتفاق مع الصينيين و كانت العيوب في تجاوزها (عمليا) و في ملحقاتها . أما مرورها على البرلمان و مجلس الشيوخ فهو جريمة عزيز الأكبر و الأخطر ، حيث يفرض بالتزوير و الرشوة و النفاق برلمانا غير مسؤول لا يعصي له أمرا ليحمله مسؤولية جرائمه في النهاية و لا شك أنكم تتذكرون أن ولد محم خيريه نجح في شوط ثالث. و المرة الوحيدة التي عصا فيها مجلس الشيوخ أمره، قام بخله.

كل ما قاله ولد عبد العزيز البارحة بوضوح لمن يريد أن يفهم ، هو أن الجماعة التي تحكم البلد كلها مفسدة و لديه الأدلة على فسادها و هو أفسد منهم لكن ليس لديهم أي دليل على فسادها. و أشار ولد عبد العزيز بذكاء إلى شبابيك سين رايس و

رفضه لشباك ٢٠ ملمتر و فرض ٤٠ مم و توقيع ولد اشروقة مباشرة بعد تسليمه الحكم على الترخيص لها بشباك ٢٠ مم الممنوع دوليا . و ما أشار إليه عزيز هناك صحيح و خطير و لا يأتي دون جريمة هون دونغ في شيء. و ليس أمام غزواني اليوم سوى أن يلغي الاتفاقيتين (...)

من مقال : مفارقات مؤتمر تيبة / سيدي علي بلعمش

وهنا نرد رابطا لتصريح عزيز بممتلكاته سنة 2014 حيث نفى امتلاكه أي أموال عس ما اعترف به في مؤتمره 2019 بعد خروجه من السلطة :

<https://www.youtube.com/watch?v=S3ZkhDePttQ>

وهنا نورد أيضا تحقيق لإحدى الصحف الدولية لما جرى في حقبة الرئيس السابق :

تحقيق صحيفة Afrik.com حول فترة حكم الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز وتسييره للبلد

أعدت صحيفة Afrik.com تحقيقا حول فترة حكم الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز وتسييره للبلد، وجاء هذا التقرير بعنوان: النهب المنظم لموريتانيا.

وقالت هذه الصحيفة في التحقيق إن الرئيس ولد عبد العزيز أمضى كل وقته في بناء ثروته الشخصية بدل ممارسة الحكم وأنه تمكن من وضع يديه على الاقتصاد الموريتاني بدء باستغلال المصادر الطبيعية، مرورا بالمصارف وانتهاء بالصيد ومشاريع البنى التحتية.

وذكر التحقيق تحت عنوان: النهب المنظم لموريتانيا، أن ولد عبد العزيز رغم ما بذله من وعود فإنه أمضى كل وقته في بناء ثروته الشخصية بدل ممارسة الحكم

وفي محاولة لجرد حصيلة ثلاث سنوات من حكم الرئيس عزيز، تعتبر الصحيفة أن الموريتانيين والمؤسسات الدولية حتى الآن، فضلوا عدم متابعة ما يقوم به عزيز من مركزة للصفقات العمومية والدولية وإنشاء شركات العمومية في جميع القطاعات والهيمنة على الفاعلين المنافسين وتدجين العدالة واستخدام للبنك المركزي كمدخل لتجميع ثروته وتحويلها لعملة صعبة.

وتضيف الصحيفة أن الوضع بدأ يتغير بفعل ما تم الكشف عنه من تورط للرئيس ورجاله، بعد الاتهامات التي وجهها البرلمان الفرنسي مامير.

وبخصوص رجال الرئيس المستخدمين في غسيل الأموال، تصفهم الصحيفة بأنهم مجموعة جديدة من السماسرة تعمل على تدمير مذهب للاقتصاد الوطني. ويأتي في مقدمة هؤلاء: افيل ولد اللهاه الذي تعتبر الصحيفة أن أسرته جاءت لموريتانيا بعد تسفيرها من السنغال ١٩٨٩ وهو اليوم يدير ثروة طائلة مكونة من مجموعة اقتصادية ومالية قوية:

بنك المعاملات الصحيحة؛

الرضا للإيجار والمعدات؛

الشركة العامة للبناء والأشغال العامة؛

شركة للنقل البحري؛

شركة للعبور ولإيجار؛

الوفاء للتأمين؛

شركة لتوزيع المنتجات البترولية؛

وقع مع BTP عقدا مع الشركة الأسبانية Franjuan يقضي بحصوله على ٣ في المائة من أي عقد تحصل عليه في موريتانيا مقابل تسهيلات.

أما الرقم الثاني على هذه اللائحة فهو محمد عبد الله ولد ياهها الذي تعتبر الصحيفة أن أعماله كانت شبه متوقفة حين وصل عزيز للسلطة، غير أنه عمل مع الرئيس وسرعان ما أصبح رجل الصينيين في موريتانيا، فكان الشريك في اتفاقية الصيد المثيرة للجدل مع بولي هوندونغ وأصبح يحصل على عمولات من صفقات التسليح التي استحوذت على الكثير من المليارات. وهو يقوم الآن ببناء فندق مع شركائه الصينيين بعد أن وقع عقد إيجاره من طرف شركة كينروس لمدة سنوات وتم الدفع له مسبقا. كما أنه استحوذ على منجم بوفال للفوسفات وباعه لشركة هندية مقرها في السنغال.

وحصل ولد ياهها -تضيف الصحيفة- على صفقة شراء محطة ثنائية بطاقة ١٢٠ MW مع الشركة الصينية CMEC . ويقوم بالسمسة لصالح شركة Xstrata التي يمكن أن تكون أكثر أهمية من شركة اسنيم. وفي مجال الصناعات الزراعية يقف ولد ياهها خلف مشروع السكر مع جنرالات سودانيين متقاعدين.

أما الرجل الثالث فهم أحمد ولد عبد العزيز (ابن الرئيس) الذي يدرس في لندن، غير أنه متورط عالم الأعمال، حيث ظهر أنه هو الشريك الغامض لـ WARTSILA France التي حصلت على صفقة بناء المحطة الكهربائية رغم أن عرضها البالغ ١٥٤ مليون يورو يزيد ب ٣٠ مليون على عرض منافستها وهو يلعب دور المدير

الفعلي لديوان والده وقد أصبح بسرعة الشخص المحوري الذي تمر عبره جميع الأعمال.

الرجل الرابع هو أحمد امحمد ياما الملقب حمادي ولد بشرايه وهو مواطن أسباني، قنصل شرفي سابق لأسبانيا في غينيا بيساو قبل أن يصبح قنصلا لموريتانيا منذ سنة ٢٠٠٩. ورث بعد وفاة فتى ولد مولاي رئاسة شركة SOBOMA بصفة غربية والتي أصبح عزيز المساهم الرئيسي فيها. وقد أصبح اليوم هو المكلف بتربية بدر ولد عبد العزيز وحصل على ٦٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية على النهر، كما أنه الرئيس والمزود الرئيسي لـ ATERSA PV Mauritanie S.A الأاسبانية التي تمتلك الحكومة الموريتانية ٤٠ في المائة من أسهمها وقد منحها مجلس الوزراء ٢٠٠٠٠ متر مربع من الأراضي وسط نواكشوط.

ويحتكر ولد بوشرايه لوازم شركة SPEG (المساهمون الرئيسيون فيها هم SOMELEC, SNIM et Kinross) كما حصل على صفقة إعادة تأهيل مقر سنيم في نواكشوط ويستعد لإطلاق عملية توزيع سجانر Winsto.

رجل عزيز الخامس هو سيدي محمد ولد ابوه المساهم في شركة IVECO (الشاحنات) وهو متخصص في تهريب العملات الصعبة إلى الخليج وخصوصا إلى الإمارات العربية المتحدة ويتولى تهريب الكثير من أموال عائلة الرئيس خصوصا إلى المغرب لشراء العقارات الضخمة وإلى الإمارات العربية المتحدة. ويمتلك الأغلبية الساحقة للأراضي الموجودة حول طريق الصكوك كما أنه لعب دورا في صفقة صوملك البالغة ١٥٧ مليون يورو.

.../http://news-af.op-mobile.opera.com

ملف تسليم السنوسي :

بعد أن سلمته موريتانيا.. محكمة تابعة للوفاق تسقط التهم عن السنوسي

أصدرت الدائرة الجنائية بمحكمة استئناف طرابلس التابعة لحكومة الوفاق في ليبيا، الأحد، حكمها في القضية رقم ١٠٠/٢٠١٤، المعروفة إعلامياً بقضية "ضحايا سجن أبوسليم"، وأسقطت التهم الموجهة لعبد الله السنوسي، المدير السابق للمخابرات العسكرية في عهد الرئيس الراحل معمر القذافي، لانقضاء المدة.

وكان عبد الله السنوسي قد سلمته موريتانيا في عهد الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز ونقلت وكالة فرانس برس أن وفدا ليبيا ضم وزير الدفاع والمالية إضافة إلى رئيس أركان الجيش الليبي كانوا في نواكشوط لتسلم السنوسي.

وكان السنوسي قد دخل موريتانيا بجواز سفر مالي وبهوية مزورة وتم توقيفه ليل ١٦ إلى ١٧ مارس ٢٠١٢ في مطار نواكشوط لدى وصوله من المغرب، ووضع رهن الحبس الاحتياطي ثم وجهت إليه في ٢١ مايو تهمة "تزوير وثائق سفر" ودخول البلاد بطريقة غير قانونية، واعتقل منذ ذلك التاريخ في نواكشوط.

وكان الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز قد قال في تصريحات قبل تسليمه إن السنوسي سيحاكم في موريتانيا قبل أي قرار بشأن احتمال تسليمه.

وقال ولد عبد العزيز في تصريحاته إن "السنوسي لديه مشاكل مع القضاء في موريتانيا، وينبغي محاكمته لدخوله البلاد بهوية مزورة".

وتابع إن "جواز السفر الذي دخل به السنوسي إلى موريتانيا ليس مزورا لكنه يذكر أنه مالي الجنسية مع اسم مزيف، لذلك ينبغي أن يحاكمه القضاء الموريتاني".

لكن ما لبث أن صدر كتاب "أسرار تحت قبة البرلمان" الذي نشره عبد الفتاح بورواق الشلوي النائب في المؤتمر الوطني العام في ليبيا في سبتمبر ٢٠١٦ وأكد فيه رواية عملية تسليم السنوسي بمقابل مبلغ مالي وتحدث الشلوي في كتابه عن "تفاصيل تسلّم حكومة الكيب لرئيس المخابرات في عهدالراحل معمر القذافي عبد الله السنوسي من السلطات الموريتانية مقابل ٢٠٠ مليون دولار".

وأكد الشلوي في نقله لتفاصيل إحدى جلسات المؤتمر الوطني الليبي مخصصة لاستجواب رئيس مجلس الوزراء الليبي السابق عبد الرحمن الكيب، أن الكيب أجاب بقوله: "نعم دفعت لهم ٢٠٠ مليون مقابل جلب عبد الله السنوسي"، وقد وصف الكيب المبلغ بـ«بخشيش التسليم» على حد تعبيره في الكتاب.

المرجع : صفحة قناة العربية – موريتانيا

https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=137527721010203&id=113023650127277

شركة Sunrise

نفي الرئيس السابق في مؤتمره الأخير أي علم له بشركة Sunrise

يبدو بأن Sunrise امبراطورية وهي أكبر مشروع في إفريقيا ومع هذا وزير الصيد الناني ولد أشروقة يتحدث عن اصطحاب النواب في جولة إلى انواذيبو وهذه الامبراطورية محصنة ولا يستطيع أحد الإقتراب منها و يتحدثون في الصين عن إتفاقية ستوقع في ٢٠٢٠ حسب ما هو منشور

وهاهو المصدر :

https://k.sina.cn/article_2895676987_ac98863b01900bymy.html?from=news&subch=onews

صور من الشركة:





西洋集团
Baiyang



2016年2月20日, 14艘渔船在山东石岛黄海造船厂(10艘拖网)、荣成造船厂(2艘拖网)、威海东海造船厂(2艘围网)开工建造。2016年5月中旬完成全部14艘渔船分段的合拢, 标志着主体结构已经完工。



شركة Sunrise زارها آخر وزير صيد لولد عبدالعزيز و تم إنشاؤها في فترة حكمه فكيف لا يعلم بها!؟

ربما وجود مصطفى غزواني هو ما جعل الصحافة و النواب يتجاهلونها.
وزارها وزير الأنظمة الناني ولد أشروقه نهاية الشهر الأول من حكم غزواني يوم ٣٠ أغسطس

http://www.baiyang.com/bydt/info_1158.aspx?itemid=1767

وآخر وزير صيد لعزیز عندما أرسل الناني لوزارة الإسكان يحي ولد عبدالدايم زارها ١٩-٧-١٢ وهو آخر وزراء عزيز وكل هذه أدلة تثبت زيف إدعاء ولد عبدالعزيز.

المزيد من التفاصيل في الروابط من موقع مجموعة المستثمر (١)



١- منقول من صفحة المدون الطالب ولد عبد الودود بتصريف بسيط .

شركة هون دونغ الصينية
فضائح عملاق النهب البحري (شركة هون دونغ الصينية)

كتب الدكتور يربانا ولد الخراشي

السماك الموريتاني قد يسبح بك إلى داخل قبة البرلمان الصيني
بصفتي مهتم بالعلاقات الموريتانية الصينية، ومتابع لكل ما يصدر عن الإعلام
الصيني حيال العالم العربي و بلادنا بالخصوص منذ أكثر من ١٠ سنوات،
يمكن أن أقول دون تردد :

أن المدعو السيد لان بينغ يونغ (Lan Pingyong) رئيس مجلس إدارة الشركة
الصينية بولي هوندونغ قد جاء إلى مجلس الشعب الصيني (البرلمان) على
زعانف وحرشف الأسماك الموريتانية، والطامة الكبرى أنه ليس وحيدا في هذا
المضمار لا على مستوى الصين ولا على المستوى الوطني.

نعم للتعاون الموريتاني الصيني لكن ليس على حسابنا، و التعاون بدون تعارف لا
يمكن أن يكون ناجحا، و تعتمد الحكومة الموريتانية إقصاء خريجي الصين من مشهد
لوحة التعاون بين البلدين يفقد بلادنا الكثير من المزايا التفاوضية، وربما الرقابية.



(صورة) : لان بينغ يونغ (Lan Pingyong) رئيس مجلس إدارة الشركة الصينية
بولي هوندونغ

وفي مقال نشره الدكتور يربانا الخراشي على صفحته على الفيس بوك تكلم عن تصريح لمدير الشركة لصحيفة صينية بعنوان : #تساؤلات_مشروعة
جاء فيه :

بصفتي مهتم بالعلاقات الموريتانية الصينية، وكاتب في هذا المجال منذ حوالي ١٠ سنوات،

أشارككم الليلة بعض التصريحات الكارثية لمسؤولي الشركة الصينية هون دونغ
(١)

المصدر : يومية إقليم فوجيان (福建日报)

التاريخ : ١١ مارس ٢٠١٩ الساعة ٩:٠٦

تصريح السيد لان بينغ يونغ (Lan Pingyong) رئيس مجلس إدارة الشركة الصينية هون دونغ

兰平勇说，“一带一路”确实受到了沿线国家的真欢迎，公司不但为毛塔提供了2000多个就业岗位和税收外汇，还把现代的捕捞、加工、冷链等技术带过去，提升了当地渔业水平。毛塔政府不但给公司自主进出口权，议会还专门出
“。台法案，承诺给他们的政策50年不变

قال السيد لان بينغ يونغ : أن مبادرة " الحزام والطريق " لقيت ترحيبا حقيقيا من لدن البلدان الواقعة على طول نطاق طريق الحرير، و الشركة (بولي هوندونغ) لم تخلق لموريتانيا أكثر من ٢٠٠٠ فرصة عمل و إيرادات ضريبية بالعملية الصعبة فحسب، بل جلبت معها التقنيات الحديثة للصيد، والمعالجة، و التبريد إلخ، مما رفع من مستوى صناعة الصيد محليا.

الحكومة الموريتانية لم تمنح الشركة حق التصرف الذاتي في الاستيراد والتصدير فحسب ، بل إن البرلمان قام خصيصا بإصدار قانون يعد بالإبقاء على سياساتهم دون تغيير لمدة ٥٠ عامًا.

(٢)

المصدر : موقع الأخبار الرئيسي لمحطة الإذاعة الشعبية المركزية (央广网)

التاريخ : ٣٠ إبريل ٢٠١٩ الساعة ١١:٢٤

تصريح السيد تشن تشونغ جيه (Chen Zhongjie) المدير العام للشركة الصينية هون دونغ

有的人从我们这边学一些加工技术、冷链技术，还有一些做我们码头的管理人员，他们现在的工资水平原来可能刚到公司赚一千多人民币，一千多元在当地是非常高的。现在有的可以赚四五千，七八千的也有。”陈中杰自豪地说

"قال تشن تشونغ جيه متفخرا أن البعض يتعلم منا تقنيات المعالجة والتبريد والبعض الآخر يعمل في إدارة مينائنا، وعن مستوى الراتب عند إلتحاقهم بالشركة قد يكون أكثر من ألف يوان، و تعتبر ألف يوان و نَيْف مستوى علي جدا محليا، أما الآن فهناك من يكسب أربعة أو خمسة آلاف، وحتى سبعة أو ثمانية آلاف."

(٣)

المصدر : نفس المصدر السابق

目前，宏东渔业毛里塔尼亚基地有中国籍员工400多人，毛里塔尼亚当地员工1000多人。基地渔业年产值5000多万美元。在宏东务工的非洲工人，有的学了一门技术，有的工资翻了十几倍，生活水平大幅度提高

حاليا، تضم الشركة أكثر من ٤٠٠ عامل صيني وأكثر من ١٠٠٠ عامل موريتانيي و تبلغ قيمة الإنتاج السنوي أكثر من ٥٠ مليون دولار أمريكي. بعض العمال الأفارقة (الموريتانيين) العاملين في هونغدونغ تعلموا مهارة فنية، والبعض الآخر ضاعفوا من أجورهم ، وتحسنت مستوياتهم المعيشية بشكل كبير.

(٤)

تعليقنا على هذه التصريحات الرسمية لمسئولى الشركة

هل يعلم القائمون على قطاع الصيد أن الخطة الصينية الخمسية الثالثة عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠١٦ - ٢٠٢٠) تتضمن بندا حول تعميق التعاون مع الأرجنتين، وموريتانيا، وميانمار، و جمهورية فانواتو لتعزيز صيد الأسماك في مياه هذه الدول، وهذا ما يجعلنا في عمق الاستراتيجية الصينية للأمن الغذائي، مما يكسبنا ورقة قوية في التفاوض ؟؟؟ (البند في الصورة المرفقة)

هل يعلم القائمون على قطاع أنه في الوقت الذي كان فيه هذا المدير يتفاخر ويتبجح بالراتب الزهيد للعامل الموريتاني (٦٠ الف أوقية قديمة) الذي لا يسمن ولا يغني من جوع، كانت شركته تنشر إعلان إكتتاب في الصين للصينيين للعمل في بلادنا بحوافر مغرية ، و براتب يزيد بحوالي ١٢ ضعفا عن راتب العامل الموريتاني؟؟؟؟

هل تعلم الحكومة الموريتانية أن الشركة المعنية تسوق مشاريعها داخل الصين على أساس أنها من ضمن مشاريع مبادرة الحزام والطريق، و موقع موريتانيا الجغرافي يؤهلها أن تلعب دورا مهما في هذه المنصة الجديدة للتعاون مع الصين وهذا ما أصبح يدر على الشركة أموال طائلة وتسهيلات مالية كبيرة باسم بلادنا و علاقتها الدبلوماسية التاريخية مع الصين ؟؟

هوندونغ لم تستنزف الثروة السمكية وحدها بل استغلّت العلاقات الجيدة لبلادنا مع الصين وموقع بلادنا الجغرافي لكسب المزيد من التمويل والدعم المالي من الحكومة الصينية والمؤسسات المالية الصينية، وهذه الأموال ربما تم استغلالها في مشاريع لا علاقة لها ببلادنا.

التعاون مع الصين قد يكسر المعادلة الحالية التي تقول أن مستقبلنا مرهون بأسعار المادة الخام، و الصين ملتزمة بالمشاركة الفعالة في التحول الصناعي لإفريقيا، ومستعدة لتقديم الدعم المالي والفني بدون شروط سياسية مع شروط اقتصادية تخضع لقاعدة "الربح معا "

وهناك العديدة من الدول في العالم بل وحتى في محيطنا استفادت من شراكتها مع الصين، وخلقّت صناعات محلية، وعشرات الآلاف من فرص العمل الجديدة للشباب لكن نحن بلد المليون فرصة استثمار التي لا يوجد فيها مستثمر واحد جاء

بمفرده، كل المستثمرين والشركات هنا في بلادنا ورائهم ما ورائهم ، وعليكم أن تختاروا بين أن يربح الوطن أو أن يربح الأفراد.

يربان الخراشي

” 兰平勇说，“一带一路”确实受到了沿线国家的真欢迎，公司不但为毛塔提供了 2000 多个就业岗位和税收外汇，还把现代的捕捞、加工、冷链等技术带过去，提升了当地渔业水平。毛塔政府不但给公司自主进出口权，议会还专门出台法案，承诺给他们的政策 50 年不变。

产品捕捞产量将总体下行，但不排除个别年份产量增长。在加强近海资源保护的同时，未来我国还将积极探索渔业“走出去”，加强与美、日、欧盟的双边合作，深化与阿根廷、毛塔、缅甸及南太平洋岛国合作，促进远洋渔业发展。

渔民”，目前，宏东渔业毛里塔尼亚基地有中国籍员工 400 多人，毛里塔尼亚当地员工 1000 多人。基地渔业年产值 5000 多万美元。在宏东务工的非洲工人，有的学了一门技术，有的工资翻了好几倍，生活水平大幅度提高。

“有的人从我们这边学一些加工技术、冷链技术，还有一些做我们码头的管理人员，他们现在的工资水平原来可能刚到公司赚一千多人民币，一千多元在当地是非常高的。现在有的可以赚四五千，七八千的也有。”陈中杰自豪地说。

إفلاس الشركات الوطنية الكبرى في عهد النظام السابق

وبعد ما أوردناه من تقارير ومقالات وردود على كلام الرئيس السابق عن ثروته وعن شركة sunrise ننتقل للمحاور التالية واليت تتمثل في حقيقة إفلاس أهم الشركات الوطنية ..

١- سونمكس

تقارير لوكالة الأخبار المستقلة عن افلاس شركة سونمكس :
شركة سونمكس: تبييض النهب.. ومساعي التفليس (تقارير خاصة)
٢٥ أكتوبر، ٢٠١٧ - ٢٩:١٣



الأخبار (نواكشوط) – كلفت لجنة وزارية عهد إليها بتشخيص وضعية الشركة الوطنية للإيراد والتصدير "سونمكس" مكتبي دراسات، هما: "EXACOMPTE" و "A2C" بإعداد "تقييم شامل لوضعية الشركة، ومقترح بشأن مستقبلها"، وألزمتها بتقديم حصيلة عملها قبل ٢٥ نوفمبر القادم.

وشكلت الحكومة هذه اللجنة الوزارية خلال الأسابيع الأخيرة، وتضم ممثلين عن الوزارة الأولى، ووزارات الاقتصاد والمالية، والتجارة، والزراعة، فضلا عن إدارة

شركة "سونمكس"، واختارت اللجنة مكتبي الدراسات عبر "استشارة مبسطة" شاركت فيها ٥ مكاتب دراسات.

ويتخذ هذا النوع من الإجراءات في حق الشركات الآتلة إلى التصفية. وتكشف الوثائق والمستندات التي حصلت عليها "الأخبار" خسارة الشركة خلال العقد الأخير لعشرات المليارات من الأوقية، وبأكثر من طريق، فيما كان المنافسون التجاريون لشركة "سونمكس" أكبر مستفيد من هذه العملية.

الأخبار تقف عبر سلسلة تقارير مع العمليات التي أدت لخسارة الشركة الوطنية للإيراد والتصدير لعشرات المليارات خلال السنوات الأخيرة، وتكشف "تقنيات" النهب التي اعتمدت في تفليسها وأبرز المستفيدين من ملياراتها، كما تتوقف مع أسماء أبرز المتورطين في عملية التفليس هذه.

وتكشف التقارير الوضع المالي الصعب لأعرق شركة تجارية ذات طابع عمومي في البلد، والعمليات التي أوصلتها لهذه الوضعية.

وستنشر التقارير تباعا ابتداء من صباح الخميس ٢٦ أكتوبر بإذن الله، ويتناول التقرير الأول "تقنيات النهب" التي تعرضت لها الشركة خلال العقد الأخير.

١- شركة سونمكس: تبييض النهب.. ومساعي التفليس (الحلقة: ١)

٢٨ أكتوبر، ٢٠١٧ - ٢٣:٠٠



بيعت محتويات مخازن الشركة نهاية العام ٢٠٠٨ بنصف السعر الذي اشترت به، وكان الصفقة "حكرا" على أهل غده وخطاري ولد دحود شركة "سونمكس" تقنيات النهب.. وأبرز عمليات التحايل

الأخبار (نواكشوط) – تعددت "التقنيات"، و"الأساليب" المستخدمة في "نهب"، وتفليس الشركة الوطنية للإيراد والتصدير "سونمكس"، خلال السنوات الأخيرة، وأدت هذه العمليات لخسارة الشركة لعشرات المليارات من الأوقية، وهو ما جعلها على حافة الإفلاس، ودفع الحكومة لتشكيل "لجنة أزمة" لتقييم وضعيتها، واقتراح حلول للتعامل مع وضعها المالي الصعب.

الشركة التي أنشأت خلال عقد الستينات وأوكلت لها مهمة السهر على توازن أسعار المواد الغذائية الأساسية، ومحاربة الاحتكار، واجهت خلال العقد الأخير، عمليات متنوعة، ومسلسل تحايل، بيع خلالها مخزونها الغذائي بنصف ثمنه، وتضخمت بنيتها الإدارية وتضاعفت رواتب عمالها بناء على "وعد" بتمويل من "رجل أعمال سعودي" تحول إلى سراب، كما تحولت الشركة إلى "بقرة حلوب" لعدد من مقربي الرئيس ولد عبد العزيز، واكتملت حلقة الإفلاس بمنع الشركة من "الاستيراد"، وتحويلها إلى زبون لمن يفترض أن يكون أكبر منافس تجاري لها.

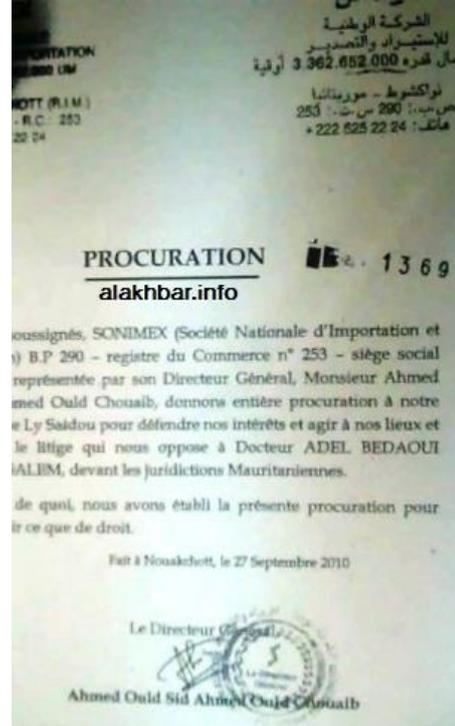
بداية الانهيار

وصل الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز للسلطة يوم ٠٦ أغسطس ٢٠٠٨ وشركة "سونمكس" في حالة تعاف اقتصادي وتوازن مالي، أعقب فترة خسارة منذ الفترة الانتقالية وصل عجزها فيها إلى ٤,٨ مليار أوقية، وتمثل هذا التعافي في امتلاكها لـ ١٧ مليار أوقية، من بينها مخزون بقيمة ٩,٣ مليار أوقية، إضافة لديون تبلغ ٦,٢ مليار (منها ١,٥ مليار ديون على الزبناء)، و ٢ مليار ودائع في الحسابات البنكية.

وبدأت نذر "انهيار التعافي" من الأيام الأولى للانقلاب، حيث أوقفت الجهات المانحة دعمها لموريتانيا، وكان من بينها البنك الإسلامي للتنمية، والذي أوقف دفع أقساط من عقد مرابحة كان قد وقعه مع شركة سونمكس يوم ٢٢ - ٠٦ - ٢٠٠٨، وتبلغ قيمته المالية ٤٣ مليون دولار، وهو ما فرض على البنك المركزي - بصفته الضامن للصفقة - دفع مستحقات الشركاء التجاريين للشركة.

أولى عمليات التحايل..

تعرضت الشركة لمسلسل طويل من عمليات التحايل، بدءاً من عملية "رجل الأعمال السعودي المحتال"، مروراً بعمليات شراء المنتج الوطني وما عرفه، وصولاً إلى عمليات الأسمدة التي ظهرت إلى العلن قبل عدة أشهر.



توكيل المحامي لي صيدو، والذي بدأ إجراءات متابعة "المحتال السعودي" قبل أن تصدر "أوامر عليا" بوقفها

في العام ٢٠٠٩ التقى الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز خلال زيارته للسعودية شخصية تحمل اسم "عادل حسين بدوي"، وقدم نفسه بصفته "رجل أعمال سعودي من أصل سوداني"، وكانت وسيطة اللقاء إحدى قريبات الرئيس وتسمى "اغلانه بنت الغرابي".



قدم رجل الأعمال "عرضا" للرئيس ولد عبد العزيز تحدث فيه عن "تخصسه" في مجال "عمليات التوريد على المستوى الدولي"، طالبا توقيع اتفاق يتولى بموجبه تزويد شركة "سونمكس" بجميع احتياجاتها من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية والتجهيزات المساندة ووسائل النقل والتخزين وذلك لمدة خمس سنوات وبحد أدنى من الطلبات والإعمال المنفذة بقيمة ٥٠ مليون دولار أمريكي سنويا، فيما قدر التمويل الإجمالي بـ "٦٢ مليار أوقية".

ولد عبد العزيز أحال "رجل الأعمال" عادل حسين بدوي إلى وزير التجارة حينها بمب ولد درمان مع أوامر بتوقيع اتفاق معه باسم شركة "سونمكس"، وهو ما تم يوم ٠٦ أكتوبر ٢٠٠٩.

وبناء على توقع هذا التمويل "الهائل" عرفت الشركة "تضخما" في بنيتها الإدارية، وفي رواتبها، فقد انتقلت من إدارتين (٢) مركزيتين إلى سبع (٧) إدارات، ومن سبع (٧) مصالح إلى اثنتين وعشرين (٢٢) مصلحة، قبل أن تضطر الشركة بعد "تلاشي" التمويل الوهمي إلى التراجع عن هذا التضخم، فيما تمت مضاعفة رواتب العمال ثلاث مرات.

كما قامت الشركة في ضوء توقعها للتمويل باكتتاب المزيد من العمال والأطركان من بينهم محمد ولد اسبيعي الذي منح راتبا بمليون (١) أوقية، وتم ترقيته لاحقا إلى مدير تجاري للشركة، ليتحول العام الماضي إلى عنوان رئيسي فيما عرف بـ "فضيحة الأسمدة".

وبعيد توقيع الاتفاقية ووجهت شركة "سونمكس" طلبا بتحويل مقدم مالي بقيمة ٥٠ ألف دولار (١٥ مليون أوقية) كنفقات "للضيف"، و٢٠٦ مليون أوقية مقابل توريد يتعلّق بإيراد وتغطية التأمين، وتم تحويلها له على حساب في البنك المغربي للتجارة الدولية BMCE، ليختفي "رجل الأعمال" بعدها إلى اليوم، مما اضطر الشركة بعد فترة من الانتظار إلى فسخ العقد، واللجوء لمحاميها لبدأ الإجراءات القانونية ضده

أوامر عليا بـ "وقف المتابعة"

محامي شركة "سونمكس" لي صيدو بدأ إجراءات تقديم الدعوى أمام القضاء الموريتاني، وأعد وثائقه لمتابعة "رجل الأعمال المحتال" على المستوى الدولي بعد استصدار "مذكرة اعتقال دولية في حقه"، مع اللجوء إلى الشرطة الدولية للأنتربول للمساعدة في الأمر.



الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز خلال زيارته لأحد مخازن الشركة (وما)

بدأ المحامي صيدو إجراءاته بناء على أوامر من الإدارة العامة للشركة، غير أن مفاجأة المحامي والإدارة كانت كبيرة عندما صدرت "أوامر عليا من الرئاسة" بتوقيف كل الإجراءات القانونية ضد رجل الأعمال الذي هرب بمبالغ مالية كبيرة، وكانت خسارة الشركة مضاعفة حيث "تضخمت" مصالحتها ورواتبها بناء على تمويل بـ"٦٢ مليار" تحول إلى سراب ببيعة، وتم "تحسين" منفذه من أعلى سلطة في البلاد، بسبب "علاقته" مع مقربين اجتماعيا من الرئيس.

"نهب المخزون"

بعيد انقلاب ٢٠٠٨، أعلن الرئيس ولد عبد العزيز عن العديد من الإجراءات من بينها تخفيض أسعار المواد الغذائية الأساسية، وتخطيط الأحياء العشوائية في قلب مدينة نواكشوط وضواحيها، وكان "الخفي" في الصورة أن "تخفيض" الأسعار بدأ بكبار رجال الأعمال، حيث استفاد اثنان منهم من "تخفيض نوعي" للمخزون الموجود لدى شركة "سونمكس".

ففي الأسابيع الأخيرة من العام ٢٠٠٨ قامت شركة "سونمكس" ببيع مخزونها الغذائي بنصف سعر الشراء، وكانت الصفقة حكرا على أهل غده، ورجل الأعمال خطاري ولد دحود مالك مطاحن النجوم.

Article 4 : Analyse
Présenter des certificats d'analyse de laboratoires agréés et conformés par un organisme de certification (en particulier Certificat ISO).

Article 5 : Prix et modalités de paiement
En contrepartie de la fourniture prévue à l'objet ci-dessus, le MDR paiera à la SONAMEX les Montants comme suit :

| | |
|--|------------------|
| • 8.700 tonnes d'urée à 239.672 UM la tonne - soit = | 2 085 146 400 UM |
| • 700 tonnes d'urée à 188.700 UM la tonne - soit = | 129 890 000 UM |
| • 3.600 tonnes DAP à 312.154 UM la tonne - soit = | 1 123 743 400 UM |

Soit un total de : **3 338 780 000 UM**
(Trois milliards trois cent trente huit millions huit cent quatre-vingt mille quatre cents)

Ce prix est convenu en TTC (y compris TVA et I.M.E) et comprend les frais de manutention et pour des quantités qui seront livrées à ECSSO en Malien.

Par ce montant 2 726 100 000 UM sera disponibles sur le budget du MDR et le reliquat, soit 612 780 000 UM sera pris en charge par le Ministère des Finances.

Le MDR procédera au transfert de montant initialement budgétisé en faveur de la SONAMEX dès la signature de la présente convention et s'engage à payer l'acompte en sa faveur par le Ministère de l'Économie et du Développement industriel, soit les 612 780 000 UM.

Ce montant est décomposé comme suit :

| Prix à la tonne | Unité | DAP |
|---|-------------|-------------|
| Montant des prix | 33 840 | |
| Transport Dakar/Niassy/BAC/Autres | 11 700 | 11 700 |
| Assurance | | 2 870 |
| Taxes 17% (TVA-IRAF) | 7 705 | 2 813 |
| Acquis | 708 | |
| Frais escorte | | 708 |
| Servitut à la Tasse | 237 | |
| Quantité en tonne | 53 972 | 19 154 |
| Ecart total sur marché initial | 8 700 | 3 600 |
| Acquisition supplémentaire 400 Tonnes URÉE | 860 556 400 | 612 780 000 |
| Surcoût Total (URÉE-DAP-Acquisition supplémentaire) en Ouguisya | 74 280 000 | 612 780 000 |

Article 6 : Délai de livraison
La SONAMEX s'engage à livrer les quantités prévues dans un délai d'un mois à compter de la signature de la présente convention. La livraison sera constatée par une constatation de réception.

صفقة لتوريد أسمدة، اضطرت الشركة لدفع ٦٠٠ مليون زيادة على المبلغ الأصلي لإكمالها، وسترد تفاصيلها في حلقة قادمة (الأخبار)

وبموجب هذه الصفقة خسرت الشركة عدة مليارات في أسابيع قليلة، حيث قدرت خسارتها بـ ١١ مليار أوقية.

وتم تبرير بيع مخزون الشركة بنصف سعره بحجة "تلفه" في المخازن، غير أن نفس المخزون تم بيعه بأضعاف سعره من قبل المشتريين في السوق، ما اعتبر نفيًا للتلف، و"شهادة" صحة للمخزون من التجار الذي تولوا شراءه.

الحكومة الموريتانية حولت خسارة هذه الصفقة إلى ديون على الشركة، قبل أن تقرر إضافة الديون "المفترضة" إلى رأس مال الشركة، وهو ما يقتضي زيادة حصتها مقابل مبلغ افتراضي، كما أدى لتقلص حصة الخصوصيين في الشركة التجارية من ٣٢% أيام وصول ولد عبد العزيز للسلطة إلى ٩% فقط، ومنح الحكومة شبه انفراد في القرار داخل مجلس إدارة الشركة.

وكانت حصة الخصوصيين تبلغ ٤٥% من رأس مال الشركة عند انطلاقها في الستينات (١٩٦٨)، حيث وفرت مشاركتهم رقابة أكثر تشددا على عمليات الشركة، وكان لحضورهم في مجلس الإدارة ودفاعهم عن "أموالهم" دوره في حمايتها من الخسارة.

التحول إلى زبون لدى المنافس

وكانت الثالثة "أثافي" تغليس الشركة الوطنية للإيراد والتصدير "سونمكس" هو "إفراغها" من مهمتها الأساسية وهي "الإيراد"، بهدف الحفاظ على توازن أسعار المواد الغذائية، وكسر احتكارها، وتوقفت عمليات استيراد الشركة للمواد الغذائية من الخارج بشكل كلي منذ العام ٢٠١٥، وهو ما حولها إلى زبون لدى من يفترض أنه منافسها الرئيس وهي شركات "أهل غده".

وبناء على القرار، تم توقيف "استفادة" الشركة من عقد مربحة كان يجمعها مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC التابعة للبنك الإسلامية للتنمية، وبموجبه يحق للشركة الاستفادة من قرض بقيمة ١٥ مليون دولار سنويا، مع ربح لا يتجاوز ٦%، مقابل نسبة تبلغ ١٨% في البنوك المحلية بموريتانيا. وتشترط المؤسسة الإسلامية أن يكون عقدها وفقا لصيغة المربحة، وأن يوجه لشراء المواد الغذائية، وهو ما "فرض" على الشركة التوقف عنه منذ ٢٠١٥ حماية لمصالح شركات أهل غده التي تحتكر استيراد المواد الغذائية للسوق الموريتانية.

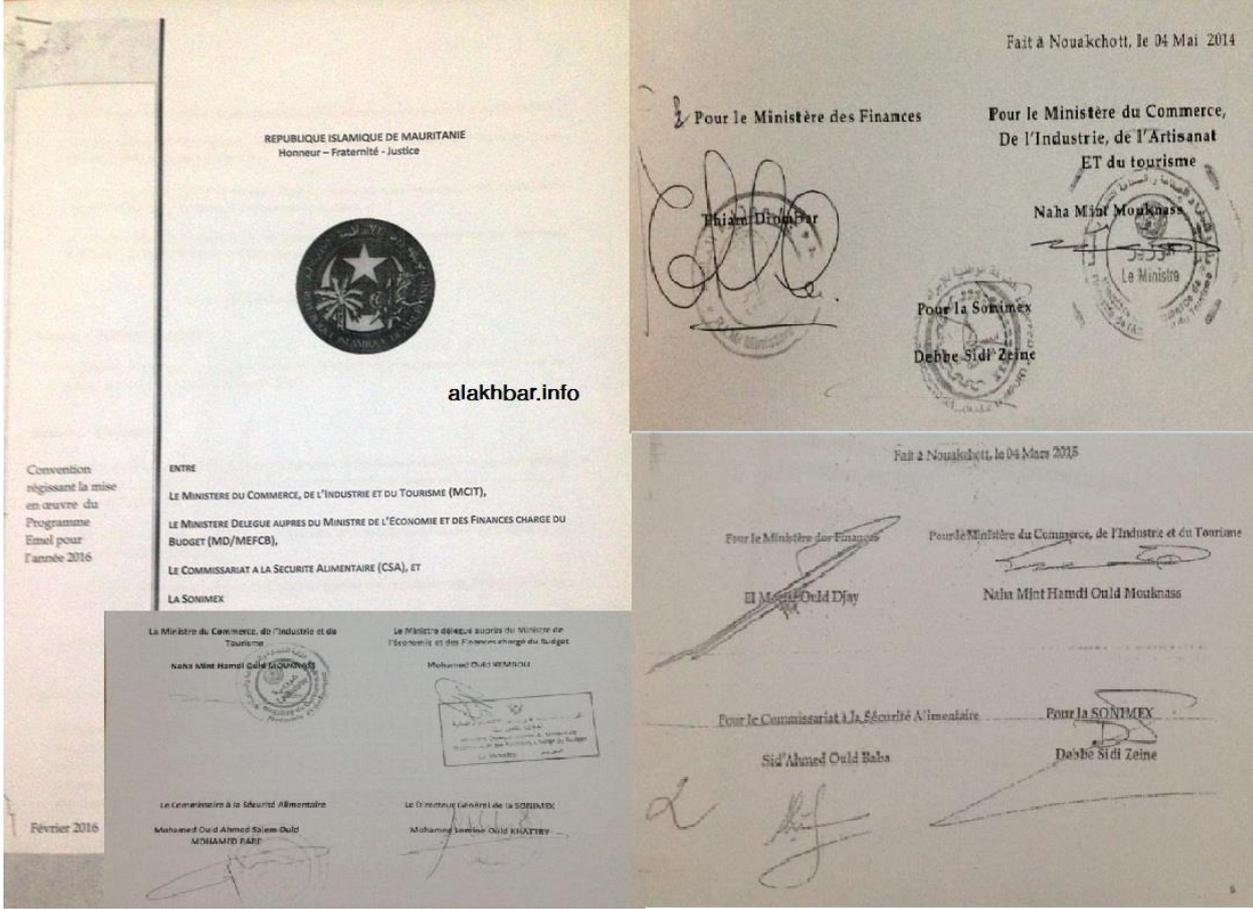
توقيف الاستيراد أفرغ الشركة من مهمتها الأساسية في تحقيق توازن أسعار المواد الغذائية ومحاربة الاحتكار، وحولها إلى أداة بيد كبار التجار، ووسيلة لتربحهم من خلال تحويلها إلى زبون لهم، كما أدى لرفع عجز الشركة إلى ٧ مليارات أوقية.

وخلال السنتين الأخيرتين احتكرت شركات أهل غده بشكل شبه كلي كل صفقات "سونمكس" من المواد الغذائية، سواء المتعلقة ببرنامج "أمل" ذي التأثير "الخطير" على الشركة - كما ستبينه الحلقة القادمة"، أو المتعلقة بالبرامج الحكومية الأخرى.

يدخل هذا التقرير ضمن سلسلة تقارير تعدها الأخبار عن العمليات التي تعرضت لها الشركة الوطنية للإيراد والتصدير "سونمكس" خلال السنوات الأخيرة، ونقلتها من مرحلة تعاف اقتصادي إلى حافة الانهيار، وأدت بالحكومة لتشكيل "لجنة أزمة" تضم عدة قطاعات حكومية لدراسة سبل التخلص من عبئ شركة "سونمكس".

شركة "سونمكس" تبييض النهب.. ومساعي إلى التفليس (الحلقة: ٢)

٢٩ أكتوبر، ٢٠١٧ - ١٤:١٢



الصفحة الأولى من اتفاقية ٢٠١٦، وتوقيعات اتفاقيات ٢٠١٤ - ٢٠١٥ - ٢٠١٦

"آلام" برنامج "أمل" وواد الإنتاج الوطني

الأخبار (نواكشوط) - ناهزت مبيعات "مجموعة أهل غده التجارية" للشركة الوطنية للإيراد والتصدير "سونمكس" خلال العام ٢٠١٦ وحده حوالي ١٠ مليارات أوقية، مقابل توفير المواد الغذائية المطلوبة لحوانيت "برنامج أمل"، وكان المبلغ هو الأقل من بين الأعوام الماضية، كما توضح ذلك الاتفاقيات الموقع بين الحكومة وهذه الشركة، وشكل أهل غده الزبون شبه الوحيد للشركة التي أنشأت في الأصل للإيراد، والحفاظ على توازن أسعار السلع الأساسية في السوق الموريتانية.

وتكفي المبالغ التي صرفتها الشركة خلال هذه السنوات لتوفير حاجيات حوانيت "برنامج أمل"، والحصول على أرباح تحفظ لها توازنها المالي.

a) prévisions des quantités, coûts et charges hors transports

| | Blé | Riz | Sucre | Huile | Total |
|--|---------------|---------------|---------------|---------------|----------------|
| Quantité pour l'intérieur | 40 000 000 | 20 000 000 | 8 000 000 | 9 000 000 | |
| Prix d'achat | 100 | 206 | 160 | 312 | |
| Prix de vente | 70 | 130 | 160 | 300 | |
| Subvention directe par KG | 30 | 76 | 0 | 12 | |
| Coût prévisionnel des approvisionnements hormis le transport | 4 000 000 000 | 4 120 000 000 | 1 280 000 000 | 2 808 000 000 | 12 208 000 000 |
| Montant prévisionnel de la Subvention directe des produits | 1 200 000 000 | 1 520 000 000 | 0 | 108 000 000 | 2 828 000 000 |

alakhbar.info

Le coût du fonctionnement des boutiques du Programme à l'intérieur du pays (location, équipement) est fixé comme suit :

| Désignation | Nombre | boutiques | | |
|------------------|--------|--------------|--------------|---------------|
| | | coût mensuel | pour 12 mois | Total |
| gérants | 1 191 | 120 000 | 1 440 000 | 1 715 040 000 |
| loyers boutiques | 1 191 | 15 000 | 180 000 | 214 380 000 |
| Total par an | | | | 1 929 420 000 |

Un montant de quatre-vingt-six millions (86 000 000) est alloué au CSA pour le volet suivi (frais de missions et incitations pour 72 magasiniers).

b) prévisions des frais et des charges relatifs au transport à l'intérieur du pays

Le recours aux prestations des transporteurs pour l'approvisionnement à l'intérieur du pays, n'est autorisé que pour les destinations qui ne peuvent pas être desservies par le parc du CSA; aux quels cas, les tarifs seront fixés suivant les résultats des dépouillements.

Le transport primaire, pour l'approvisionnement des boutiques, à l'intérieur est calculé, selon le cas, en fonction :

Page 5 sur 13

ووصل المبلغ الإجمالي الذي صرفته شركة "سونمكس" في العام ٢٠١٦ إلى ١٠,٢٨٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠, خصصت ٤ مليارات منه لتوفير ٤٠,٠٠٠ طن من القمح لحوانيت أمل داخل البلاد، فيما وجهت ١,٦ مليار أوقية لتوفير ١٠ آلاف طن من السكر (٨٠٠٠ لحوانيت داخل البلاد، و ٢٠٠٠ لحوانيت نواكشوط)، و ٤,٦٨ مليار أوقية لتوفير ١٥ ألف طن من الزيت، (٩ آلاف منها لحوانيت الداخل، و ٦ آلاف لحوانيت نواكشوط).

وسجلت الكميات التي تم شراؤها خلال العام ٢٠١٦ تراجعا مقارنة مع الأعوام السابقة، فمثلا كانت كمية السكر في العام ٢٠١٤ أكثر من ١٦ طنا، وذلك لتغطية ٢٩٢ حانوتا في مقاطعات نواكشوط التسع، في حين لم تتجاوز كميتها ٢٠١٦ - ٢٠٠٠ طن لتغطية العدد ذاته من الحوانيت.

جدول يوضح الكميات التي اشترتها الشركة 2016

| السنة | السلعة | الكمية في الداخل | الكمية في نواكشوط | سعر | المبلغ الإجمالي |
|----------|--------|-----------------------|-------------------|---------|-----------------|
| 2016 | القمح | 40.000 | 0 | 100.000 | 4 مليارات |
| | السكر | 8000 | 2000 | 160.000 | 1.6 مليار |
| | الزيت | 9000 | 6000 | 312.000 | 4.86 مليار |
| المجموع: | | <u>10.280.000.000</u> | | | |

جدول يوضح الكميات التي اشترتها الشركة ٢٠١٦

وتحولت الشركة من منافس تجاري للقطاع الخصوصي، وأداة لكسر الاحتكار، إلى زبون لمنافسيها، ومصدر رئيسي لتمويلهم، حيث وفرت لهم سوقا بالمليارات سنويا.

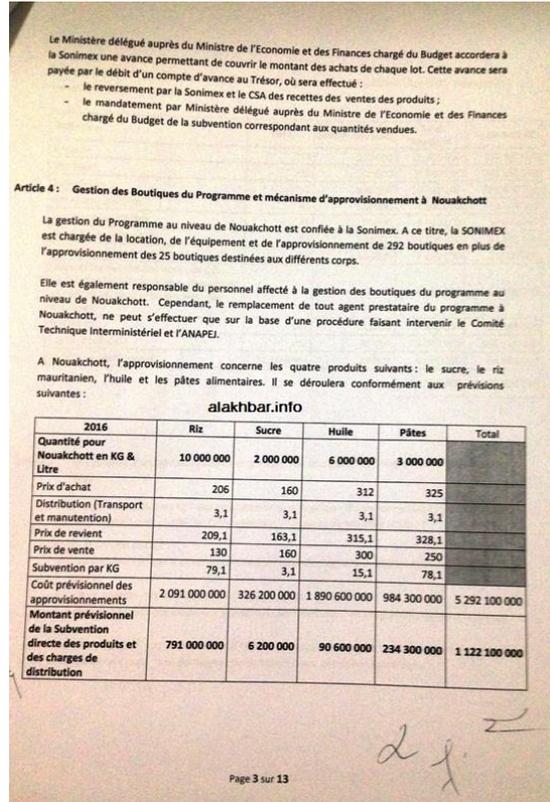
توقيف خط التمويل

"تنازل" الشركة عن الاستيراد أفقدها أرباحا هائلة، كانت كفيلة باستعادتها لتوازنها، وذلك في ظل حصولها على "فرصة" عقد مرابحة بقيمة ١٥ مليون دولار من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC التابعة للبنك الإسلامية للتنمية، وذلك مقابل نسبة ربح لا تتجاوز ٦%، في حين تصل الشركة - أيام الاستيراد إلى ٢٥%.

وعطلت الحكومة خط التمويل "الدولي" الجاهز دون أي مبررات، لتخلو سوق المواد الغذائية لكبار التجار في هذا المجال.

في انتظار المحرقة

أدى قرار الحكومة تموين حوانيت "برنامج الأمل" من الأرز الموريتاني إلى مضاعفة محاصيله الزراعية بأكثر من ٣٠٠% خلال سنوات قليلة، حيث انتقل من ١٩ ألف طن في العام ٢٠١١، إلى أكثر من ٧٥ ألف طن ٢٠١٥، وأدت هذا الزيادة المعتبرة إلى وجود فائض عن حاجيات حوانيت "برنامج أمل".



ونتج عن ذلك اكتظاظ مخازن الشركة بعشرات الآلاف من أطنان الأرز الموريتاني، ولتسيير هذا الفائض قررت إدارة الشركة بيع الأرز الموريتاني بالجملة في مخازنها، غير أن أوامر حكومية وضعت حدا لمحاولات الشركة "التخلص" من آلاف الأطنان من الأرز قبل تلفها في المخازن.

وتسببت هذه الـ"أوامر" في تكديس عشرات الآلاف من الأطنان في مخازن الشركة بنواكشوط.

تصاعد إنتاج الأرز الموريتاني 2011 – 2015

| المبلغ المالي | كمية الإنتاج بالطن | السنة |
|----------------|--------------------|----------|
| 3.124.953.270 | 19.289.84 | 2011 |
| 6.960.169.110 | 38.383.23 | 2012 |
| 11.380.044.000 | 58.359.20 | 2013 |
| 12.883.635.724 | 64.418.18 | 2014 |
| | | 2014 |
| 15.006.680.000 | 75.033.40 | 2015 |
| 49.355.482.104 | 255.483.84 | المجموع: |

تصاعد إنتاج الأرز الموريتاني 2011 – 2015

وبحسب تقرير مخبري صادر إبريل الماضي فإن حوالي ٢٤ ألف طن من الأرز الموريتاني الموجود في مخازن الشركة لم تعد صالحة للاستعمال، (١٢,٥ كان فسادها بسبب اشتعال كميات من الأعلاف في مخازن مجاورة لها على طريق الشاطئ، فيما فسدت بقية الكمية بسبب ظروف التخزين)، وهو ما يعني خسارة الشركة له مليارات أوقية دفعة واحدة جراء قرار حكومي غامض المبررات والدوافع، وأكبر مستفيد منه هم مستوردو الأرز للسوق الموريتانية، فضلا عن تركه لصورة سلبية عن المنتج الموريتاني

وتتكم السلطات الموريتانية على التقرير الصادر عن مختبر مختص، وتبحث عن طريقة أخرى للاستفادة من كميات الأرز في الأعلاف لتجنب حرقه، ومحاولة لتخفيف حجم الخسارة فيه.

وكانت الحكومة الموريتانية تتولى - بشكل كامل - شراء منتج ١٧ مصنعا لتقشير الأرز، كان أكثرها مبيعات للحكومة مصنع "SPSIA" المملوك لرجل الأعمال لعمر ولد ودادي، قبل أن تقرر في العام ٢٠١٦ التخلي نهائيا عن شراء منتج الأرز بعد أن تضاعف بشكل لافت، وانتقل من العجز عن توفير حاجيات إلى حوانيت "برنامج أمل" إلى تحقيق فائض كبير.

"إملاءات" في شكل اتفاقيات

أثمر تراجع نسبة الخصوصيين في رأس مال شركة "سونمكس" من ٣٢% إلى ٩% في العام ٢٠٠٨ إلى إضعاف موقفها التفاوضي في مواجهة الحكومة، حيث أضحت شبيهة بالشركات العمومية التي تراد بـ"الإملاءات" والقرارات المباشرة، وظلت مكاسبها في تراجع مع كل تجديد للاتفاقية في بداية كل عام.

وتظهر مقاربة الاتفاقيات خلال الأعوام ٢٠١٤ - ٢٠١٥ - ٢٠١٦ - والتي حصلت عليها الأخبار وتنشرها لأول - سحب الحكومة التدريجي للامتيازات التي كانت تستفيد منها الشركة، وهو ما انعكس على الشركة على أكثر من صعيد، وأدى لتسريح العشرات من عمال "برنامج أمل" خلال السنتين الأخيرتين.

مقارنة لـ "الميزات" المسحوبة من الشركة بشكل تدريجي

| 2016 | 2015 | 2014 | البند |
|-----------------|-----------------|---------------|-----------------------------|
| 3.1 أوقية للكلف | 2.5 أوقية للكلف | 3 أوقية للكلف | التوزيع (النقل والحمالة) |
| 0 | 3 | 4.5% | التسيير |
| 54.000.000 | 54.000.000 | 140.160.000 | التنسيق والمتابعة |
| 0 | 0 | 17.520.000 | تجهيزات الحوانيت |
| 0 | 0 | 1% | خسارة الوزن |

مقارنة لـ "الميزات" المسحوبة من الشركة بشكل تدريجي

فقد اختفت مبالغ كبيرة كانت مخصصة لبعض البنود، وتم نقص بعضها الآخر إلى النصف.

توقيع بـ "أثر رجعي"

الاتفاقية الأكثر "إجحافا" في حق الشركة كانت اتفاقية ٢٠١٥، وهي الاتفاقية التي وقعها المدير الحالي للصندوق الوطني للتأمين الصحي، والمدير السابق للشركة دب ولد سيدي ولد زين، فيما وقعها الحكومة وزير المالية المختار ولد اجاي، ووزيرة التجارة الناهنا بنت مكناس، ومفوض الأمن الغذائي سيد أحمد ولد باب.

الاتفاقية وقعت - فعليا - يوم ٣٠ مارس ٢٠١٥ حسب ما أكدته مصدر الأخبار من اللجان الفنية المشرفة على الاتفاق - وذلك يوما واحدا قبل تسليمه العمل للمدير الجديد للشركة محمد الأمين ولد خطري الغريم السياسي للوزير الأول يحي ولد حدمين، وبضغوط من جهات متعددة تم تقديم تاريخ التوقيع إلى اليوم الذي سبق إقالة ولد زين.



قدم هذا التوقيع عن تاريخه الحقيقي بـ ٢٥ يوما

فقد ظهر الاتفاقية في شكلها النهائي وهي موقعة يوم: ٠٤ - ٠٣ - ٢٠١٥ أي
يوما واحدا قبل تحويل مجلس الوزراء لولد زين من إدارة شركة "سونمكس" إلى
إدارة الصندوق الوطني للتأمين الصحي، في حين أن توقيعها كان بعد ذلك بـ ٢٥
يوما.



إعلان لشركة "سونمكس" خلال عقد التسعينات يتحدث عن "تموين منتظم
واستقرار للأسعار"

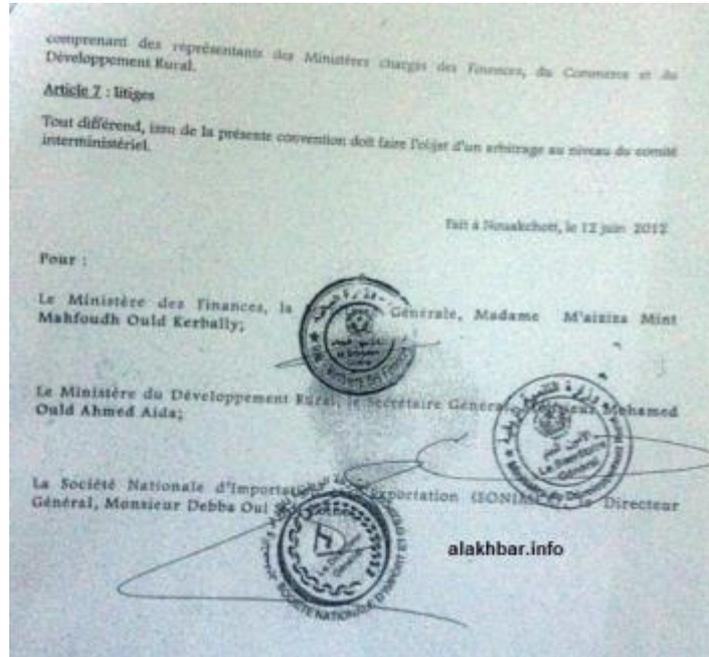
هذه الإجراءات المتلاحقة، والخسائر المتتالية أدخلت الشركة مرحلة الترنح، وكانت أزمة "الأسمدة" التي ظهرت بوادرها منذ العام ٢٠١٢، قبل أن تتفجر منتصف العام ٢٠١٦ كقيلة بإيصال الشركة لحافة الإفلاس، وهو ما فرض على الحكومة في النهاية تشكيل "لجنة أزمة" للتعامل مع الواقع الخطير الذي وصلته الشركة.

في الحلقة القادمة نتناول تفاصيل صفقات الأسمدة، وأبرز المتورطين، وكواليس إجراءاتها، إضافة للخروقات التي عرفتها، وأبطالها من نافذين وضحايا.

يشكل هذا التقرير الحلقة الثانية من سلسلة تقارير تعدها الأخبار عن العمليات التي تعرضت لها الشركة الوطنية للإيراد والتصدير "سونمكس" خلال السنوات الأخيرة، ونقلتها من مرحلة تعاف اقتصادي إلى حافة الانهيار، وأدت بالحكومة لتشكيل "لجنة أزمة" تضم عدة قطاعات حكومية لدراسة سبل التخلص من عبئ شركة "سونمكس".

أسمدة سونمكس "تبرئة" النافذين و"تأديب" المحققين (الحلقة: ٣)

٣١ أكتوبر، ٢٠١٧ - ٢٠:١٤



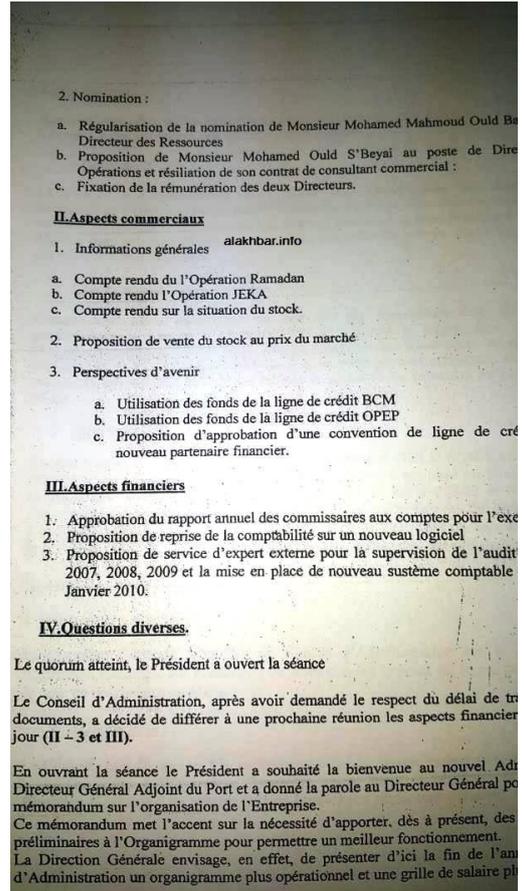
توقيعات الأطراف الموقعة على الاتفاق الالتفاني بالعودة لذات الصفقة التي قررت اللجنة الوزارية إلغائها (الأخبار)

الأخبار (نواكشوط) – تشكل "الأسمدة" أحد المجالات التي يعتبر استيرادها حكراً على الشركة الوطنية للإيراد والتصدير "سونمكس"، وكان المجال الوحيد الذي احتفظت باستيراده، غير أن "تدخلات" الناقلين والمقربين ضيع على الشركة الأرباح المحتملة من هذا المجال، وحوّلها إلى أعباء وخسائر بمئات الملايين، زاد من حجم الأزمة المالية التي تتخبط فيها الشركة، فيما "تحطمت" المساءلة عنها على صخرة رجل الأعمال المقرب من الرئيس لعمر ولد ودادي، والمدير التجاري للشركة محمد ولد اسبيعي.

تاريخ من النهب

ورغم أن قضية الأسمدة طفت على سطح التداول الإعلامي خلال النصف الأخير من العام ٢٠١٦، وحضر فيها اسم رجل الأعمال لعمر ولد ودادي بقوة، إلا أن الخفي فيها كان التاريخ الطويل له مع هذه الأسمدة، حيث ظهر اسمه – حسب وثائق القضية – في أكثر من محطة، فكان المستورد للشركة عبر شركته "سوجيكور"، وكان المشتري عبر مصنع التقشير التابع لشركة SPSPIA، (وهو نفس المصنع الذي ورد اسمه في الحلقة السابقة وكان المستفيد الأبرز من صفقات شراء الشركة للأرز الموريتاني).

وتكشف وثائق الصفقات، وتفاصيل التحقيق "علاقة" وطيدة بين ولد ودادي، وولد اسبيعي، حيث كان الأخير يعمل مديراً لمصنع الأول للتقشير (SPSPIA) قبل أن يتدخل ولد ودادي بنفوذه ليحمل ولد اسبيعي – من زبون لسونمكس – إلى مدير تجاري لها، (كما تظهر مداولة مجلس إدارة الشركة بتاريخ: ٠٦ - ١٠ - ٢٠٠٩) وبراتب مليون أوقية، رغم أن مؤهله العلمي لا يتجاوز "مستوى باكوريا".



صفحة من محضر اجتماع مجلس إدارة سونمكس، والذي تم خلاله تعيين ولد ابيبي مديرا تجاريا للشركة بموئل "علمي" لا يتجاوز "مستوى باكلوريا ونجح ولد ودادي في "تمرير" تعيين ولد اسبيعي، ومنحه هذا الراتب الكبير، عبر علاقته برئيس مجلس الشيوخ محسن ولد الحاج، حيث مرره الأخير عبر حليفه وزير التجارة حينها بمب ولد ادرمان.

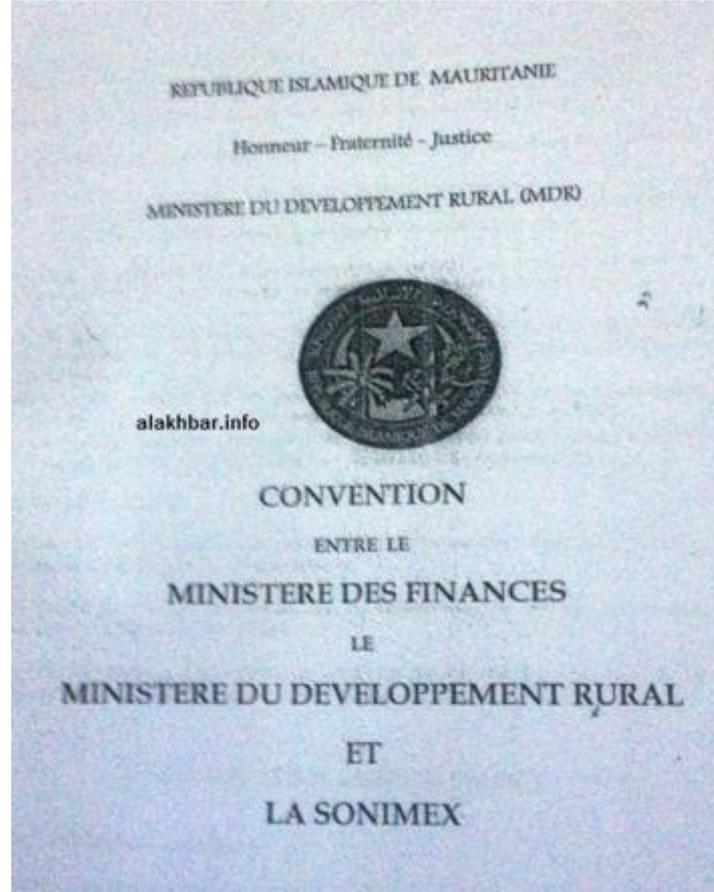
وقد "رد" ولد اسبيعي لولد ودادي "الجميل" عبر صفقات عديدة في كل مجالات تدخل شركة سونمكس، وتصاعد "التخادم" المصلي بينهما لدرجة جعلت "لعمر ولد ودادي" يعترف للمحققين بأنه "لا يعرف إن كان سدد المبالغ التي كانت تطالبه بها شركة سونمكس أم لم يسدها"، ويردف "كنت آخذ دون أن أدفع، وأدفع أحيانا لها دون أن أوثق"، وكانت الأسمدة عنوانا في تعامل ولد ودادي مع شركة "سونمكس".

أفعال ولد ودادي المورد..

في نوفمبر ٢٠١١ أعلنت وزارة الزراعة عن مناقصة وطنية لتوفير احتياجات الحملة الزراعية ٢٠١٢ - ٢٠١٣ من مواد اليوريا، أمونيوم الفوسفات (DAP)،

لمكافحات الأعشاب الضارة والطيور، وفازت بها شركة "سوجيكور" المملوكة لأسرة أهل ودادي، دون عناء.

وبموجب الصفقة تعهدت شركة "سوجيكور" بتوفير كمية ٩,٠٠٠ طن من اليوريا و ٣,٦٠٠ طن من أمونيوم الفوسفات، يوم ٣ مايو ٢٠١٢، غير أن الشركة لم تف بوعدها، ولم تسلم الكميات في الموعد المحدد ما جعل الموسم الزراعي - حينها - عرضة لخطر حقيقي.



واجهت الاتفاق الذي التفت به الأطراف الموقعة على قرار اللجنة الوزارية بإلغاء صفقة أهل ودادي

وكان مبرر الشركة في "عدم الوفاء بالتزامها" هو "ارتفاع سعر طن اليوريا الذي جرى مبدئيا الاتفاق عليه مع المصدر (شركة بوش) حيث ارتفع من ٣٠٧,٩٥ أورو إلى ٤٠٠ أورو مع شحن إلى داكار بدل نواكشوط".

الحكومة لجأت تحت ضغط المزارعين والمخاطر التي تتهدد الموسم الزراعي إلى تشكيل لجنة وزارية ترأسها الوزير الأول - حينها - مولاي ولد محمد الأغظف، وقد عقدت اللجنة اجتماعا استمر حتى وقت متأخر من الليل استعرضت خلاله وضعية الصفقة، واطلعت على مبررات شركة "أهل ودادي" الفائزة بالصفقة ومطالبها المتمثلة في زيادة العرض المبدئي، ليأخذ في الحسبان زيادة الكلفة بمبلغ ٣٩٧,٠٩٨,٠٠٠ أوقية، على القيمة الأصلية للصفقة.

Article 4 : Analyses
Présenter des certificats d'analyses de laboratoires agréés et confirmés par un organisme de certification (en particulier Certificat ISO).

Article 5 : Prix et modalité de paiement
En contrepartie de la fourniture prévue à l'objet ci-dessus, le MDR paiera à la SONIMEX les Montants comme suit :

| | |
|--|------------------|
| - 8.700 tonnes d'urée à 239.472 UM la tonne - soit = | 2 082 140 400 UM |
| - 700 tonnes d'urée à 188.700 UM la tonne - soit = | 129 890 000 UM |
| - 3.600 tonnes DAP à 312.151 UM la tonne - soit = | 1 123 743 600 UM |
| Soit un total de : | 3 335 880 000 UM |

(Trois milliards trois cent trente huit millions huit cent quatre-vingt mille ougilya).

Ce prix est convenu en TTC (y compris TVA et I.M.D) et comprend les frais de manutention et pour des quantités qui seront livrées à ROSSO en Mauritanie.

Sur ce montant 2 721 100 000 UM sont disponibles sur le budget du MDR et le reliquat, soit 612 780 000 UM sera pris en charge par le Ministère des Finances.

Le MDR procédera au transfert du montant initialement budgétisé en faveur de la SONIMEX dès la signature de la présente convention et s'engage à régler l'excédent en sa faveur par le Ministère des Finances du Maliéri complémentaire, soit les 612 780 000 UM.

Ce surcoût est décomposé comme suit :

| Prix à la tonne | Urée | DAP |
|---|-------------|-------------|
| Masse des prix | 33 562 | |
| Transport Dakar/Rosso/RAC/Autres | 11 760 | 11 760 |
| Assurance | | 3 870 |
| Taxes 17% (TVA-IME) | 7 705 | 2 813 |
| Acquis | 708 | 708 |
| Frais escorte | 237 | |
| Surcoût à la Tonne | 53 972 | 19 151 |
| Quantité en tonne | 8 700 | 3 600 |
| Ecart total sur marché initial | 850 556 400 | 69 519 600 |
| Acquisition supplémentaire 600 Tonne URÉE | 74 280 000 | |
| Surcoût Total (URÉE-DAP-Acquisition suppl. 600T) en Ougilya | | 612 780 000 |

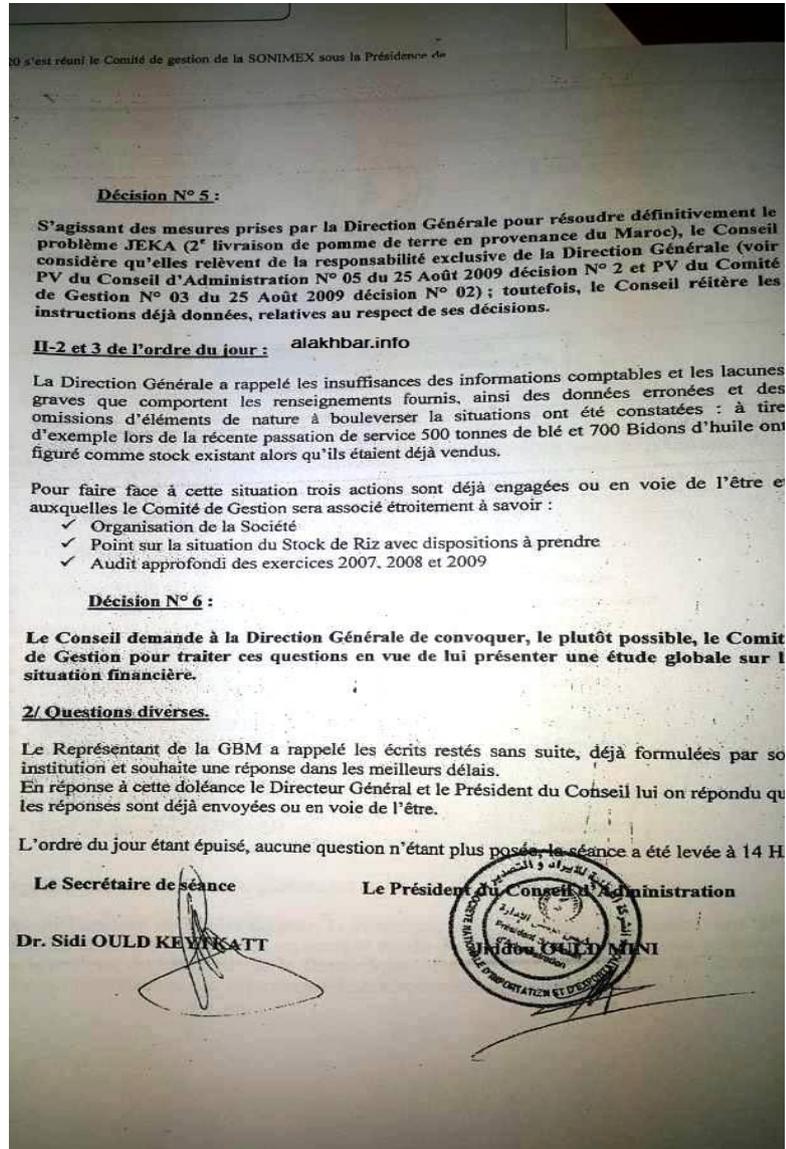
Article 6 : Délai de livraison
La SONIMEX s'engage à livrer les quantités prévues dans un délai d'un mois à compter de la signature de la présente convention. La livraison sera constatée par une commission de réception.

إحدى صفحات الاتفاق

وحضر الاجتماع الوزير الأول مولاي ولد محمد الأغظف، وزير المالية وكالة الطالب ولد عبيد فال، وزير التجارة والصناعة بمب ولد درمان، وزير التنمية الريفية إبراهيم ولد امبارك، وزير المياه والصرف الصحي محمد الأمين ولد أبي، الأمين العام للحكومة با عثمان، مفوض الأمين الغذائي محمد ولد محمدو، واطلعت اللجنة على الفروق بين عرضي شركة "سوجيكور" حيث وصل فرق الثمن بين عرضي الشركة ٣٣,٥٦٢ أوقية للطن، أي ٣٠٢,٠٥٨,٠٠٠ أوقية لـ ٩,٠٠٠

طن، فيما بلغت كلفة النقل من داكار إلى روصو (على الأراضي الموريتانية) ٩٥,٠٤٠,٠٠٠ أوقية، أي ١٠,٥٦٠ أوقية لكل طن.

وبناء على تكليف من اللجنة الوزارية قدمت شركة "سونمكس" - بصفتها المختص في المجال - وبالتعاون مع مزود سويسري مقترحين، الأول أن "تتحمل الدولة كامل الزيادة في الكلفة (٣٩٧,٠٩٨,٠٠٠ أوقية)؛ أما المقترح الثاني فهو "الاحتفاظ بأسعار عرض "سوجيكور" الأول بشرط أن تعفي الدولة كميات اليوريا وأمونيوم الفوسفات المعنية من ضريبيتي القيمة المضافة (TVA) والضريبة الجزافية الدنيا (IMF)".



توقيع محضر مجلس إدارة سونمكس من قبل رئيسه جدو ولد ميني

وقد قررت اللجنة الوزارية - بعد تلقي المقترحين - إلغاء الصفقة، وتكليف شركة "سونمكس" بشراء الكميات المطلوبة، غير أن الوثائق كشفت أن قرار اللجنة الوزارية تم الالتفاف عليه بسبب تدخلات من نافذين، حيث "أرغمت" شركة "سونمكس" على شراء نفس الكمية من شركة أهل ودادي، وبنفس الأسعار التي طلبتها.

فقد وقعت وزارة التنمية الريفية والبيئة، ووزارة المالية، وشركة سونمكس، اتفاقاً ثلاثياً حول الموضوع ذاته، تم خلاله الالتفاف على إلغاء الصفقة من خلال شراء الكمية ذاتها بزيادة في الثمن بلغت ٦١٢,٧٨٠,٠٠٠ أوقية.

وحملت ديباجة الاتفاق مبررات لهذا الالتفاف على قرار "إلغاء الصفقة" من بينها "ارتفاع شديد للأسعار في الأسواق الدولية؛ وجدول مواعيد زراعية يفرض تحديد آجال الشراء من أجل عدم إلحاق الضرر بالحملة الزراعية ٢٠١٢ - ٢٠١٣".

وأكدت ديباجة الاتفاق إمكانية تأمين الكمية من الأسمدة من ميناء داکار بزيادة تتجاوز ٦٠٠ مليون أوقية، مبررة هذه الزيادة "بطلب زيادة الثمن الابتدائي للصفقة التي تم إلغاؤها طبقاً لمحضر اللجنة الوزارية في ٢٩ مايو ٢٠١٢، وبشراء ٤٠٠ طن من اليوريا، إضافة إلى ٩,٠٠٠ طن كانت مقررة من أجل تغطية حاجات موسم ٢٠١٢ الحار"، إضافة "لتكاليف النقل والتأمين والمعالجة.. للمواد التي ستنتقل من داکار إلى روصو في موريتانيا".

"مساهمات" ولد ودادي الزبون

وكما "أدب" ولد ودادي "المورد" إدارة شركة "سونمكس" بإرغامها على مضاعفة المبلغ في الصفقة السابقة رغم إلغائها من طرف لجنة وزارية ترأسها الوزير الأول، حيث عادت الشركة "مرغمة" لدفع المبلغ، كان له معها تاريخ طويل كزبون، حيث انكشفت منتصف العام الماضي قضية اختفاء ٦٠٠ طن من الأسمدة، وهو ما قدرت قيمته بأكثر من مليار أوقية، وكان لعمر ولد ودادي المتهم الأبرز فيها، حيث اعترف هو نفسه بـ"شراء" عشرات لأطنان فيما تحدث رجال أعمال وموظفون مشمولون معه في الملف بشرائه لـ ٦٠٠ طن.

وأكد مدير فرع شركة "سونمكس" في روصو اعل سالم ولد عبد الله ولد ابييكر تلقيه أوامر عبر الهاتف من المدير التجاري لسونمكس ولد اسبيعي بمنح ولد ودادي كمية الأسمدة.

ولد ودادي اعترف للمحققين - حسب الوثائق التي اطلعت عليها الأخبار -
بـ"أخذه لكميات عديدة من الأسمدة من الشركة دون دفع مقابلها، وكذا شراء
أسمدة تعرف الشركة ويعرف هو أنها منتهية الصلاحية، فضلا عن تسديده لمبالغ
مالية للشركة - بعضها يعود للعام ٢٠٠٩ - وذلك مع بداية التفتيش الذي
تعرضت له الشركة ٢٠١٦".

ومن بين الكميات التي اعترف بها ولد ودادي شراؤه لـ ١٥٠ طنا من الأسمدة
منتهية الصلاحية من الشركة، فيما تحدث رجل الأعمال المشمول في الملف عبد
الرحمن ولد امو للمحققين عن شرائه لـ ٣٠٠ طن من الأسمدة الفاسدة من ولد
ودادي، مؤكدا امتلاكه وثيقة على ذلك.

وتحدث ولد ام عن شراء ولد ودادي ٦٠٠ طن من الأسمدة الفاسدة من الشركة.
ولد ودادي اعترف بأخذه لكميات كبيرة من الأسمدة من شركة "سونمكس" فيما
تحدث عن شكه في صرف مقابلها من الأموال، وبناء على شكه قدم للجنة التحقيق
شيكا بقيمة ١٢ مليون أوقية، وذلك كضمان منه لكمية من الأسمدة قال إنه يشك
في دفع مقابلها.

فساد بلا مفسدين!

ورغم إثبات المحققين لضياع أكثر من مليار أوقية من أموال شركة "سونمكس"،
واعتراف المتهمين بالمسؤولية عن الموضوع، "تلاشت" شخوص المتهمين من
كبار المسؤولين، ورجال الأعمال، ليستقر الملف بعد ٦ أشهر من التحقيقات
المكثفة على "متهم وحيد"، كان الحلقة الأضعف، هو رئيس فرع سونمكس في
روصو اعل سالم ولد عبد الله ولد ابيبكر.

وكانت المرحلة الأولى بـ"تشتيت" لجنة المحققين الذي "تطاولوا" على مقام
النافذين، وتجرؤوا على توجيه الاتهام لهم، فأقيل رئيس لجنة التحقيق المفتش
محمد السالك ولد ابياه بشكل مفاجئ، فيما تم "إبعاد" مساعده في ملف التحقق
يوسف ولد احميتي إلى الإدارة الإدارية والمالية للشركة الوطنية لصيانة الطرق
"ENER"، وذلك في أوج التحقيقات، وقبل أسابيع من إحالة الملف إلى القضاء.

أما المرحلة الثانية فقد "سُلَّ" فيها رجل الأعمال لعمر ولد ودادي من الملف من
قبل النيابة العامة، حيث تم "حفظ ملفه دون أي تهم أو متابعة"، فيما أحيل ولد
اسبوعي إلى قاضي التحقيق، ولم يكمل ٤٨ ساعة قبل الخروج من السجن بـ"حرية
مؤقتة"، مصحوبة بامتيازات للتنقل عبر العالم، كان باريس بوابتها بمبرر تلقي
العلاج.

آخر المؤدبين..

وكان آخر المؤدبين في الملف المدير الحالي لشركة "سونمكس" الشيخ عبد الله زيدان، والذي تولى إعداد التقرير الذي كان بمثابة "جرس الإنذار" حول واقع الفساد في الشركة، وقاد لاحقا لكل التحقيقات التي كشفت دور لعمر ولد ودادي، وولد اسبيعي في وضع الشركة على حافة الإفلاس.

وتم "تأديبه" من خلال "إرغامه" هو ذاته على توقيع وثيقة بتقديم مبلغ ١٨ مليون أوقية كتعويض مالي للمتهم - الذي يوجد في حالة حرية مؤقتة - محمد ولد اسبيعي، وكان هذا المبلغ "مقابل إنهاء خدمة"، وهي "ميزة تفضيلية" غير مسبوقة في تاريخ المقالين بسبب الفساد، ومن المؤكد أنها تشكل حلم الكثير من المتهمين في ملفات فساد، سواء الطلقاء منهم، أو من يوجدون في سجن بير أم اكرين أقصى الشمال الموريتاني.

يشكل هذا التقرير الحلقة الثالثة من سلسلة تقارير تعدها الأخبار عن العمليات التي تعرضت لها الشركة الوطنية للإيراد والتصدير "سونمكس" خلال السنوات الأخيرة، ونقلتها من مرحلة تعاف اقتصادي إلى حافة الانهيار، وأدت بالحكومة لتشكيل "لجنة أزمة" تضم عدة قطاعات حكومية لدراسة سبل التخلص من عبئ شركة "سونمكس".

خديجة امبارك فال: مساءلة برلمانية عن إفلاس شركة سونمكس (تفاصيل)

29 مايو، ٢٠١٩



تمثل وزيرة التجارة والصناعة والسياحة خديجة امبارك فال الأربعاء أمام البرلمان للإجابة على سؤال حول إفلاس الشركة الوطنية للإيراد والتصدير "سونمكس".

وسترد بنت امبارك فال على سؤال تقدم به النائب البرلماني محمد الأمين ولد سيدي مولود حول ظروف إفلاس هذه الشركة التي يمتد عمرها لعقود، وكانت تنهض بأدوار في موازنة أسعار المواد الغذائية، وفي دعم القطاع الزراعي في البلاد.

وبدأت إجراءات إعلان إفلاس شركة سونمكس في ديسمبر ٢٠١٧، وذلك بقرار صادر عن مجلس إدارتها، وأجازت جمعيتها العمومية القرار ليصبح نافذا يوم ٣١ يناير ٢٠١٨، وكلفت أحمد شريف ولد شيخنا بملف تصفيتها.

وتعرض الشركة خلال السنوات الأخيرة لعمليات خسرت بموجبها مئات الملايين من الأوقية، وكانت مع رجال أعمال مقربين من الرئيس محمد ولد عبد العزيز، أبرزهم مجموعة أهل غدة، ومجموعة أهل ودادي، خصوصا شركات رجل الأعمال لعمر ولد ودادي.

وقد نشرت الأخبار في تحقيق من حلقات تفاصيل عمليات تفليس الشركة، ويمكنكم مطالعة الحلقات بالضغط على عناوينها:

[شركة سونمكس: تبييض النهب.. ومساعي التفليس \(الحلقة: ١\)](#)

[شركة "سونمكس" تبييض النهب.. ومساعي إلى التفليس \(الحلقة: ٢\)](#)

[أسمدة سونمكس "تبرئة" الناقلين و"تأديب" المحققين \(الحلقة: ٣\)](#)

المصدر: موقع السياسي <http://politicienmr.com/6825/>

تحقيق لمدونة التاسفرة عن فضيحة سونمكس

في مطلع يوليو بدأت خيوط قضية ما يعرف بفضيحة سونمكس تتكشف مع أنباء باختفاء مدير فرع سونمكس بروصو اعل سالم ولد عبد الله، وبدأت شائعات تدور حول اختفاء آلاف الأطنان من الأسمدة معه بقيمة مليارات من الأوقية. اللافت في هذه القضية أنها من بين عشرات قضايا الفساد في ظل النظام الحالي الذي يفرض نفسه منذ ٢٠٠٨ تم فتح التحقيق فيها بشكل يبدو جدياً خلافا للعديد من القضايا التي سبقتها، مما يدفع إلى التساؤل عن المستجد في هذه القضية بالذات، وما الذي يجعلها متميزة عن عشرات قضايا الفساد الأخرى؟! فجل القضايا التي أثرت في عهد النظام تم التحقيق فيها بشكل سريع دون الكشف عن تفاصيل خيوطها بشكل كبير للرأي، وأبرز تلك القضايا كانت:

- في ٢٠٠٨ تم الإعلان عن ملف فساد عرف بملف "الأرز الفاسد" تم اتهام الوزير الأول السابق فيه يحي ولد أحمد الواقف، ولم يطلع الرأي العام على نتائج التحقيق ليتم فجأة الإفراج بحرية مؤقتة عن سراح المتهمين دون محاكمتهم تزامنا مع اتفاق داكار.

- في ملف ما يعرف بالخطوط الجوية لم تعرف التفاصيل تماماً، وتم تغريم ثلاثة مدراء سابقين للشركة المفلسة بحكم من المحكمة العليا التي أطلقت سراحهم.

- وتم إطلاق ولد خطري مدير PROCAPEC بعد قضائه مدة تفوق الحكم الذي حكم عليه به، وغرم بخمسة ملايين فقط، رغم اتهامه بالمليارات!

- ولم يكن ملف ولد الداده الذي اتهم بالإثراء بلا سبب أحسن حالا من سابقه حيث تم الإفراج عنه بحرية مؤقتة، وهو الآن معين في رئاسة الجمهورية!

- وتم إغلاق ملف كبير يتعلق بصفقة ملعب نواذيبو الذي أطاح بوزيرة الثقافة وشمل شبكة كبيرة من ضمنهم زوج الوزيرة (ملازم بحري) وعدة رجال أعمال ومسؤولين إداريين!

- ورغم سفور ووقاحة ملف أموال الجيش الذي اعتقل على إثره محاسب بالجيش رفقة تاجر من الوسط الاجتماعي للجنرال، إلا أنه تم الإفراج عن المسؤولين فيه ولا يعرف حتى الآن هل أعيدت الـ ٦٠٠ مليون المدين بها اعبيدي ولد الخوماني!

- ولم يكن الأمين العام لوزارة الداخلية الهادي ماسينا نشازاً، فقد حظي برحمة الحرية المؤقتة رغم فداحة خطب ملف الفساد الذي حملت له مسؤوليته، فقد أفرج عنه بعد فترة قصيرة!

- ولم ير النور مصير مبالغ مالية كبيرة جدا من ميزانية الحرس تم اتهام الضابط عبد الله ولد بيروك بها!

ينضاف إلى ذلك عشرات الملفات الأخرى التي لم يتم التحقيق فيها، وأسدل الستار عليها قبل وصولها للقضاء، إضافة لصفقات دولية تمت حماية نافذين فيها من طرف

النظام كصفقة الأسلحة مع الصين، والطائرات البرازيلية، واتفاقية الصيد مع هوندنغ.. والقائمة عسوية على الحصر.

لا يبدو هناك تفسير واضح لحجم البروباغندا التي صاحبت ملف سونمكس، ولا التمظهر بالتعامل الجدي معه إلا أن يكون الأمر متعلقاً:
أولاً: تراكم ملفات الفساد وتأثير ذلك على الرأي العام، مما أدى إلى خشية النظام من ضيق الناس ذرعا بمستوى الفساد، وهو النظام الذي يدعي محاربتة، فإذا به يستفحل!..

لكن هذا الاحتمال ضعيف جدا لكون النظام في جوهره لا يعبأ بالأمر، ولا يخجل من الفضائح المتتالية.

ثانياً: أن تكون فضيحة الفساد قد أضرت بمصالح بعض النافذين لدى النظام، فأغرى رأس النظام للتصدي لها، ولكن هذا الاحتمال أبعد لكون أبرز الضالعين في الملف مقربون فوق العادة من النظام وكاملو النفوذ مثل رجل الأعمال لعمر ولد ودادي.
ثالثاً: تتعلق الأسمدة بصناعة المتفجرات، واختفاء كميات ضخمة منها دون معرفة إلى أين اتجهت يثير المخاوف من وقوعها بيد الإرهابيين، مما استدعى تدخلاً خارجياً من الولايات المتحدة التي تراقب المجال بعين يقظة، وربما تكون قد ضغطت على الحكومة الموريتانية للقيام بتحقيق جدي حول الملف لمعرفة مصير الأطنان المخفية من الأسمدة، ويعضد من هذا الاحتمال ما قامت به الولايات المتحدة من إرسال بعثة تحقيق إلى شركة كينروس تازيازت أكتوبر ٢٠١٥ بعد اشتباهاها في تحويلات مالية مُريبة تمرُّ من الشركة عبر قنوات غير طبيعية لتصل إلى جنرالات ومسؤولين موريتانيين.

وعلى هذا فيكون التحقيق قد فتح بناء على رغبة الولايات المتحدة التي تراقب الإرهاب العالمي، وتحاول تجفيف منابعه، خصوصاً وأن آلاف الأطنان المخفية تشكل مصدراً مهماً لتزويد الإرهابيين في شبه المنطقة بالمواد الخام لصناعة المتفجرات حسب ما يبين الفيديو التالي.

هل يبيع النظام الأسمدة للإرهابيين

وفي موضوع له صلة بالأمر أصدرت الشرطة العرقية في العام ٢٠١٣ قراراً يقضي بحظر بيع الأسمدة الزراعية في محافظة الأنبار وذلك على خلفية عدة تفجيرات إرهابية تمت بواسطة قنابل مصنوعة من الأسمدة..
وهو ما دفع شرطة الأنبار إلى منع مُلاك محال بيع الأسمدة والمبيدات الزراعية من بيع المواد الخطرة لأشخاص مجهولين إلا بعد التأكد من أنه مزارع وأخذ نسخة من أوراقه الثبوتية التي تثبت هويته.

وقد لاقت هذه الإجراءات استياء المزارعين ، حيث ورد على لسان المهندس الزراعي محمد عدنان، مالك مكتب زراعي وسط الرمادي في تصريح لصحيفة البوابة العراقية : ”شرطة الأنبار قامت باستدعاء جميع مُلاك محال بيع الأسمدة في

سوق الرمادي، وقامت بأخذ معلومات كاملة عنهم، وفرضت إجراءات صارمة أشبه بالتعجيزية على بيع الأسمدة مثل أخذ نسخة من بطاقة الأحوال المدنية (بطاقة تعريفية) وتحديد كمية البيع، ويجب أن يكون فلاحاً ويجب علينا تزويد مديرية شرطة الأنبار بهذه البيانات بشكل دوري.

ويواصل حديثه قائلاً: “نحن كنا نعاني من الإجراءات التي تفرضها السلطات في التعامل معنا، حيث إننا نعاني من سلسلة من الإجراءات المعقدة التي تبدأ بأخذ الموافقات على إدخال المواد والأسمدة.”

لم تتوقف هذه الإجراءات الأمنية عند هذا الحد، ففي شهر أكتوبر ٢٠١٥ أصدرت الأجهزة الأمنية العراقية في محافظة “ذي قار” قراراً بمراقبة وتفتيش متاجر ومخازن الأسمدة الكيماوية لمنع الجماعات الإرهابية من الإفادة من تلك المواد في صناعة المتفجرات.

وأعلنت الشرطة في بيانها أنه «ضمن الإجراءات الاحترازية التي تتخذها وتنفيذاً للخطط الأمنية بدأت متابعة عمل مخازن الأسمدة الكيماوية والزراعية بالإضافة إلى مراجعة وتدقيق عمل مكاتب بيعها في المحافظة». وأوضح أن «آلية توريد تلك المواد وطرق صرفها وكيفية التعامل بها يجب أن تكون أمام عين الدولة بكل تفاصيلها، كما يجب التدقيق في نقلها وبيعها وخبزنها لمنع استخدامها استخداماً مشبوهاً». وأضاف أن «الكثير من المجموعات الإرهابية بدأت تعتمد على صنع العبوات محلياً لأن عملية التوريد تأخذ وقتاً أطول وأموالاً أكثر، كما تحتاج إلى اتخاذ تدابير من جانب الإرهابيين لتعبر من البوابات الأمنية في المحافظة.»

موريتانيا..

اختفاء كميات هائلة من الأسمدة من مخازن سونمكس في مدينة روصو الحدودية



لم يعرف الرأي العام الموريتاني قضية فساد أكثر غموضاً من “فضيحة سونمكس” التي لم تستطع أي وسيلة إعلامية لحد الآن إيجاد معلومة أو كتابة تحليل لتفسير ذلك اللغز المٌحير

.. والمتعلق باختفاء كميات هائلة من الأسمدة من مخازن الشركة الوطنية للإيراد والتصدير " سونمكس"
كتبت مواقع صحفية بادئ الأمر عن اختفاء أطنان من هذه الأسمدة ، وتسارعت بعد ذلك وتيرة الأمور والأحداث بشكل أقرب ما تكون إلى الدراما من الواقع..



أصيبت الحكومة بالإحراج فبعثت بالمفتشية العامة للدولة إلى روصو وهناك بدأت التحقيقات تسير وفق جهات عليا باحثة عن رؤوس صغيرة كي لا يتم إحراج "الكبار."

فجأة اختفى لمدير الجهوي لشركة "سونمكس" اعل سالم ولد عبد الله لمدة اسبوعين قبل أن يسلم نفسه طواعية إلى السلطات الأمنية في روصو.. وهناك بدأت معه التحقيقات ليعترف أمام المحققين أن كميات الأسمدة المختفية تصل إلى ١٦ ألف طن، في حين كان المحققون يتابعون قضية اختفاء ٦ آلاف طن فقط، فيما تشير المعلومات التي لديهم أن ١٠ آلاف طن موجودة في مخازن الشركة بمدينة روصو.

وبعد اعتراف مدير فرع "سونمكس" توجه المحققون إلى المخازن رفقة مدير فرع الشركة حيث اكتشفوا أن الأكياس تمت تعبئتها لتظهر وكأنها أسمدة ليعترف العمال أثناء التحقيق معهم في المخزن أنهم تلقوا الأوامر من مسؤولين رفيعين في "سونمكس" بتعبئة الأكياس بالقمامة ووضعها في المخازن، وذلك مقابل مبلغ ٩ ملايين أوقية.
رجال أعمال يدخلون على الخط



في صبيحة السبت ٣٠ يوليو استدعى مكتب الدرك الوطني في روصو عددا من رجال الأعمال وملاك مصانع التقشير في ولاية اترارزة للاستماع إلى شهاداتهم في ملف الأسمدة المخفية من مخازن الشركة الموريتانية للإيراد والتصدير "سونمكس".

كما بادرت فرقة من الدرك إلى إغلاق مصنع لتقشير الأرز يقع على بعد ٧ كيلومترات إلى الشمال من روصو، وذلك بعد ضبط أكثر من ١٢٨ طناً من السماد في مخازنه.

لنتوسع الحملة الأمنية بعد ذلك لتطال مصادرة كافة الأسمدة الموجودة في أسواق روصو واستجواب باعثها ومعرفة مصادرها.



وقد شمل التحقيق عدداً من رجال الأعمال يعدون على رأس قائمة موردي الأسمدة في البلاد.

وكانت بعثات التفتيش قد وصلت إلى مدينتي روصو وكيهيدي، في إطار التحقيق في قضية اختفاء آلاف الأطنان من مخازن شركة "سونمكس" في روصو، بعد إعلان افتتاح الحملة الزراعية المعاكسة نهاية يوليو الماضي كما أصدرت لجنة التحقيق في السياق نفسه قرار يمنع عدداً من الشخصيات من مغادرة مدينة روصو إلى حين الانتهاء من التحقيق قبل أن تسمح للمدير التجاري والمالي لشركة سونمكس محمد ولد اسبيعي بالسفر إلى نواكشوط فجر الاثنين ٨ أغسطس بحجة "تعرضه لوعكة صحية"

و تجدر الإشارة إلى أن ولد السبيعي نفسه كان مديراً لشركة "سبسيال" لتقشير الأرز المملوكة لرجل الأعمال لعمر ولد ودادي قبل تعيينه مديراً تجارياً لشركة سونمكس.



بداية التسوية

تحدثت مصادر إعلامية مؤخراً عن بواكر تسوية تم إبرامها على عجل بين مفتشية الدولة وعدد من رجال الأعمال والمزارعين الذي تأكد لحد الآن تورطهم في اختفاء الأسمدة وفق مجريات التحقيق ..حيث تقضي التسوية بتعويض مبالغ مالية رمزية بالمقارنة مع قيمة الكميات المختفية التي تقدر بـ١٢ مليار أوقية..

وعلى رأس رجال الأعمال لعمر ولد ودادي الذي تربطه صلات اجتماعية وزبونية بالجنرال ولد عبد العزيز ، إذ طُلب منه تسديد مبلغ ٢٥٠ مليون أوقية ، وهو الأمر الذي أثار استياء الأوساط الزراعية مُعتبرين هذه التسوية بعيدة كل البعد من كميات الأسمدة الهائلة التي استحوذ عليها بارون القطاع الزراعي لعمر ول ودادي..

بعد التسوية التي تمت مع رجال الأعمال جاء الدور على المفشين الذين تولوا مهمة التحقيق في اختفاء الأسمدة ، حيث قاما باستجواب جميع الأطراف المتورطة في الملف.

حيث قام النظام بإعفاء المفتش أحمدو السالك ولد ابياه من المهمة التي تولها طيلة أسابيع استمع خلالها لمختلف أطراف القضية.

وهو الإعفاء الذي لاقى انتقاداً شديداً من الرأي العام الوطني معتبرين إياه صرابة قوية لمجرى التحقيق وانحيازاً لرجال الأعمال الذين استجوبهم ول ابياه أثناء مزاولته مهامه.

ما زاد الطين بلة والأمر غموضاً هو تعيين عضو لجنة التحقيق في "سونمكس" يوسف ولد الكوري ولد احميتي، مديراً إدارياً ومالياً في الشركة الوطنية لصيانة الطرق "اينير".

ليفسر مراقبون هذين الإجراءين بأنهما بمثابة " تكريم " لعضو لجنة التحقيق الذي تمت مكافأته على انسجامه وتعاونه مع رجال الأعمال المقربين من رأس النظام ، و " عقوبة " وانتقام من المفتش ول ابياه الذي يرى البعض بأنه لم يكن مُطيعاً للتعليمات.

المصدر :

<http://www.ekiid.com/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B3%D9%81%D8%B1-%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D9%81%D8%B6%D9%8A%D8%AD%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D9%86%D9%85%D9%83%D8%B3/>

مقال بعنوان :

فضيحة سونمكس جريمة بلا اسم/ سيدي علي بلعمش

الأربعاء، ٢٨/٠٩/٢٠١٦ - ٤٥:٠١

قضيتان كانت كل منهما كافية لإسقاط عصابة ولد عبد العزيز لو كانت في هذا البلد معارضة من أي نوع.. لو كانت في هذا البلد حركة طلابية على أي قدر من الوعي.. لو كانت في هذا البلد نقابات عمالية على أي مستوى من المسؤولية.. لو كانت في هذا البلد ثلاث جرائد حرة غير مخابرات ولد مكت.. لو كان في هذا البلد مجتمع مدني بأي مفهوم تقليدي أو معاصر.. لو كانت في هذا البلد كتبية عسكرية واحدة غير منزوعة السلاح..

القضيتان بلا أسماء في قواميس التاريخ الإجرامي العالمي؛ فلا هي سرقة أموال عامة بالفواتير المنفوخة و المهام الوهمية و غيرها من الحيل و المبررات الإدارية التي يتم عن طريقها نهب المال العام في كل مكان فاسد. و لا هي عمليات سرقة مباشرة، تحدث في كل مكان، يلوذ أصحابها بالفرار بما نهبوا أو يقبض عليهم فيعاقبوا..

القضيتان لا أسماء لهما إلا في تاريخنا الشعبي؛ فأن تقوم بالسطو على ممتلكات لا تخصك و تقف أمام الناس بوجه من فولاذ: نعم أنا من فعلها فماذا تستطيعون أن تفعلوا؟ هذا لا يعرف العالم له اسم و هو ما يسمى عندنا بـ"تهنتيت" و هو ما حصل بالحرف في فضيحة شاحنة الأمن الغذائي التي حطت حمولتها في بيت "رئيس العصابة" و هو ما حصل بالضبط في فضيحة سونمكس التي تم سجن و تغريم الأبرياء فيها و إطلاق سراح "التهنتات" الحقيقيين

هذه الفضائح المخجلة، ما كانت لتحدث في أي بلد من العالم مهما كان تخلفه و طغيان نظامه و جبن أبنائه من دون أن تقلب الحياة فيه رأسا على عقب.

إن سجن و تغريم أبناء موريتانيا و إطلاق سراح مجرم سونمكس (و لا أقول مديرها المالي لأنه لم يدر فيها غير الإجرام) و السماح له بالذهاب إلى الخارج، احتقار لهذا الشعب لا شك أنه يستحقه بجبنه و خضوعه و ندالة معارضته و لعنة أعيانه و خنوثة نخبه.

من يعود إلى تفاصيل ما حدث في سونمكس لا بد أن يكتشف الحقائق التالية :

- أن منطق "الهنئاته" الوحيد هو هل هذا الأمر قابل للتنفيذ أم لا ، أما خجله و عقوبته و عاقبته فلا عبرة بأي منها.

- أن من ارتكبوا مثل هذه الأفعال قادرون على ارتكاب أي جريمة في الكون من دون أبسط تردد.

- أن احترام السرقة و التلصص في حياة من ارتكبوا هذه الأفعال، ليس الحاجة و إنما هي الغريزة و التربية و الثقافة...

- أن المفتشية جهاز قهر يدار أليا من القصر ، يتحرك بأمر و يعلق كل شيء بأمر و يصب كل ما لديه في قالب معد سابقا تارة و لاحقا أخرى، بأمر .

- أن القضاء جهاز منتقى من أحقر ما أنجبته دولة الظلم، بلا موانع و لا أخلاق، معد على المقاس لحماية جرائم "نظام" العصابة.

- أن الحق الوحيد الذي يتمتع به المواطن الموريتاني اليوم هو حق البكاء.

- أن ولد عبد العزيز لا ينكر و لا يحاول حتى أن يخفي، أن مقربيه محميون بالقوة و القانون ما لم يختلفوا معه. (لا يوجد اليوم في السجن أي قريب لولد عبد العزيز رغم ما ارتكبه من جرائم مالية و استعمال السلاح ضد الأبرياء و الاعتداءات الجسدية و اللفظية على الناس و احتقار الدولة و نهب ممتلكاتها ، دون أبسط وجه حق و اللائحة موجودة بالأسماء و أنواع الجرائم و أماكنها و تواريخها (...))

- أن "النظام" يسمح للمعارضة بأن تقول ما يبهر به أمام العالم أنه نظام ديمقراطي و يمنع عليها تجاوز حدود المسموح..

- أن "موريتانيا الأعماق" التي تتمايل الأنظمة الموريتانية الفاشلة على معزوفة "تيدنيته" هي موريتانيا الجهل و التخلف التي لا تميز بين رئيس دولة و رئيس عصابة و لا بين مواطن و أجنبي ..

- أن الشعب الموريتاني وصل درجة من الانحطاط تساوى فيها القبيح و الجميل.. العالم و الجاهل.. العاقل و الغبي.. الكريم و النذل.. الصادق و الكاذب.. النزيه و اللص.. السوي و المنحرف.. الملتزم و العربي.. الرشيد و السفیه.. و الحقير و الحقير...

لكن، من يمعن النظر بتعقل في المشهد الموريتاني اليوم لا بد أن يصل إلى الخيارات المتاحة أمام هذا البلد المختطف منذ ثمان سنين و المتمثلة حتما و قطعا في خيارين لا ثالث لهما:

١ - أن تنهار الدولة . و هذا في النهاية، أحد الخيارات (حتى لو لم يكن أفضلها) التي تخطط لها العصابة لتستطيع الهروب من دون أن يبقى في البلد نظام قائم يطالب بمتابعتها و استجلابها. و العصابة هنا لا تقال لولد عبد العزيز و ولد الغزواني و ولد حدمين و ولد الطيب و الناطق بأكاذيب الدولة ولد الشيخ و الدليل على حقارتها ولد أجاي و رأس "خيرة" متقفيها ولد محم و غيرهم من أوباش الواجهة المزورة للعصابة؛ العصابة التي خربت البلد و نهبت ثرواته و دمرت إدارته و حطمت قيمه و أشعلت النيران في لحمته و استغلت هشاشة و ندالة هذه المجموعة المرتزقة لتعطي جريمتها وجهها وطنيا ، لا أساس له، هم ولد عبد العزيز و أولاد غده و افيل و محسن و غيرهم من مقربي عزيز النافذين الذين وزع عليهم ولد حدمين تركة المرحوم ميناء نواكشوط و ترتعد فرائس ولد الغزواني حين يرى أيا منهم و يقلب ولد أجاي النظريات العلمية للتسيير إرضاء لأهوائهم و يتهلل وجه المتزلف ولد الطيب و يزداد مترا و نصف كولا حين يعانق أيا منهم و يتحول الحمل الكاذب ولد محم إلى حمل وديع حين يتلقى اتصالا هاتفيا من أصغرهم...

٢ - أن تنهض من تحت ركام الجيش المذل و المهان أكثر من المدنيين (عكس ما يتصوره الجميع)، نخبة من الضباط المتألمين لما أصبح الجميع يراه بتقرز، من خراب و فوضى، لإنقاذ ما تبقى من موريتانيا الممزقة.. المذلة .. المنهوبة .. المحترقة . إننا ندرك بأصغر التفاصيل، ما يعانيه أكثر من ٨٠% من ضباط جيشنا المتخرجين من أفضل الكليات العسكرية بامتياز، من تهميش و نسيان من لوائح التقدم و إبعاد عن مراكز القيادة لصالح حفنة من المرتزقة الأنانية بلا انتماء و لا كبرياء و من النادر أن تجد من بينهم من يملك كفاءة في غير التزلف و الانحطاط

..

- إن نهاية ولد عبد العزيز و محيطه الأسري و مقربيه من المنافقين و من أصحاب الرتب غير المستحقة و ضباط مرتزقة بازيب ، ستكون حتما نهاية دراماتيكية لم يشهد التاريخ لها مثل في أي بلد. و سيعرف الجميع أنهم أنذال، جناء كما تؤكدوا أخلاقهم و تصرفاتهم و ميلهم إلى اضطهاد الناس و احتقارها. لقد أصبحت الأمور الآن واضحة :

- "المنتدى" خونة ، جناء، يتلاعبون بعقول الناس ، ليس فيهم من له قضية و لا من له موقف من أي شيء في الوجود ، يديرون لعبة مصالح (برجل في المعارضة و أخرى في الموالاتة و لو كانت هناك جهة ثالثة لاختلفوا لها رجلا من خشب مثل مسعود)

- الشعب الموريتاني لم تعد تنظلي عليه الأعياب الأنظمة الفاسدة و حيل المعارضات الخائنة : لقد بدأ يبحث عن ذاته و يطرح أسئلة المستقبل المحرجة : ليس في موريتانيا اليوم من لا يتساءل؛ ماذا نعمل للخروج من هذا الوضع المخزي؟

و لا يمكن أن يوصف الوضع بغير المخزي : فبلد يحكمه محسن و ولد الغزواني و ولد عبد العزيز و أمربيه ربو و إيريك والتير و احميد ولد أباه و ولد بشراي و عمر الصحراوي ، لا يمكن أن تكون طموحات البشر على رأس أولوياته (العالم يبحث عن الديمقراطية و الرفاه و نحن نبحث عن محو هذا العار)

- سيحفر الشعب الموريتاني مجرى تجربته بذاته و سينتصر على عجزه و ستفهم هذه العصابة الحقيرة أن هذا الكلام الذي تسخر منه اليوم سيصبح قريباً حقيقة ، يتلهون بترديديها في سجونهم المؤبدة .

- ما سمعته الناس من فضيحة سونمكس هو كان النسخة المحسنة ، المعالجة في مختبرات كيمياء الأباطيل و هي كانت آخر فرصة للمعارضة لتثبت حقيقتها و قد أثبتتها بكفاءة عالية كعادتها.

- ما حدث في سونمكس لا يمكن تصوره و لا نقل جزء بسيط منه و الأخطاء التي أدت إلى ظهوره هي معركة العصابة الوحيدة على كل الجبهات ؛ فما يحدث في البنك المركزي أشنع و أكثر انحطاطاً و سوقية و ما يحدث في ميناء نواكشوط لا يمكن أن تتحمله أي غابة و ما يحدث في الحالة المدنية و ميناء نواذيبو و السوق الحرة و إدارة الجمارك و أم معارك و معاقل الفساد (وزارة المالية) التي يتولى إدارتها أحد أحقر أنذال البشر و اسنيم و إينير و الجمارك و الضرائب و شركة المحروقات و شركة الاستصلاح الزراعي : لقد نهبت كل هذه المؤسسات و أحيطت بأسوار من التكتم و لم يبق أمام العصابة اليوم سوى أن تغلقها أو تنقلت فضائحتها لأنه لم يبق بداخلها غير آثار الجرائم تماماً مثل الشقية سونمكس التي تم تحويلها إلى ميدان تدريب لتطوير مهارات الأقارب في مجال النهب الممنهج .

- لقد تم نهب كرامة هذا الشعب من خلال ما حدث في سونمكس ؛ لأن مرور مثل هذه الفضيحة الصارخة بوقاحة تفاصيلها ، يعني أن كل مناعة الشعب تم طحنها و كل أسلحة تحدي العصابة نجحت في مهمتها.

و صحيح أن خيانة المعارضة و جبن الشعب هو ما أوصله إلى هذا الحد من الخنوع لكن الأصح أن بشاعة العصابة لم تترك له خياراً، غير أن يكون أو لا يكون.

انتهى .

المصدر : موقع تقدمي

<https://taqadoumy.net/?p=2022>

مقال بعنوان :

تفاصيل جديدة عن فضيحة سونمكس تكشف عن تلاعب منذ فترة (تفاصيل)

١١ آب (أغسطس) ٢٠١٦

أفادت مصادر ثقة أن ملف فضيحة ما بات يعرف "بالأسمدة" في الشركة الوطنية للإيراد والتصدير سونمكس بها الكثير من الخروقات الجسيمة ، حيث كشفت التحقيقات عن وجود تلاعب فاضح تم منذ فترات بعملية شراء الأسمدة أصلاً.

وأكدت تلك المصادر لوكالة الحقيقة ان عدة شخصيات تعاقبت على تسيير الشركة كانت على دراية تامة بهذه المعلومات؛ حيث كانت أغلب الأسمدة فاسدة.

وكان المدير الحالي للشركة محمد الأمين ولد خطري هو من بادر بطلب إجراء تحقيق شامل في هذه القضية أفضى إلي فساد كبير كانت تعيشه الشركة.

المصدر :

<http://ethaira.info/spip.php?article6463>

٢ - اسنيم

ونرد هنا ما كتب من تقارير ومقالات حول عملاق الاقتصاد الوطني الذي تم تقزيمه في العشرية السابقة :

الأخبار تنشر ملفا خاصا عن مواجهة شركة "اسنيم" لشبح الإفلاس

٢٩ أكتوبر، ٢٠١٨ - ٢٠:٢٠

الأخبار (نواكشوط) - حصلت وكالة الأخبار على وثائق من مئات الصفحات ترصد واقع الشركة الوطنية للصناعة والمناجم "اسنيم" عملاق الاقتصاد الموريتاني، ويظهر تراكم ديونها، وتراجع أو ثبات الإنتاج مع ارتفاع كلفته، في ظل تذبذب الأسعار ما جعل الشركة العملاقة تواجه شبه الإفلاس.

وأدت الأوضاع التي تواجه الشركة التي تتقدم في عقدها الخامس لاستبعاد الحكومة أي مساهمة منها في ميزانية ٢٠١٩، كما أعلن ذلك وزير الاقتصاد والمالية المختار ولد اجاي خلال مؤتمر صحفي الخميس الماضي، مبررا الأمر "بتراجع أسعار الحديد"، دون الإشارة لبقية المخاطر المحدقة بالشركة.

وستنشر الأخبار الملف على حلقات ترصد واقع الشركة خلال العقد الأخير، والمخاطر المتزايدة التي تواجهها، بدءا بالقرارات الحكومية التي كان لها دور بارز في ما وصلت إليه، وأدت لتراكم هذه المخاطر خلال السنوات الأخيرة.

كما تعرضت الشركة - حسب الوثائق - لتبديد الوفرة التي حققتها بالتزامن مع الارتفاع الكبير في أسعار الحديد، قبل أن تتحول الوفرة إلى ديون متراكمة تكاد تستغرق ذمتها، وأدت لاختلالات في الإنتاج، وأثرت بشكل كبير على تنافسية الشركة في مجالها، إضافة لمشاكل كبيرة في مجال الموارد البشرية.

كما تتوقف إحدى حلقات الملف مع المنافذ التي أنفقت فيها الشركة مواردها، وكانت بعيدة عن مجال اختصاصها مما أثر عليها، وحدّ من تطورها، وأضعف قدرتها على مواجهة الصدمات التي تعرضت لها لاحقا، وذلك في ظل غياب شبه تام لأي رقابة مالية على الشركة.

وعرفت السنة الأشهر الأخيرة الإعلان عن إفلاس الشركة الوطنية للإيراد والتصدير سونمكس بعد عقود من العمل، كما عرفت إفلاس الشركة الوطنية لصيانة الطرق "أنير".

المصدر : وكالة الأخبار المستقلة

<https://alakhbar.info/?q=node/14044>

مقال بعنوان :

كيف تبددت ثروة "اسنيم" في جيوب الأثرياء؟

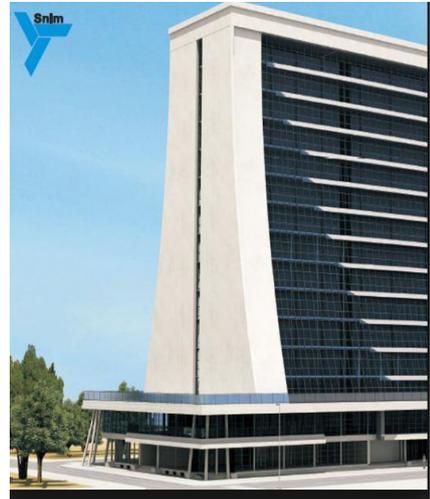
١٢ نوفمبر، ٢٠١٨ - ١١:١١



الحلقة الثانية:

الأخبار (نواكشوط) - تجاوزت مكاسب الشركة الوطنية للصناعة والمناجم "اسنيم" من طفرة ارتفاع أسعار الحديد خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ أربعة مليارات دولار، وهو ما يعادل ميزانية الدولة ثلاث مرات خلال نفس الفترة، غير أن اللافت هو أن هذه الأرباح لم تترك أي أثر إيجابي على الشركة، فالإنتاج لم يرتفع، وشكاوى العمال من وضعيتهم ازدادت، فيما واصلت المديونية ارتفاعها بشكل مذهل.

وخلال هذه المرحلة قفزت أسعار الحديد في الأسواق العالمية من ٦٠,٨ دولارا للطن إبان وصول الرئيس محمد ولد عبد العزيز للحكم بداية شهر أغسطس ٢٠٠٨ إلى ١٨٧ دولارا للطن خلال شهر فبراير ٢٠١١، وقد ظلت الأسعار عموما فوق سقف ١٠٠ دولار خلال الأعوام الخمسة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣.



وتكشف مقارنة أسعار الحديد و صافي المبالغ المالية المترتبة على زيادة الأسعار خلال هذه الأعوام كسب موريتانيا لـ ٩١٧,٠١١,٠٨٢,٠٤٠ دولار، في حين لم يتجاوز مشروع الموازنة العامة للبلاد في العام ٢٠١٤ - ١,٢ مليار دولار تقريبا. جوانب من صرف الشركة خلال هذه الفترة تظهر "تفويت" الشركة لظفرتها، - وحتى قروضها - لصالح جيوب أثرياء خواص، و صرفها خارج اختصاصها المعدني، دون أن يكفي هذا الصرف لتقديم جواب مقنع لتفسير الطريقة التي بددت بها الشركة مليارات الدولارات التي حصلت عليها خلال هذه السنوات، قبل أن تغرق في أزمت انهييار أسعار الحديد، وتراجع الإنتاج، وارتفاع كلفته، وتوتر العلاقة مع العمال، ودخول الوسطاء على خط التسويق مما ضاعف من خسارتها.



ويكشف أحد التقارير المشخصة لواقع الشركة أنه "لا يمكن تصديق أن "اسنيم" بدل أن تتنوع استثماراتها في قطاع صناعة التحويل ومجالات أخرى مثمرة ستمكثها من مواجهة تراجع الأسعار على المستوى الدولي، تحولت إلى أداة بيد السلطات السياسية تستغلها بشكل مفرط في مشاريع غير مجدية مثل المطار الجديد بنواكشوط، واقتناء طائرات لشركة الموريتانية للطيران".

أكثر من ٧٠ مليار أوقية صرفتها الشركة خلال السنوات الماضية، بعضها لشركات خصوصية، وبعضها لجيوب خصوصيين عبر صفقة لشراء مواد منتهية الصلاحية، ومليارات أخرى لإقامة برج بدأت أشغاله قبل أكثر من سنوات، وتدور شبهاة كثيرة حول صفقته.

كما مولت الشركة مشروع فندق ٥ نجوم انتهت الفترة المحددة لاكتماله دون أن تبدأ أشغاله، وشاركت في إنشاء مصنع خصوصي ينافس جزئيا إحدى الشركات التابعة لها في الشامي، وفي إقامة مصنع آخر في الألك قبل التنازل عنه، كما تم

التنازل عن شركة التضامن للتأمين، فضلا عن خرق شركة ATTM في ديون متراكمة كانت السبب الأبرز في إفلاس الشركة الوطنية لصيانة الطرق "أنير" التي ورثتها "ربيبية" اسنيم.

إنفاقٌ أضعفَ قدرة الشركة المعدنية على مواجهة الهزات التي تعرضت لها لاحقا، وشوش على مشاريعها، كما فرض عليها الاستدانة لضمان البقاء في سوق تنافسية لا ترحم.

الأخبار تتبع هذه النفقات، معتمدة على وثائق وتقارير الشركة، وبعض صفقاتها، وذلك ضمن الحلقة الثانية من الملف الذي تعده عن عملاق الاقتصاد الوطني الذي يقف على حافة الإفلاس.

تحول لمؤسسة قرض بشروط ميسرة:

في سابقة من نوعها في ممارسات شركة "اسنيم" وفي خرق سافر للمادة: ٢ من النظام الأساسي للبنوك الذي يحتكر وظيفة تقديم القروض المالية للمؤسسات المصرفية، تحولت شركة "اسنيم" إلى مؤسسة قرض لإنقاذ شركة النجاح، حيث قدمت لها مبلغ ١٥ مليار أوقية، وهو ما يكفي لتوفير رأس مال لثلاث مؤسسات مصرفية في البلاد (يشترط في المؤسسة توفير رأس مال من ٥ مليارات).

ولم تتوقف غرابة "القرض الميسر" عند دخول الشركة مجال القروض ومنافسة البنوك، وإنما تجاوزت ذلك إلى خرق قواعد ضمان القروض، حيث تم سحب ضمان القرض الذي كان بحوزة الشركة، وهو السند العقاري الخاص بالمطار القديم، ليبقى القرض البالغ ١٥ مليار أوقية دون تغطية أو ضمان.



خرقت الشركة قانون البنوك لتقديم قرض ميسر لشركة النجاح الخصوصية

كما استفادت شركة "النجاح" من ميزات تسديد ميسر، حيث حول القرض إلى صفقة جديدة مع الشركة، فقد وقعت معها الحكومة اتفاقا يمنحها مشاريع جديدة، وتتحمل الحكومة بموجب هذا الاتفاق المبلغ المالي عن شركة النجاح، وذلك مقابل بناء الجامع الجديد في ساحة المطار، وكذا تأهيل ساحتين أمام مقر مجلس الشيوخ، وإقامة مبنى حكومي من ٦ طوابق، وإذا كانت الشركة قد بدأت في تنفيذ تأهيل الساحتين، إلا أن انطلاقة أشغال الجامع ما تزال متعثرة.

وكان لافتا - أيضا - أن وزارة الإسكان أعلنت مناقصة للمشروع قبل أن تسحبه، وتمنحه "للنجاح"، على أن تدفع الحكومة مبلغ ٣ مليارات لفائدة "اسنيم" مقابل انطلاق أشغال المشروع، لكن تعثر الأشغال أوقف الدفعات.

"خيرية" الأثرياء والمقربين

أنشأت "اسنيم" هيأتها الخيرية في العام ٢٠٠٧، وذلك ضمن ما سمي حينها "الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر (٢٠٠١ - ٢٠١٥)، ويظهر أحد تقارير الشركة أن الخيرية أنفقت خلال السنوات الماضية ما يتجاوز ٢٠ مليار أوقية.



رفضت مفوضية الأمين الغذائي استلام شحنات الأعلاف من مجموعة أهل غده فعادت إليها عبر بوابة خيرية اسنيم

ويلفت التقرير إلى تبعية الهيئة المباشرة للإداري المدير العام للشركة، ويؤكد وجود أسئلة عالقة في مجال شفافية تدخل الهيئة، وحول معايير اختيار الجهات المستفيدة من "خيرات" الخيرية.

ويتوقف أحد التقارير مع إبرام الخيرية صفقات مع جهات نافذة، في إشارة إلى إنقاذ الخيرية المريب لمجموعة أهل غدة عبر صفقة اقتناء كميات من الأعلاف غير المستوفية للمعايير المطلوبة.

وفي تفاصيل الصفقة أن مفوضية الأمن الغذائي طلبت كمية من الأعلاف من مجموعة أهل غدة بقيمة ٤ مليارات أوقية، غير أن الجهات الفنية على مستوى المفوضية رأت أن الكميات التي تم توفيرها لا تستجيب للمعايير المسطرة في المناقصة لتواجه المجموعة التجارية شبح خسارة المبلغ قبل أن تتدخل الخيرية كمنقذ.

وبعد عام من رفض المفوضية تسلم الكمية، وإلغائها للصفقة، تدخلت الخيرية واشترت الكمية من مجموعة أهل غده بأربعة مليارات أوقية، وقدمتها هبة للمفوضية، ما شكل التفافا على إلغاء الصفقة، وإنقاذا للمجموعة التجارية، وأداة لضخ الكمية عبر مخازن المفوضية إلى المنمين في مضاربهم، حيثنترامن ضحها مع الحديث عن انتشار أمراض فيقطعان الماشية، مع ارتفاع شكاوى المنمين من رداءة الأعلاف.

ويقدر تقرير للشركة الدعم الذي قدمته الخيرية لمنظمات - لم يسمها، لكنه ألمح إلى علاقتها بدوائر نفوذ بارزة - بملياري أوقية، كما يشير إلى دعمها لمؤسسات للاستثمارات متوسطة، وصغيرة، وكذلك مؤسسات للاستثمارات الصغيرة والمتوسطة.

ويؤكد تقرير خاص عن وضعية الشركة أن استثمارات الخيرية لا تدخل في إطار النشاطات الخاصة بالشركة، مردفا أن كثيرا من المتابعين يعتقدون أن هذه الخيرية تم استخدامها كأداة سياسية عمومية من أجل إنجاز استثمارات كانت من مسؤوليات الدولة.

ومن أبرز التدخلات التي قامت بها الخيرية بناء مستشفياتين أحدهما في نواذيبو، وبلغت تكلفته ٩ مليارات أوقية، كما شيدت مدارس ومراكز طبية وبنى تحتية للتزويد بالمياه الصالحة للشرب بالطاقة، وذلك على شريط السكة الحديدية بين الزويرات ونواذيبو.



Rapport RSEE2015

Mercredi, 12 Octobre 2016 19:49 |

La SNIM publie son 2ème rapport sur la responsabilité sociale et environnementale de l'entreprise [Rapport sur la RSEE](#)

Mis à jour (Mercredi, 12 Octobre 2016 19:56)

تحمل صفحة خيرية "اسنيم" على موقعها عنوان تقرير عن حصيلة عملها ٢٠١٥ لكنها يحيل إلى صفحة خالية

ويخلص التقرير إلى أن إنفاق هذه الخيرية للمليارات ساهم في تقليص صمود الشركة أمام الهزات التي تعرضت لها لاحقا مع تهاوي أسعار الحديد، وغموض مستقبل أسواقه، كما قلصت قدرتها على مواجهة الديون المتركمة.

وتمنح "اسنيم" ركنا على موقعها الإلكتروني للخيرية، وتظهر الخيرية فيه ما تصفه بأنه تقرير لأنشطتها، لكن الرابط يقود إلى صفحة خالية من أية بيانات.

٢٠ مليار لـ "وهم" شيراتون

مشروع آخر دفعت فيه شركة "اسنيم" أكثر من ٢٠ مليار أوقية (٦٠ مليون دولار)، وهو مشروع إقامة فندق خمس نجوم في الساحة الموجودة غرب قصر المؤتمرات القديم.

وضع رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز صباح اليوم الاثنين الحجر الاساس لأول فندق خمس نجوم ضمن سلسلة شيراتون العالمية في نواكشوط وذلك بمناسبة الذكرى 55 لذكرى الاستقلال الوطني.



وقطع رئيس الجمهورية الشريط الرمزي لهذا المشروع الهام كما ازاح الستار عن اللوحة التذكارية المخددة له واستمع الى شروح حول مكوناته ومراحل انجازه والتجهيزات التي سيتضمنها ومسائل هياكل الاشراف للقيام بهذا العمل في الاجل المحدد له وفق معايير الجودة العالمية، كما تجول رئيس الجمهورية واطلع على المعدات والاليات المستخدمة في هذا الانجاز،

حاثا القائمين عليه على توخي الجودة واحترام الاجال المحددة في دفتر الالتزامات.

وستكتمل الانشغال في هذا المشروع بحلول سبتمبر 2017، ويتكون هذا الفندق من ستة طوابق تضم 127 غرفة و 39 قاعة للاجتماعات و20 جناحا للشخصيات و 12 جناحا لكبار الشخصيات وجناحا رئاسيا عاكورة على طابق سفلي يضم الغرف الفندقية وعرف الخسيل ومكاتب التشغيل الفنية وطابق ارضي يضم الاستقبال والمطاعم وقاعتين للحفلات تتبع القاعة الكبيرة ل 700 شخص والصغرى لمائة وخمسين شخصا كما يضم اربع قاعات اجتماعات بمتوسط سعة يصل الى سكين مقعدا وقاعات اللياقة البدنية للذكور ومكاتب ادارية و صالة رياضية للنساء ومكاتب اضافية لادارة الفندق .

ويشمل جناح شيراتون الذي شقيد على مساحة قدرها 65000 مترا مربعا، ويوجد في باحته الخارجية حمام سباحة وملعب كرة مضرب وحديقة وموقف للسيارات.

وتبلغ الكلفة الاجمالية لهذا المشروع سكين مليون دولار.

تدشين الرئيس لمشروع فندق شيراتون، ووصف للمشروع، وتكلفته من موقع الوكالة الرسمية

يوم ٢٣ نوفمبر ٢٠١٥ وضع الرئيس محمد ولد عبد العزيز - ضمن الأنشطة المخددة لذكرى الاستقلال - حجر أساس هذا المشروع، على أن تكتمل أشغاله في سبتمبر ٢٠١٧، لكن هذا التاريخ وصل قبل أن تبدأ أشغاله بشكل عملي.

وفي فبراير ٢٠١٧، وعد وزير الاقتصاد والمالية المختار ولد اجاي بـ"استئناف الأعمال قريبا" في هذا المشروع دون أن يكشف عن الأسباب التي عرقلته، أو يحدد تاريخا دقيقا لاستئنافها، وذلك في تدوينة على حسابه في فيسبوك، "بشر" فيها متابعية بتحول اقتصادي عميق ينتظر البلاد.



كان موقع الشركة أكثر احتياطا، حيث اكتفى بوصف المشروع دون تحديد سقف زمني لاكتماله

واليوم بعد مرور ثلاث سنوات على وضع حجر أساس المشروع، وسنة على التاريخ الذي كان محددًا لاكتماله ما يزال المشروع يراوح مكانه دون بوادر تقدم ظاهر، وما زالت أموال "اسنيم" تنتظر الإجابة على سؤال: لمن أهدرت مليارات ستحتاجها لاحقا في مشروع متعثر.

وكان مفترضا أن يقام الفندق على مساحة ٦٥,٠٠٠ مترا مربعا، وأن يكون من ستة طوابق تضم ١٢٧ غرفة و ٣٩ قاعة للاجتماعات و ٢٠ جناحا للشخصيات و ١٢ جناحا لكبار الشخصيات وجناحا رئاسيا.

٥ مليارات لعمارة "بلوكات"

في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠١٢ بدأت شركة "اسنيم" في تشييد عمارة من ١٥ طابقا في القطعة التي اشترتها من ساحة "بلوكات"، ومنحت الشركة صفقة بنائها لشركة إسبانية تسمى "ELEC NOR" ويمثلها في موريتانيا رجل الأعمال المثير للجدل حمادي ولد بشرابي.

الشركة خصصت للعمارة، التي ما زالت مغلقة إلى الآن رغم مرور ٦ سنوات على بدأ أشغالها، قرابة ٥ مليارات أوقية، تمت زيادتها لاحقا عبر ملحقات بالاتفاقية مع الشركة الإسبانية لم يعلن عن مضامينها كاملة.



وقد تحدثت وسائل إعلام عن تعرض مبنى العمارة لتشققات تجعلها غير صالحة للاستخدام، وتعرض قاطنيها ومستخدميها للخطر، غير أن شركة "عقار" التابعة لـ"اسنيم" والمسؤولة عن العمارة نفت ذلك، ووصفت ما تعرضت له العمارة بـ"الشقوق السطحية اللاحقة بالاطلاء الخارجي".

مليارات أخرى أنفقتها الشركة خارج اختصاصها المعدني، وبددتها جزءا من الطفرة التي حققها خلال الفترة الذهبية لأسعار الحديد (٢٠٠٩ - ٢٠١٣) دون أن تستفيد من المشروع أي عائد إلى الآن.



الشركة الوطنية للصناعة و المناجم
SOCIÉTÉ NATIONALE INDUSTRIELLE ET MINIERE

البحث

شركة

المنتجات

البحث والتنمية

الاستراتيجية

التنمية المستدامة

الأخبار و المستورات

مناقصات و وظائف

المسجل الذهبي

afaq SNIM CERTIFIÉE ISO 9001: 2008
AFNOR CERTIFICATION

afaq SNIM CERTIFIÉE ISO 14001: 2004
AFNOR CERTIFICATION

رؤيتنا

عمارة سنيم في انواكشوط

عمارة سنيم في انواكشوط هي عمارة عصرية تتكون من طابق تحت الأرض وأرضي +15 طابق) تشمل :

- طابق تحت الأرض لتخزين السيارات
- طابق أرضي توجد به قاعة العمل الكبرى والاستقبال، ووكالات مصرفية وتأهيلات وأمن ورقابة العمارة
- طابق أول توجد به معاهد ومقاهي ومطاعم وحيات سريعة البيع
- الطابق من الثاني إلى الطابق الخامس حفر تستخدم للمكاتب والفرعيات و مختلف الاستخدامات.

دعم مصنع منافس

وضمن القرارات التي أثرت على أداء شركة "اسنيم" - حسب تقاريرها التشخيصية - دخولها في مشروع منافس جزئياً لإحدى الشركات التابعة لها، وهو مشروع "الشامي استيل"، المختص في إنتاج حديد البناء والذي يعد منافساً لشركة "صافا" التابعة للشركة، وقد أقيم المشروع بشراكة مع رجل أعمال سوري.

وتم تسجيل شركة "الشامي استيل" تحت اسم صالح طونجي صالح، وتحمل الرقم الضريبي: ٣٠٤٠٠٣٠٧، ولم تخضع المعدات التي استجلبها رجل الأعمال السوري من بلاده في ظروف غامضة لأي رقابة أو تفتيش، كما لم يكن المشروع كله محل دراسة جدوى - حسب التقارير - وذلك بسبب تدخل خصوصيين موريتانيين بالشراكة مع رجل الأعمال السوري الهارب من جحيم الحرب في بلاده.



وقدر رأس مال انطلاقة المشروع الذي دخلته شركة "اسنيم" إلى جانب رجل الأعمال السوري وخصوصيين موريتانيين بحوالي ٧ مليارات أوقية (٢٠ مليون دولار)، وكانت مساهمة "اسنيم" على شكل خرقة بقيمة ١ مليار أوقية.

وكان لافتاً حصول المشروع الناشئ على قرض من صندوق الإيداع والتنمية (CDD) بقيمة ٢,٥ مليون دولار.

ورغم قدرة شركة "صافا" المملوكة للشركة - لو وجدت الدعم - على تغطية نسبة معتبرة من حاجة البلاد من حديد البناء، (قدرها أحد التقارير بـ ٥٠ ألف طن، إضافة لاحتياجات إضافية بـ ١٠٠ ألف طن) فإن شركة اسنيم لأسباب ما دخلت في المشروع الجديد الذي يسيطر عليه خصوصيون لمنافسة مشاريعها الخاصة، لتكون أول شركة تجارية تمول منافسها بميزات تفضيلية.

مشروع "الشامي استيل" ورد ضمن المشاريع التي تحدثت عنها وزير الاقتصاد والمالية ضمن تدوينته التي نشرها يوم ١٢ فبراير ٢٠١٧، تحت عنوان: "إني لأري بوادر تحول اقتصادي عميق لولا أن تفندون"، والتي أثارت الكثير من اللغظ حينها، غير أن اللافت في الموضوع هو أن الوزير لم يشر إلى أي وجود لشركة "اسنيم" في الموضوع.

واكتفى ولد اجاي بالحديث عن مشاريع يتوقعها، وذلك بقوله: "انتهاء الأعمال، وبدأ الإنتاج قريبا في مصنع "الشامي استيل" لصناعة حديد البناء الممول بشراكة بين قطاع خاص وطني وأجنبي".

٤ مليارات لمصنع الأاك

مصنع آخر ساهمت فيه شركة "اسنيم" ضمن قرارات تبديد طفرة أسعار الحديد، وهو مصنع أعمدة الكهرباء الذي أقامته الشركة في مدينة الأاك مسقط رأس مديرها آنذاك محمد عبد الله ولد أوداع، وأنفقت الشركة عليه أكثر من ٣,٥ مليار أوقية (١١ مليون دولار).



تدشين مصنع الأعمدة الكهربائية في الأاك

ويتساءل أحد تقارير الشركة عن جدوائية هذا المشروع، مستغربا بعده عن الأسواق ذات الصلة، كما يتساءل عن المصلحة المحتملة لاسنيم، وعن المردودية التي يمكن توقعها منه.

وكان مصير المصنع في النهاية هو تنازل الشركة عنه لصالح الحكومة مقابل ٤ مليارات و٥٣٧ مليون أوقية، لتوكل الشركة تسيير المصنع إلى الشركة الموريتانية للكهرباء، غير أن تسديد الدولة للمبلغ المترتب عليها مقابل المصنع تأخر عن مواعده المحدد.

إفلاس ATTM

ومن بين المخاطر التي تواجهها الشركة ما تتعرض له الشركات التابعة لها، ومنها شركة ATTM، والتي تبلغ ديونها على الحكومة الآن ١٤ مليار أوقية، أنفق أغلبها على التحضيرات للقمة الإفريقية التي استضافتها نواكشوط خلال شهر يوليو الماضي.



شركة ATTM لعمليات شبيهة بالعمليات التي تعرضت لها الشركة الوطنية لصيانة الطرق وأدت في النهاية لإفلاسها، وهي عمليات تأجير آليات وشاحنات بأسعار مرتفعة، ولساعات عمل مفتوحة، وهي العملية التي حصل نافذون عبرها على مئات الملايين من الأموال العمومية.

وقد حصلت الأخبار على وثائق تكشف عينات من هذه الصفقات، التي تعود لمقربين من الرئيس ولد عبد العزيز.

مساهمة وتنازل

وضمن المشاريع المتكاثرة على أجندة شركة "اسنيم" خارج اختصاصها مشروع شركة "الموريتانية للطيران"، والتي تبلغ نسبة مساهمة الشركة فيها: ٣٠,٩٧%، مقابل ٥١,٦٤% للحكومة، و ١٧,٣٩% لميناء نواكشوط المستقل.

وكان لافتا خلال السنوات الأخيرة تزايد نسبة أسهم المساهمين في الشركة باستثناء "اسنيم" التي طال الثبات المتدثر بالتعثر حصتها، كما طال العديد من مشاريعها بفعل طبيعة التسيير التي أخضعت لها، وتبعية إدارتها التنفيذية خلال السنوات الأخيرة، واستقالة مجلس إدارتها من دوره.



وضمن الإجراءات التي تعرضت لها الشركة خلال السنوات الأخيرة تنازلها في العام ٢٠١٥ عن نسبة كبيرة من حصتها في شركة "الضمان" حيث لم تعد حصتها تتجاوز ٢٠%، فيما أخذت الحكومة نسبة ٤٢% وتقاسم الخصوصيون بقية الحصة.

وتم هذا الإنفاق خارج اختصاص الشركة بالتزامن مع تزايد مديونيتها، وتراجع إنتاجها، وارتفاع كلفته، إضافة لتعثر مشاريع عملاقة كان يراد لها أن تكون بداية تحول في مسار الشركة قبل أن تتحول إلى عبء إضافي يزيد من تعقيد وضعيتها.

وكانت الحلقة الأولى من هذا الملف قد توقفت مع التحديات التي تواجهها الشركة، والتي وضعتها في مواجهة أكبر تحدّ في تاريخها، وكانت نتيجة اختلالات إدارية، تتعلق بمجلس الإدارة، وبالإدارة التنفيذية إضافة لتراكم الديون الداخلية الخارجية والداخلية، والتي وصلت العام الماضي مبلغ ٢٥٧ مليار أوقية.

في الحلقة القادمة نتوقف مع تراجع إنتاج الشركة وارتفاع كلفته، مع قراءة في مسار هذا الإنتاج طيلة العقود الماضية، ووقفه مع آليات التسويق المعتمدة في بيع منتوجات الشركة في الأسواق العالمية.

المصدر : وكالة الأخبار المستقلة :

<https://alakhbar.info/?q=node/14231>

- تقرير الأخبار عن فضيحة اسنيم الكارثية هل سيؤدي الي سجن ولد اوداعه
و إقالة ولد البشير و استقالة ولد عبد العزيز؟

جمعة، ٢٠١٨/١١/٠٩ - ٢٠:٠٥

تجاوزت مكاسب الشركة الوطنية للصناعة والمناجم "اسنيم" من طفرة ارتفاع أسعار الحديد خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ أربعة مليارات دولار، وهو ما يعادل ميزانية الدولة ثلاث مرات خلال نفس الفترة، غير أن اللافت هو أن هذه الأرباح لم تترك أي أثر إيجابي على الشركة، فالإنتاج لم يرتفع، وشكاوى العمال من وضعيتهم ازدادت، فيما واصلت المديونية ارتفاعها بشكل مذهل.

وخلال هذه المرحلة قفزت أسعار الحديد في الأسواق العالمية من ٦٠,٨ دولارا للطن إبان وصول الرئيس محمد ولد عبد العزيز للحكم بداية شهر أغسطس ٢٠٠٨ إلى ١٨٧ دولارا للطن خلال شهر فبراير ٢٠١١، وقد ظلت الأسعار عموما فوق سقف ١٠٠ دولار خلال الأعوام الخمسة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣.

وتكشف مقارنة أسعار الحديد و صافي المبالغ المالية المترتبة على زيادة الأسعار خلال هذه الأعوام كسب موريتانيا لـ ٩١٧,٠١١,٠٨٢,٠٤٠ دولار، في حين لم يتجاوز مشروع الموازنة العامة للبلاد في العام ٢٠١٤ - ١,٢ مليار دولار تقريبا.

جوانب من صرف الشركة خلال هذه الفترة تظهر "تفويت" الشركة لطفرتها، - وحتى قروضها - لصالح جيوب أثرياء خواص، و صرفها خارج اختصاصها المعدني، دون أن يكفي هذا الصرف لتقديم جواب مقنع لتفسير الطريقة التي بددت بها الشركة مليارات الدولارات التي حصلت عليها خلال هذه السنوات، قبل أن تغرق في أزمات انهيار أسعار الحديد، وتراجع الإنتاج، وارتفاع كلفته، وتوتر العلاقة مع العمال، ودخول الوسطاء على خط التسويق مما ضاعف من خسارتها.

ويكشف أحد التقارير المشخصة لواقع الشركة أنه "لا يمكن تصديق أن "اسنيم" بدل أن تتنوع استثماراتها في قطاع صناعة التحويل ومجالات أخرى مثمرة ستمكنها من مواجهة تراجع الأسعار على المستوى الدولي، تحولت إلى أداة بيد السلطات السياسية تستغلها بشكل مفرط في مشاريع غير مجدية مثل المطار الجديد بنواكشوط، واقتناء طائرات لشركة الموريتانية للطيران".

أكثر من ٧٠ مليار أوقية صرفتها الشركة خلال السنوات الماضية، بعضها لشركات خصوصية، وبعضها لجيوب خصوصيين عبر صفقة لشراء مواد منتهية الصلاحية،

ومليارات أخرى لإقامة برج بدأت أشغاله قبل أكثر منست سنوات، وتدور شبهات كثيرة حول صفقته.

كما مولت الشركة مشروع فندق ٥ نجوم انتهت الفترة المحددة لاكتماله دون أن تبدأ أشغاله، وشاركت في إنشاء مصنع خصوصي ينافس جزئيا إحدى الشركات التابعة لها في الشامي، وفي إقامة مصنع آخر في الألك قبل التنازل عنه، كما تم التنازل عن شركة التضامن للتأمين، فضلا عن غرق شركة ATTM في ديون متراكمة كانت السبب الأبرز في إفلاس الشركة الوطنية لصيانة الطرق "أنير" التي ورثتها "ربيبه" اسنيم.

إنفاقٌ أضعف قدرة الشركة المعدنية على مواجهة الهزات التي تعرضت لها لاحقا، وشوش على مشاريعها، كما فرض عليها الاستدانة لضمان البقاء في سوق تنافسية لا ترحم.

الأخبار تتبع هذه النفقات، معتمدة على وثائق وتقارير الشركة، وبعض صفقاتها، وذلك ضمن الحلقة الثانية من الملف الذي تعده عن عملاق الاقتصاد الوطني الذي يقف على حافة الإفلاس.

تحول لمؤسسة قرض بشروط ميسرة:

في سابقة من نوعها في ممارسات شركة "اسنيم" وفي خرق سافر للمادة: ٢ من النظام الأساسي للبنوك الذي يحتكر وظيفة تقديم القروض المالية للمؤسسات المصرفية، تحولت شركة "اسنيم" إلى مؤسسة قرض لإنقاذ شركة النجاح، حيث قدمت لها مبلغ ١٥ مليار أوقية، وهو ما يكفي لتوفير رأس مال لثلاث مؤسسات مصرفية في البلاد (يشترط في المؤسسة توفير رأس مال من ٥ مليارات).

ولم تتوقف غرابة "القرض الميسر" عند دخول الشركة مجال القروض ومنافسة البنوك، وإنما تجاوزت ذلك إلى خرق قواعد ضمان القروض، حيث تم سحب ضمان القرض الذي كان بحوزة الشركة، وهو السند العقاري الخاص بالمطار القديم، ليبقى القرض البالغ ١٥ مليار أوقية دون تغطية أو ضمان.

خرقت الشركة قانون البنوك لتقديم قرض ميسر لشركة النجاح الخصوصية

كما استفادت شركة "النجاح" من ميزات تسديد ميسر، حيث حول القرض إلى صفقة جديدة مع الشركة، فقد وقعت معها الحكومة اتفاقا يمنحها مشاريع جديدة، وتتحمل الحكومة بموجب هذا الاتفاق المبلغ المالي عن شركة النجاح، وذلك مقابل بناء الجامع الجديد في ساحة المطار، وكذا تأهيل ساحتين أمام مقر مجلس الشيوخ،

وإقامة مبنى حكومي من ٦ طوابق، وإذا كانت الشركة قد بدأت في تنفيذ تأهيل الساحتين، إلا أن انطلاقة أشغال الجامع ما تزال متعثرة.

وكان لافتا - أيضا - أن وزارة الإسكان أعلنت مناقصة للمشروع قبل أن تسحبه، وتمنحه "للنجاح"، على أن تدفع الحكومة مبلغ ٣ مليارات لفائدة "اسنيم" مقابل انطلاق أشغال المشروع، لكن تعثر الأشغال أوقف الدفعات.

"خيرية" الأثرياء والمقربين

أنشأت "اسنيم" هيأتها الخيرية في العام ٢٠٠٧، وذلك ضمن ما سمي حينها "الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر (٢٠٠١ - ٢٠١٥)، ويظهر أحد تقارير الشركة أن الخيرية أنفقت خلال السنوات الماضية ما يتجاوز ٢٠ مليار أوقية.

رفضت مفوضية الأمين الغذائي استلام شحنات الأعلاف من مجموعة أهل غده فعادت إليها عبر بوابة خيرية اسنيم

ويلفت التقرير إلى تبعية الهيئة المباشرة للإداري المدير العام للشركة، ويؤكد وجود أسئلة عالقة في مجال شفافية تدخل الهيئة، وحول معايير اختيار الجهات المستفيدة من "خيرات" الخيرية.

ويتوقف أحد التقارير مع إبرام الخيرية صفقات مع جهات نافذة، في إشارة إلى إنقاذ الخيرية المريب لمجموعة أهل غدة عبر صفقة اقتناء كميات من الأعلاف غير المستوفية للمعايير المطلوبة.

وفي تفاصيل الصفقة أن مفوضية الأمن الغذائي طلبت كمية من الأعلاف من مجموعة أهل غدة بقيمة ٤ مليارات أوقية، غير أن الجهات الفنية على مستوى المفوضية رأت أن الكميات التي تم توفيرها لا تستجيب للمعايير المسطرة في المناقصة لتواجه المجموعة التجارية شبح خسارة المبلغ قبل أن تتدخل الخيرية كمنقذ.

وبعد عام من رفض المفوضية تسلم الكمية، وإغائها للصفقة، تدخلت الخيرية واشترت الكمية من مجموعة أهل غده بأربعة مليارات أوقية، وقدمتها هبة للمفوضية، ما شكل التفافا على إلغاء الصفقة، وإنفاذا للمجموعة التجارية، وأداة لضخ الكمية عبر مخازن المفوضية إلى المنمين في مضاربهم، حيثتزامن ضخها مع الحديث عن انتشار أمراض فيقطعان الماشية، مع ارتفاع شكاوى المنمين من رداءة الأعلاف.

ويقدر تقرير للشركة الدعم الذي قدمته الخيرية لمنظمات - لم يسمها، لكنه ألمح إلى علاقتها بدوائر نفوذ بارزة - بملياري أوقية، كما يشير إلى دعمها لمؤسسات

للاستثمارات متوسطة، وصغيرة، وكذلك مؤسسات للاستثمارات الصغيرة والمتوسطة.

ويؤكد تقرير خاص عن وضعية الشركة أن استثمارات الخيرية لا تدخل في إطار النشاطات الخاصة بالشركة، مردفاً أن كثيراً من المتابعين يعتقدون أن هذه الخيرية تم استخدامها كأداة سياسية عمومية من أجل إنجاز استثمارات كانت من مسؤوليات الدولة.

ومن أبرز التدخلات التي قامت بها الخيرية بناء مستشفيات أحدهما في نواذيبو، وبلغت تكلفته ٩ مليارات أوقية، كما شيدت مدارس ومراكز طبية وبنى تحتية للتزويد بالمياه الصالحة للشرب بالطاقة، وذلك على شريط السكة الحديدية بين الزويرات ونواذيبو.

تحمل صفحة خيرية "اسنيم" على موقعها عنوان تقرير عن حصيلة عملها ٢٠١٥ لكنها يحيل إلى صفحة خالية

ويخلص التقرير إلى أن إنفاق هذه الخيرية للمليارات ساهم في تقليص صمود الشركة أمام الهزات التي تعرضت لها لاحقاً مع تهاوي أسعار الحديد، وغموض مستقبل أسواقه، كما قلصت قدرتها على مواجهة الديون المتراكمة.

وتمنح "اسنيم" ركناً على موقعها الإلكتروني للخيرية، وتظهر الخيرية فيه ما تصفه بأنه تقرير لأنشطتها، لكن الرابط يقود إلى صفحة خالية من أية بيانات.

٢٠ ملياراً لـ"وهم" شيراتون

مشروع آخر دفعت فيه شركة "اسنيم" أكثر من ٢٠ مليار أوقية (٦٠ مليون دولار)، وهو مشروع إقامة فندق خمس نجوم في الساحة الموجودة غرب قصر المؤتمرات القديم.

تدشين الرئيس لمشروع فندق شيراتون، ووصف للمشروع، وتكلفته من موقع الوكالة الرسمية

يوم ٢٣ نوفمبر ٢٠١٥ وضع الرئيس محمد ولد عبد العزيز - ضمن الأنشطة المخدلة لذكرى الاستقلال - حجر أساس هذا المشروع، على أن تكتمل أشغاله في سبتمبر ٢٠١٧، لكن هذا التاريخ وصل قبل أن تبدأ أشغاله بشكل عملي.

وفي فبراير ٢٠١٧، وعد وزير الاقتصاد والمالية المختار ولد اجاي بـ"استئناف الأعمال قريباً" في هذا المشروع دون أن يكشف عن الأسباب التي عرقلته، أو يحدد

تاريخا دقيقا لاستئنافها، وذلك في تدوينة على حسابه في فيسبوك، "بشر" فيها متابعيه بتحول اقتصادي عميق ينتظر البلاد.

كان موقع الشركة أكثر احتياطا، حيث اكتفى بوصف المشروع دون تحديد سقف زمني لاكتماله

واليوم بعد مرور ثلاث سنوات على وضع حجر أساس المشروع، وسنة على التاريخ الذي كان محددًا لاكتماله ما يزال المشروع يراوح مكانه دون بوادر تقدم ظاهر، وما زالت أموال "اسنيم" تنتظر الإجابة على سؤال: لمن أهدرت مليارات ستحتاجها لاحقا في مشروع متعثر.

وكان مفترضا أن يقام الفندق على مساحة ٦٥,٠٠٠ مترا مربعا، وأن يكون من ستة طوابق تضم ١٢٧ غرفة و ٣٩ قاعة للاجتماعات و ٢٠ جناحا للشخصيات و ١٢ جناحا لكبار الشخصيات وجناحا رئاسيا.

مليارات لعمارة "ابلوكات"

في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠١٢ بدأت شركة "اسنيم" في تشييد عمارة من ١٥ طابقا في القطعة التي اشترتها من ساحة "ابلوكات"، ومنحت الشركة صفقة بنائها لشركة إسبانية تسمى "ELEC NOR" ويمثلها في موريتانيا رجل الأعمال المثير للجدل حمادي ولد بشراي.

الشركة خصصت للعمارة، التي ما زالت مغلقة إلى الآن رغم مرور ٦ سنوات على بدأ أشغالها، قرابة ٥ مليارات أوقية، تمت زيادتها لاحقا عبر ملحقات بالاتفاقية مع الشركة الإسبانية لم يعلن عن مضامينها كاملة.

وقد تحدثت وسائل إعلام عن تعرض مبنى العمارة لتشققات تجعلها غير صالحة للاستخدام، وتعرض قاطنيها ومستخدميها للخطر، غير أن شركة "عقار" التابعة لـ"اسنيم" والمسؤولة عن العمارة نفت ذلك، ووصفت ما تعرضت لها العمارة بـ"الشقوق السطحية اللاحقة بالطلاء الخارجي".

مليارات أخرى أنفقتها الشركة خارج اختصاصها المعدني، وبددتها جزءا من الطفرة التي حققها خلال الفترة الذهبية لأسعار الحديد (٢٠٠٩ - ٢٠١٣) دون أن تستفيد من المشروع أي عائد إلى الآن.

دعم مصنع منافس

وضمن القرارات التي أثرت على أداء شركة "اسنيم" - حسب تقاريرها التشخيصية - دخولها في مشروع منافس جزئياً لإحدى الشركات التابعة لها، وهو مشروع "الشامي استيل"، المختص في إنتاج حديد البناء والذي يعد منافساً لشركة "صافا" التابعة للشركة، وقد أقيم المشروع بشراكة مع رجل أعمال سوري.

وتم تسجيل شركة "الشامي استيل" تحت اسم صالح طونجي صالح، وتحمل الرقم الضريبي: ٣٠٤٠٠٣٠٧، ولم تخضع المعدات التي استجلبها رجل الأعمال السوري من بلاده في ظروف غامضة لأي رقابة أو تفتيش، كما لم يكن المشروع كله محل دراسة جدوى - حسب التقارير - وذلك بسبب تدخل خصوصيين موريتانيين بالشراكة مع رجل الأعمال السوري الهارب من جحيم الحرب في بلاده.

وقدر رأس مال انطلاقة المشروع الذي دخلته شركة "اسنيم" إلى جانب رجل الأعمال السوري وخصوصيين موريتانيين بحوالي ٧ مليارات أوقية (٢٠ مليون دولار)، وكانت مساهمة "اسنيم" على شكل خرده بقيمة ١ مليار أوقية.

وكان لافتاً حصول المشروع الناشئ على قرض من صندوق الإيداع والتنمية (CDD) بقيمة ٢,٥ مليون دولار.

ورغم قدرة شركة "صافا" المملوكة للشركة - لو وجدت الدعم - على تغطية نسبة معتبرة من حاجة البلاد من حديد البناء، (قدرها أحد التقارير بـ ٥٠ ألف طن، إضافة لاحتياجات إضافية بـ ١٠٠ ألف طن) فإن شركة اسنيم لأسباب ما دخلت في المشروع الجديد الذي يسيطر عليه خصوصيون لمنافسة مشاريعها الخاصة، لتكون أول شركة تجارية تمول منافسها بميزات تفضيلية.

مشروع "الشامي استيل" ورد ضمن المشاريع التي تحدثت عنها وزير الاقتصاد والمالية ضمن تدوينته التي نشرها يوم ١٢ فبراير ٢٠١٧، تحت عنوان: "إني لأري بوادر تحول اقتصادي عميق لولا أن تفندون"، والتي أثارت الكثير من اللغط حينها، غير أن اللافت في الموضوع هو أن الوزير لم يشر إلى أي وجود لشركة "اسنيم" في الموضوع.

واكتفى ولد اجاي بالحديث عن مشاريع يتوقعها، وذلك بقوله: "انتهاء الأعمال، وبدأ الإنتاج قريباً في مصنع "الشامي استيل" لصناعة حديد البناء الممول بشراكة بين قطاع خاص وطني وأجنبي".

مليارات لمصنع ألاك

مصنع آخر ساهمت فيه شركة "اسنيم" ضمن قرارات تبديد طفرة أسعار الحديد، وهو مصنع أعمدة الكهرباء الذي أقامته الشركة في مدينة ألاك مسقط رأس مديرها

آنذاك محمد عبد الله ولد أوداع، وأنفقت الشركة عليه أكثر من ٣,٥ مليار أوقية (١١ مليون دولار).

تدشين مصنع الأعمدة الكهربائية في ألاك.

ويتساءل أحد تقارير الشركة عن جدوائية هذا المشروع، مستغربا بعده عن الأسواق ذات الصلة، كما يتساءل عن المصلحة المحتملة لاسنيم، وعن المردودية التي يمكن توقعها منه.

وكان مصير المصنع في النهاية هو تنازل الشركة عنه لصالح الحكومة مقابل ٤ مليارات و ٥٣٧ مليون أوقية، لتوكل الشركة تسيير المصنع إلى الشركة الموريتانية للكهرباء، غير أن تسديد الدولة للمبلغ المترتب عليها مقابل المصنع تأخر عن مواعده المحدد.

إفلاس ATTM

ومن بين المخاطر التي تواجهها الشركة ما تتعرض له الشركات التابعة لها، ومنها شركة ATTM، والتي تبلغ ديونها على الحكومة الآن ١٤ مليار أوقية، أنفق أغلبها على التحضيرات للقمة الإفريقية التي استضافتها نواكشوط خلال شهر يوليو الماضي.

شركة ATTM لعمليات شبيهة بالعمليات التي تعرضت لها الشركة الوطنية لصيانة الطرق وأدت في النهاية لإفلاسها، وهي عمليات تأجير آليات وشاحنات بأسعار مرتفعة، ولساعات عمل مفتوحة، وهي العملية التي حصل نافذون عبرها على مئات الملايين من الأموال العمومية.

وقد حصلت الأخبار على وثائق تكشف عينات من هذه الصفقات، التي تعود لمقربين من الرئيس ولد عبد العزيز.

مساهمة وتنازل

وضمن المشاريع المتكاثرة على أجندة شركة "اسنيم" خارج اختصاصها مشروع شركة "الموريتانية للطيران"، والتي تبلغ نسبة مساهمة الشركة فيها: ٣٠,٩٧٪، مقابل ٥١,٦٤٪ للحكومة، و ١٧,٣٩٪ لميناء نواكشوط المستقل.

وكان لافتا خلال السنوات الأخيرة تزايد نسبة أسهم المساهمين في الشركة باستثناء "اسنيم" التي طال الثبات المتدثر بالتعثر حصتها، كما طال العديد من مشاريعها

بفعل طبيعة التسيير التي أخضعت لها، وتبعية إدارتها التنفيذية خلال السنوات الأخيرة، واستقالة مجلس إدارتها من دوره.

وضمن الإجراءات التي تعرضت لها الشركة خلال السنوات الأخيرة تنازلها في العام ٢٠١٥ عن نسبة كبيرة من حصتها في شركة "الضمان" حيث لم تعد حصتها تتجاوز ٢٠%، فيما أخذت الحكومة نسبة ٤٢% وتقاسم الخصوصيون بقية الحصة.

وتم هذا الإنفاق خارج اختصاص الشركة بالتزامن مع تزايد مديونيتها، وتراجع إنتاجها، وارتفاع كلفته، إضافة لتعثر مشاريع عملاقة كان يراد لها أن تكون بداية تحول في مسار الشركة قبل أن تتحول إلى عبء إضافي يزيد من تعقيد وضعيتها. وكانت الحلقة الأولى من هذا الملف قد توقفت مع التحديات التي تواجهها الشركة، والتي وضعتها في مواجهة أكبر تحدّ في تاريخها، وكانت نتيجة اختلالات إدارية، تتعلق بمجلس الإدارة، وبالإدارة التنفيذية إضافة لتراكم الديون الداخلية الخارجية والداخلية، والتي وصلت العام الماضي مبلغ ٢٥٧ مليار أوقية.

في الحلقة القادمة نتوقف مع تراجع إنتاج الشركة وارتفاع كلفته، مع قراءة في مسار هذا الإنتاج طيلة العقود الماضية، ووقفه مع آليات التسويق المعتمدة في بيع منتوجات الشركة في الأسواق العالمية.

المصدر : وكالة الشرق

<http://mauripress.net/node/447>

٣- إفلاس شركة أنير ANER :

مقال بعنوان :

هل للنظام يد في إفلاس أنير؟!

الثلاثاء، ١٠/١٧/٢٠١٧ - ١٢:٠٧



الحوادث- أثار اقتياد المدير العام لشركة أنير وان عثمان يوم امس من مكتبه في الشركة من طرف الشرطة في إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية الكثير من اللغظ والتفسير للحادثة، خاصة أن النظام قد أعلن قبل فترة أو أشار بما يفهم منه أن الشركة أفلست وأنها ستحل.

لكن المثير للجدل ليس افلاس الشركة الذ كان متوقع حسب جميع المصادر، منذ تولت شركة الاشغال العامة ATTM واصبغتها الدولة برعايتها وتكليفها بكل الأعمال وذلك بسبب - حسب ما يتردد في الوسط - النسبة الكبيرة التي يملكها الرئيس من الشركة.

الامر المثير والذي يتحدث البعض عن غرابته هو توجيه تهم الفساد وافلاس الشركة لمدير الشركة الذي كان وإلى قبل اقتياده مبراً من التهمة، وكل الجهات تتذرع بأن إفلاس الشركة كان بسبب التحويلات التي وجهت بمبالغ كبيرة إلى حسابات مجهولة.

المصدر : موقع الحوادث

<http://elhawadith.info/node/2399>

مقال بعنوان :

رجال أعمال محسوبون على الرئيس وراء إفلاس أنير



وكالة الاتصال – يتوقع أن تبت المحاكم بخصوص الملف رقم ١٨٥/٢٠١٤ الذي يتعلق بنزاع بين الشركة الموريتانية لصيانة الطرق “أنير” و تجمع شركات مقاولات يضم EGE TP المملوكة لابن خالة الرئيس الموريتاني افيل ولد اللهاه و AZIMA المملوكة لرجل الأعمال لمرابط ولد الطنجي و GTM المملوكة لرجل الأعمال الذي يمثل التجمع في شكواه أمام المحاكم الشيباني ولد حيموده ولد ودادي (الأخ الشقيق للعمر ولد ودادي ابن عم الرئيس المنتفذ الذي ورد اسمه في فضيحة أسمدة صونمكس الشهيرة)، و ذلك بعد الحكم الأولي للمحكمة التجارية بعدم الاختصاص.

و يتعلق النزاع بالصفقة رقم ٠٣ 2012/CMC/ENER/ لإنشاء الطريق الأرضي الرابط بين نوامغار و الطريق الوطني الرابع (٦٠ كيلومتر) و الذي تبلغ قيمته ملياراً و ثمانين مليوناً و ثلاثمائة و أربعين ألف أوقية (١,٠٨٠,٣٤٠,٠٠٠ أوقية). و قد تأخر التجمع الذي يمثله أهل ودادي عن إنجاز العمل زهاء عشرين شهراً (عام و ثمانية أشهر) رغم أن الصفقة كانت تشترط إكماله في ستة أشهر، و قد تحجج أقارب الرئيس الموريتاني في دعواهم التي رفعوها ضد شركة “أنير” بالصعوبات في تنفيذ الأشغال و تثبيت المعدات و العمال في الورشة خلال أشهر

أربعة بسبب التوقفات المسببة من طرف إدارة أنير (تعديل المسار. إعادة دراسة التنفيذ. القياسات و ترخيص استغلال المقالع).

و قد طالب تجمع ولد ودادي بتعويض بـ ٣٢٣,٨٠٧,٥٦٣ أوقية للأشهر الأربعة الأولى من الأشهر الثمانية التي تأخرت فيها عن إنجاز العمل، بحجة توقيف من طرف سلطة حوض آرغين لاستغلال المقالع و مراجعة الأسعار و تثبيت المعدات و العمال.. ثم طالب تجمع ودادي أيضا بتعويض آخر بـ ٩٤٥,٨٥١,٧٦٦ أوقية للأشهر الأربعة الأخيرة من الأشهر الثمانية التي تأخر فيها العمل. و ذلك بحجة استمرار توقيف حوض آرغين لاستغلال المقالع و مراجعة الأسعار و تثبيت المعدات و العمال. ثم طالب تجمع افيل و ولد ودادي و لمرابط ولد الطنجي أيضا بتعويض ٢٦١,٣٣٣,٢٢٦ أوقية.

و بعد رفض تجمع ولد ودادي للوصول لحل مع شركة أنير تسعى من خلاله لدفع تكاليف تثبيت المعدات و العمال لمدة أربعة أشهر على أساس الأسعار التي تم إقرارها سلفاً بين أنير و التجمع و خصم غرامات التأخير بسقف ٧% من مبلغ الأشغال المنجزة، أصر التجمع الذي يمثله الشيباني ولد ودادي على أن تدفع له أنير مبلغ ٩١٩,٨٨١,١٨٠ أوقية مقابل تأخير عمله، و هو مبلغ يزيد على قيمة الصفقة التي لا تتجاوز برمتها ٣٤٠,٠٠٠,٠٨٠ أوقية.

و تتحجج الشركة الموريتانية لصيانة الطرق بأن التجمع الذي يرأسه الشيباني ولد ودادي استنزف الشركة و لم يحترم بنود الاتفاق كما أن أشغاله تأخرت عن موعدها لتضطر أنير لإكمال الطريق بنفسها، و فيما كانت تطالب التجمع بتعويضات عن ذلك، إذا بها تفاجأ بتجمع أهل ودادي يجرها للقضاء و يطالبها بتعويض يفوق قيمة الصفقة أصلاً.

و قد ورد في مذكرة جوابية تقدمت بها أنير للمحكمة التجارية رداً على دعوى التجمع الذي يمثله الشيباني ولد ودادي أن الشركة ارتبطت بصفقة رقم ٣/٢٠١٢ لإنشاء طريق أرضي يربط أنوامغار بطريق انواكثوط و تم توضيح الأشغال في وثيقة تشكل المواصفات الفنية، و في المادة الرابعة من الصفقة تحت عنوان "مراجعة الأسعار" ما نصه "تعتبر الأسعار الموجودة المقدمة من الشركة نهائية و غير قابلة لتغيير أو تحيين" و في المادة الخامسة من نفس الصفقة يتحدد أجل تنفيذ الأشغال بـ ٦ أشهر سارية المفعول اعتباراً من تاريخ تبليغ الصفقة. الذي تم في ٢٠١٢/٣/٧ و قد مضت الأشهر الستة دون إنجاز العمل المتفق عليه، فوجهت أنير إنذاراً للشركة المقولة بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢ ثم إنذاراً ثانياً في ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢ و في كلا الإنذارين تم تذكير المقاولين بعدم الوفاء بالتزاماتهم، و بأن "أنير" ستتخذ الإجراءات العقابية المنصوص عليها في المرسوم و القانون رقم ٢٠٠٢/٠٨ الصادر بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٠٢ المتضمن مدونة الصفقات العمومية،

و قالت أنير في مذكرتها الجوابية إنه في ٢٠١٤ (أي بعد قرابة عامين على تبليغ الصفقة) إذا بالمؤسسة المقاوله توجه لها طلباً للاستلام المؤقت، و هو ما تم في ٢٠١٤/٢/١٨، علماً أن الاستلام النهائي لم يقع لحد الآن. حسب أنير.

و قالت أنير إنها تفاجئت بعد تأخر الأشغال بثمانية عشر شهراً بمطالبة شركة المقاوله في عريضتها الفاتحة للدعوى بـ ١٠٨٠٣٤٠٠٠٠٠ أوقية، و بتعويض عن الأضرار بـ ٧٧٠٠٠٠٠٠٠٠ أوقية. و هو ما تجاوز المبلغ المتعاقد عليه، و اعتبرت أنير أن في الأمر تلاعباً بالوثائق و العقود المبرمة.

و طالبت أنير بتعويض من "تجمع ولد ودادي، و ولد اللهاه و ولد الطنجي" بمبلغ خمسمائة مليون أوقية عن الأضرار التي لحقت بها.

و حسب مصادر خاصة لتقدمي فإن إقالة أمادي ولد الطالب المدير السابق للشركة الموريتانية لصيانة الطرق "أنير" تمت بسبب رفضه الرضوخ لمطالب تجمع "افيل ولد اللهاه، و الشيباني ولد ودادي، و لمرابط ولد الطنجي" ليتم تعيين مديرها الحالي وان عثمان الذي تمارس عليه الآن صغوطاً للرضوخ لمطالب مُدَلِّي نظام ولد عبد العزيز.

و ربما تكون خلاصة ما يحدث بين أنير و المتنفذين من رجال أعمال النظام (ولد اللهاه. ولد ودادي. ولد الطنجي) يتوقع أن تبت المحاكم بخصوص الملف رقم ١٨٥/٢٠١٤ الذي يتعلق بنزاع بين الشركة الموريتانية لصيانة الطرق "أنير" و تجمع شركات مقاولات يضم EGEC TP المملوكة لابن خالة الرئيس الموريتاني افيل ولد اللهاه و AZIMA المملوكة لرجل الأعمال لمرابط ولد الطنجي و GTM المملوكة لرجل الأعمال الذي يمثل التجمع في شكواه أمام المحاكم الشيباني ولد حيموده ولد ودادي (الأخ الشقيق للعمر ولد ودادي ابن عم الرئيس المنتفذ الذي ورد اسمه في فضيحة أسمدة صونمكس الشهيرة)، و ذلك بعد الحكم الأولي للمحكمة التجارية بعدم الاختصاص.

و يتعلق النزاع بالصفقة رقم ٠٣ CMC/ENER/2012/لإنشاء الطريق الأرضي الرابط بين نوامغار و الطريق الوطني الرابع (٦٠ كيلومتر) و الذي تبلغ قيمته ملياراً و ثمانين مليوناً و ثلاثمائة و أربعين ألف أوقية (١,٠٨٠,٣٤٠,٠٠٠ أوقية). و قد تأخر التجمع الذي يمثله أهل ودادي عن إنجاز العمل زهاء عشرين شهراً (عام و ثمانية أشهر) رغم أن الصفقة كانت تشترط إكماله في ستة أشهر،

و قد تحجج أقارب الرئيس الموريتاني في دعواهم التي رفعوها ضد شركة "أنير" بالصعوبات في تنفيذ الأشغال و تثبيت المعدات و العمال في الورشة خلال أشهر

أربعة بسبب التوقفات المسببة من طرف إدارة أنير (تعديل المسار. إعادة دراسة التنفيذ. القياسات و ترخيص استغلال المقالع).

و قد طالب تجمع ولد ودادي بتعويض بـ ٣٢٣,٨٠٧,٥٦٣ أوقية للأشهر الأربعة الأولى من الأشهر الثمانية التي تأخرت فيها عن إنجاز العمل، بحجة توقيف من طرف سلطة حوض آرغين لاستغلال المقالع و مراجعة الأسعار و تثبيت المعدات و العمال.. ثم طالب تجمع ودادي أيضا بتعويض آخر بـ ٩٤٥,٨٥١,٧٦٦ أوقية للأشهر الأربعة الأخيرة من الأشهر الثمانية التي تأخر فيها العمل. و ذلك بحجة استمرار توقيف حوض آرغين لاستغلال المقالع و مراجعة الأسعار و تثبيت المعدات و العمال. ثم طالب تجمع افيل و ولد ودادي و لمرابط ولد الطنجي أيضا بتعويض ٢٦١,٣٣٣,٢٢٦ أوقية.

و بعد رفض تجمع ولد ودادي للوصول لحل مع شركة أنير تسعى من خلاله لدفع تكاليف تثبيت المعدات و العمال لمدة أربعة أشهر على أساس الأسعار التي تم إقرارها سلفاً بين أنير و التجمع و خصم غرامات التأخير بسقف ٧% من مبلغ الأشغال المنجزة، أصر التجمع الذي يمثله الشيباني ولد ودادي على أن تدفع له أنير مبلغ ٩١٩,٨٨١,١٨٠ أوقية مقابل تأخير عمله، و هو مبلغ يزيد على قيمة الصفقة التي لا تتجاوز برمتها ٣٤٠,٠٠٠,٠٨٠ أوقية.

و تتحجج الشركة الموريتانية لصيانة الطرق بأن التجمع الذي يرأسه الشيباني ولد ودادي استنزف الشركة و لم يحترم بنود الاتفاق كما أن أشغاله تأخرت عن موعدها لتضطر أنير لإكمال الطريق بنفسها، و فيما كانت تطالب التجمع بتعويضات عن ذلك، إذا بها تفاجأ بتجمع أهل ودادي يجرها للقضاء و يطالبها بتعويض يفوق قيمة الصفقة أصلاً.

و قد ورد في مذكرة جوابية تقدمت بها أنير للمحكمة التجارية رداً على دعوى التجمع الذي يمثله الشيباني ولد ودادي أن الشركة ارتبطت بصفقة رقم ٣/٢٠١٢ لإنشاء طريق أرضي يربط أنوامغار بطريق انواكثوط و تم توضيح الأشغال في وثيقة تشكل المواصفات الفنية، و في المادة الرابعة من الصفقة تحت عنوان "مراجعة الأسعار" ما نصه "تعتبر الأسعار الموجودة المقدمة من الشركة نهائية و غير قابلة لتغيير أو تحيين" و في المادة الخامسة من نفس الصفقة يتحدد أجل تنفيذ الأشغال بـ ٦ أشهر سارية المفعول اعتباراً من تاريخ تبليغ الصفقة. الذي تم في ٢٠١٢/٣/٧ و قد مضت الأشهر الستة دون إنجاز العمل المتفق عليه، فوجهت أنير إنذاراً للشركة المقولة بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢ ثم إنذاراً ثانياً في ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢ و في كلا الإنذارين تم تذكير المقاولين بعدم الوفاء بالتزاماتهم، و بأن "أنير" ستتخذ الإجراءات العقابية المنصوص عليها في المرسوم و القانون رقم ٢٠٠٢/٠٨ الصادر بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٠٢ المتضمن مدونة الصفقات العمومية،

و قالت أنير في مذكرتها الجوابية إنه في ٢٠١٤ (أي بعد قرابة عامين على تبليغ الصفقة) إذا بالمؤسسة المقاوله توجه لها طلباً للاستلام المؤقت، و هو ما تم في ٢٠١٤/٢/١٨، علماً أن الاستلام النهائي لم يقع لحد الآن. حسب أنير.

و قالت أنير إنها تفاجئت بعد تأخر الأشغال بثمانية عشر شهراً بمطالبة شركة المقاوله في عريضتها الفاتحة للدعوى بـ ١٠٨٠٣٤٠٠٠٠٠ أوقية، و بتعويض عن الأضرار بـ ٧٧٠٠٠٠٠٠٠٠ أوقية. و هو ما تجاوز المبلغ المتعاقد عليه، و اعتبرت أنير أن في الأمر تلاعباً بالوثائق و العقود المبرمة.

و طالبت أنير بتعويض من “تجمع ولد ودادي، و ولد اللهاه و ولد الطنجي” بمبلغ خمسمائة مليون أوقية عن الأضرار التي لحقت بها.

و حسب مصادر خاصة لتقدمي فإن إقالة أمادي ولد الطالب المدير السابق للشركة الموريتانية لصيانة الطرق “أنير” تمت بسبب رفضه الرضوخ لمطالب تجمع “افيل ولد اللهاه، و الشيباني ولد ودادي، و لمرابط ولد الطنجي” ليتم تعيين مديرها الحالي وان عثمان الذي تمارس عليه الآن صغوط للرضوخ لمطالب مُدَلِّي نظام ولد عبد العزيز.

و ربما تكون خلاصة ما يحدث بين أنير و المتنفذين من رجال أعمال النظام (ولد اللهاه. ولد ودادي. ولد الطنجي) في المثل السائر “ضربني و بكى، سبقني و أشتكى.”

وثائق:

عن وكالة الاتصال

المصدر : الوجدوي

<http://alwahdawi.info/node/3268>

خبر بعنوان : شركة ATTM تشرح للرأي العام ملابسات دمج شركة الطرق ENER / ٢٤ مارس، ٢٠١٨ essada أخبار موريتانيا، الأخبار، الاقتصاد والتنمية

إن القرار الذي اتخذته الدولة يوم ١٩ أكتوبر ٢٠١٧ القاضي بدمج و استيعاب المؤسسة الوطنية لصيانة الطرق ENER من طرف مؤسسة ATTM قد تم بشرط أساسي و هو أن لا تؤدي عملية الدمج بأي حال من الأحوال إلى المساس بقدرة و بقاء ATTM.

فيما تمت الإشارة إلى أن طاقم العمل الذي ستنتم إحالته إلى شركة ATTM يجب أن يقتصر فقط على العمال المعنيين بصيانة الطرق.

هذا ونص اتفاق الدمج الموقع بتاريخ ٢٨ دجمبر ٢٠١٧ على أن يتم ابتداء من ١ يناير ٢٠١٨ تحويل جميع العمال أصحاب العقود غير المحدودة و عددهم ٣٤١ عاملا إلى مؤسسة ATTM، شريطة أن تقوم بإعادة تنظيم نفسها و بتنقية وضعية هؤلاء العمال؛ بالتشاور مع اللجنة الفنية التي أشرفت على عملية الدمج و الاستيعاب.

وبناء على ما سبق قامت مؤسسة ATTM بعملية مراجعة و تدقيق لنظام تسيير المصادر البشرية المطبق على عمال مؤسسة ENER، اعتمادا على مرجعيتها “هي” و نظم التسيير المعتادة.

وقد مكنت هذه المراجعة من تشخيص الملاحظات التالية:

١- مؤسسة ENER كانت تعاني من زيادة مفرطة في عمالها بالمقارنة مع تنظيمها و حجم نشاطاتها.

٢- مستويات التصنيف غير متناسبة مع الممارسة المعتادة فيما يتعلق بوظائف مجال البناء و الأشغال.

٣- يظهر التطور على مستوى فئات و درجات العمال خلال السنوات الأخيرة كثيرا من الاختلال و عدم الانسجام مقارنة بمقتضيات النظام الأساسي للعمال.

و أمام هذه الوضعية و في إطار المسؤوليات الملقاة على عاتقها في مجال التنظيم، قامت شركة ATTM بإنجاز دراسة تنظيمية و وضعت نظاما شفافا قائما على معايير مهنية من أجل اختيار العمال الذين يمكن لهم أن يباشروا الخدمة في الكيان الجديد.

تتلخص محاور هذا النظام حول النقاط التالية:

إعداد هيكلية جديدة من أجل تحديد عدد الوظائف الضرورية لعمل المؤسسة

تقييم العمال الموجودين بغية تحديد الكفاءات المهمة و الأساسية للمؤسسة وبناء على ما سبق تم إجراء عملية الاختيار على أساس التكوين الأصلي، و الكفاءات و الخبرات في مجال البناء و الأشغال العامة، و في مجال صيانة و قيادة الآليات و الشاحنات.

و قد مكنت هذه المقاربة من تحديد ما مجموعه ١٣٠ موظفا يستوفون الشروط المحددة.

واستجابة لرغبة السلطات العمومية، قامت مؤسسة ATTM بوضع معايير اضافية أكثر مراعاة للجانب الاجتماعي، وأكثر مساهمة في التمييز الإيجابي من أجل استهداف و اختيار:

جميع العمال الذين يتوفرون على كفاءة فنية (مهندسين، فنيي صيانة، سائقي شاحنات، سائقي آليات كبيرة، عمال يدويين ... إلخ).

فئة العمال الأكثر ضعفا و الذين يمكن أن تلاقهم صعوبات في الحصول على وظائف في سوق العمل (الحراس، البوابين، سائقي السيارات العادية، مشغلي محطات الوقود ... إلخ)

لقد مكنت هذه الخطة الاجتماعية من الاحتفاظ بأكثر من ٢٠٠ عامل في التشكيلة الجديدة لمؤسسة ATTM، كما أدت إلى تسريح ١٣٧ عاملا سيستفيدون من كامل حقوقهم طبقا للمقتضيات التنظيمية و القانونية.

و من أجل توضيح و تجسيد الجهود التي بذلتها السلطات العمومية، نذكر أن هذه العملية أدت إلى زيادة عدد عمال مؤسسة ATTM بنسبة ١٤٥%.

و لم يكن من الممكن القيام بأكثر من هذه الجهود نظرا لأن ذلك كان يعني حصول اختلال و انعدام للتوازن من شأنه تعريض المؤسسة الجديدة لخطر أكبر، مما يتعارض مع توصيات مجلس الوزراء.

إن ATTM انطلقا من دورها كمؤسسة وطنية في خدمة المواطن، لن تألو أي جهد، كلما أمكن ذلك في منح الأولوية لإعادة دمج العمال المسرحين ممن تتوفر فيهم الكفاءة و المهنية في مجال عمل المؤسسة.

المصدر : <http://www.essada.info/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-attm-%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D9%84%D9%84%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%85%D8%AC-%D8%B4%D8%B1%D9%83>

وقد كان رد الحكومة على افلاس الشركتين الكبيرتين اسنيم وأنير مقتضبا وفيه الكثير من التدليس ، فقد جاء على لسان الوزير الأول السابق يحي ولد حدمين حول قضية هذه الشركتين الآتي :

تطرق ولد حدمين لسؤال حول المؤسسات العمومية التي تم اتخاذ إجراءات إصلاحية بصددھا أوضح الوزير الأول كمثال على هذا النوع أن شركة "انير" تم دمجھا في شركة "ATM" لتداخل المهام بين الشركتين ولضمان التكامل بينها وتقويتھما في وجه المنافسة الأجنبية للشركات الخارجية العاملة في مجال الطرق منبھا الى ان عمال "انير" موجودين وأموالھا وأصولھا موجودة وحولت إلى مؤسسة أخرى لضمان الفاعلية.

أما بخصوص شركة سونمكس - يضيف الوزير الأول - فقد انشأت في فترة كانت فيها التجارة حكرا على الدولة الامر الذي لم يعد قائما في عالم اليوم والقرار بشأنھا يرجع إلى مجلس إدارتها.

المصدر : وكالة : اخبار الناس /موريتانيا: الحكومة تكشف مصير سونمكس (تفاصيل)

<http://akhbarnass.net/node/3921>

ولا يخفى عليكم مدى التدليس والكذب في هذا الرد من الوزير الأول وهو نمط معروف لدى الأنظمة والحكومات الفاسدة حيث تعزو كل اخفاق وكل فساد الى الاجراءات الإصلاحية . انتهى.

حصاد العشرية

حصاد العشرية (١).. تزايد المؤسسات المالية وارتفاع الأسعار وتدهور الأوقية*

٣٠ يوليو، ٢٠١٩ - ١١:٤٢



الأخبار (نواكشوط) - شهد القطاع المالي خلال سنوات حكم الرئيس محمد ولد عبد العزيز حركية متزايدة، وخصوصا على صعيد استحداث المؤسسات المالية، حيث تشكل البنوك الجديدة نسبة ٨٠% من مجموع البنوك العاملة في البلاد عام ٢٠٠٩.

كما عرفت هذه الفترة تراجعاً في سعر الأوقية أمام العملات الأجنبية، مقابل ارتفاع أسعار مواد أساسية عديدة وصل في بعض الأحيان إلى ٨٠%.

وتأرجح ترتيب موريتانيا في المؤشرات الدولية ضمن المراتب المتأخرة على مستوى العالم، وذلك بالرغم من تحقيق بعض التقدم على هذه المؤشرات وصل في أحدها ١٠ درجات.

طفرة البنوك

فترة حكم الرئيس محمد ولد عبد العزيز شهدت طفرة كبيرة في البنوك التجارية بموريتانيا ومؤسسات القرض وشركات تحويل الأموال، حيث ظهرت ثمانية بنوك جديدة من بينها بنوك ذات تمويل محلي وأخرى مختلطة، إضافة إلى بنوك تمثل فروعاً لشركات مالية أجنبية.

ومثلت البنوك الجديدة في عهد ولد عبد العزيز نسبة ٨٠% من البنوك التجارية العاملة بموريتانيا عام ٢٠٠٩، فيما تم تسجيل هذه الطفرة البنكية التجارية رغم ضعف الإقبال على خدمات البنوك وفق المعلومات الرسمية.

فقد وصف تقرير سري صادر عن البنك المركزي، استخدام الخدمات المالية بأنه منخفض ومقتصر على الخدمات الأساسية، وفي الغالب فإن الحسابات البنكية تستخدم لتلقي الرواتب.

ويوضح التقرير أن حصة المتوفرين على حسابات بنكية خلال العام ٢٠١٤ هي ١٤% فقط من مجموع السكان، مؤكدا أن العديد من زبناء البنوك لديهم حسابات متعددة "لكنها غير نشطة".

غير أن عددا من هذه البنوك سرعان ما واجه أزمات مالية كان بعضها حادا وأدى للتنازل عن الرخصة لملاك جدد، فيما أدى بعضها للإفلاس كحال الأزمة التي عرفها "موريسبنك" الذي يملكه ويرأس مجلس إدارته رجل الأعمال أحمد ولد مكيه.

وجاء الإعلان عن سحب رخصة "موريسبنك" في مداولة للبنك المركزي أواخر ٢٠١٤، حيث أحيل البنك للمحكمة التجارية، قبل أن يعتقل رئيس مجلس إدارته، كما تم سحب رخصة شركة FCI المالية، إضافة إلى سحب رخصة صندوق القرض CDD وشركات مالية أخرى.

ومع مطلع ٢٠١٩ تجددت الأزمات ببعض البنوك، فقد أوفد البنك المركزي بعثة تفتيش إلى بنك موريتانيا الجديد لاستطلاع وضعيته العامة، وذلك إثر غياب متكرر عن جلسات المقاصة اليومية.

كما وجه بنك المعاملات الصحيحة حديث النشأة إنذارا لرجل الأعمال محمد فال ولد اللهاه الملقب "أفيل" وهو أحد أبرز المساهمين في البنك وبنسبة ١٥%، ولوح بمقاضاته جراء التأخر عن تسديد مستحقات مالية وصفت بأنها "ضخمة".

ورافقت طفرة البنوك في العشرية الماضية طفرة أخرى على مستوى شركات تحويل الأموال، قبل أن تعلن الحكومة في الأشهر الماضية عن تنظيم القطاع وإغلاق عدد من الشركات غير المرخصة.

العملة والأسعار

خلال عام ٢٠٠٩ بلغ سعر الدولار الواحد ٢٦١,٨ أوقية قديمة، بحسب التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي عام ٢٠٠٩.

وبحسب أسعار الصرف التي أعلنتها البنك في الفترة ما بين ٢٥ و ٢٩ يوليو ٢٠١٩، فإن سعر شراء الدولار يصل إلى ٣٦,٦١ ويصل سعر بيعه إلى ٣٦,٩٨ أوقية جديدة، وهو ما يعني معدل سعر يصل إلى ٣٦٧,٩ أوقية قديمة.

وبذلك يكون سعر الدولار قد ارتفع خلال العشرية الماضية بأكثر من ١٠٦ أوقيات قديمة، وهي زيادة تعادل أكثر من ٤٠% من سعره عام ٢٠٠٩.

وانعكس تراجع الأوقية أمام الدولار على أسعار العديد من المواد الغذائية والسلع الأساسية خلال هذه الفترة، حيث وصلت الزيادة في الأسعار ٨٠% بالنسبة لمادة الأرز، بحسب نشاط حماية المستهلك.

فقد أورد موقع المستهلك الموريتاني في إحصائية شملت الفترة ما بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٩، أن سعر الأرز من نوع "بيرك" ارتفع من ٨٢٥٠ إلى ١٤٨٥٠ أوقية قديمة وهو ما يعادل ٨٠% من سعره، بينما ارتفعت أسعار السكر ب ٤١%، واللبن المعلب "روز" ب ٢٧% واللبن المجفف "سليا" ب ١٢%، واللبن المركز "كلوريا" ب ٦%.

ورغم أن مطلع عام ٢٠١٦ عرف تراجعاً عالمياً في أسعار الوقود فإن الحكومة قررت الإبقاء على السعر نفسه، لتحقيق بذلك ربحاً قدره ٢٣٦ أوقية قديمة على كل لتر وقود.

وسبق لصحيفة "الأخبار إنفو" أن كشفت في عددها رقم ١٣٦ الصادر في ٢٣ مارس ٢٠١٦، أن الحكومة توفر أكثر من نصف ميزانيتها من خلال فارق سعر المحروقات التي تهاوت أسعارها عالمياً.

وقد برر وزير الاقتصاد والمالية المختار ولد اجاي قرار تثبيت سعر الوقود رغم انخفاضه عالمياً بأن أسعار الوقود بموريتانيا هي نفسها في فرنسا، فيما اعتبر الناطق باسم الحكومة حينها محمد الأمين ولد الشيخ أن الحكومة تهتم بشأن الفقراء الذين قال إنهم لا يتأثرون بارتفاع أسعار الوقود.

ويذكر أن البنك المركزي الموريتاني أطلق مطلع العام ٢٠١٨ عملة الأوقية بشكل جديد مع تغيير قاعدتها بنزع ٠ منها لتتحول الأوقية الجديدة إلى ما قيمته ١٠ أواق قديمة.

وأوضح محافظ البنك المركزي في تصريحات إعلامية، أن هذه الإجراءات تهدف إلى تسهيل التبادلات التجارية والحد من مخاطر التزييف، وغير ذلك.

مؤشرات دولية

وخلال عشرية الرئيس محمد ولد عبد العزيز حلت موريتانيا في مراتب متأخرة من بين دول العالم ضمن عدد من المؤشرات الدولية.

فقد تجاوزت ديون موريتانيا عتبة ١٠٠% من الناتج الإجمالي المحلي، بحسب تقرير للبنك الدولي صدر في ٢٠١٦ لتكون بذلك من بين ست دول تشترك في هذه الوضعية المالية.

كما حصلت موريتانيا على المرتبة قبل الأخيرة حسب مؤشر الانفتاح الاقتصادي الذي يصدره معهد "ليجاتوم" البريطاني، حيث حلت في الدرجة ١٤٩، فيما تليها ليبيا التي تذيلت الترتيب الدولي برتبة ١٥٠ عالميا.

وفي عام ٢٠١٧ حققت موريتانيا تقدما بـ ١٠ درجات على مؤشر تحسن مناخ الأعمال المعروف بـ "داونغ بيزنس"، حيث حلت في الرتبة ١٥٠ من أصل ١٩٠ دولة.

وأعلنت ممثلية البنك الدولي في نواكشوط عن هذا التقدم في حفل أقامته لاستعراض التقرير المذكور في ٣١ أكتوبر ٢٠١٧.

وشهد العام نفسه سجالات قويا بين الحكومة الموريتانية ومنظمة "شاربا"، وذلك إثر تقرير للمنظمة رصدت فيه ما وصفته بـ "الانتشار الوبائي للرشوة والفساد في موريتانيا".

واعتبرت منظمة "شاربا" الفرنسية أن انتشار الرشوة "يعرقل ويعوق تنمية هذا البلد ذي الخيرات الوفيرة".

بينما اتهم وزير الاقتصاد والمالية المختار ولد اجاي منظمة "شاربا" بأنها تصدر تقاريرها تحت الطلب وبعد تلقي تمويلات مقدمة من معارضين، كما اتهمها في مؤتمر صحفي مطلع أكتوبر ٢٠١٧ بتضمين التقرير معلومات تعود إلى ٢٠١٣.

وتقدمت موريتانيا بشكوى رسمية أمام القضاء الفرنسي ضد منظمة "شاربا" ووكلت مجموعة من المحامين الفرنسيين للترافع باسمها أمام القضاء الفرنسي.

المرجع : وكالة الاخبار

<https://alakhbar.info/?q=node/19261>

حصاد العشرية السياسي(٢).. أزمات متتالية وحوارات ناقصة*

٣٠ يوليو، ٢٠١٩ - ٢١:١٩

الأخبار (نواكشوط) عاشت موريتانيا خلال عشرية الرئيس المنتهية ولايته محمد ولد عبد العزيز، أحداثا سياسية بارزة وتجاذبات وسجالات قوية، بدأت منذ الساعات الأولى لتوليه السلطة في انقلاب عسكري أطاح بأول رئيس مدني منتخب ديمقراطيا في البلاد.

فللمرة الأولى في موريتانيا تشكلت جبهة معارضة في يوم الانقلاب العسكري الذي قاده ولد عبد العزيز مع مجموعة من رفاقه أبرزهم الرئيس الجديد للبلاد محمد ولد الغزواني عام ٢٠٠٨.

فقد شكلت عدة أحزاب سياسية بارزة جبهة معارضة للانقلاب العسكري، سميت "الجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية" تولت قيادة الحراك السياسي المناهض للانقلاب ووضعت على قائمة مطالبها عودة الرئيس المدني سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله.

نظمت "الجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية" العديد من المسيرات والاحتجاجات في العاصمة نواكشوط، وأجبرت ولد عبد العزيز على الدخول في حوار سياسي برعاية دولية كان بداية لحوارات أخرى فشلت كلها في وضع حد للأزمة السياسية التي استعصت طيلة عشرية الرجل القادم من ثكنات الجيش.

داكار المحطة الأولى

استجاب ولد عبد العزيز تحت ضغط المجتمع الدولي وتزايد حدة الاحتجاجات على الصعيد المحلي، للدخول في حوار برعاية دولية هندسه الرئيس السنغالي السابق عبد الله واد.

كان فندق الميريديان في العاصمة السنغالية داكار، مكانا لمفاوضات شاقة بين الفرقاء الموريتانيين، وتولى رئاسة وفد الحكومة وزير المالية حينها سيد أحمد ولد الرئيس، فيما ترأس وفد المعارضة رئيس حزب "اتحاد قوى التقدم" محمد ولد مولود.

وفي يوم ٤ / ٦ / ٢٠٠٩ وقعت أطراف الأزمة السياسية بنواكشوط رسميا على الاتفاق الذي تم التوصل إليه في دكار.

وتضمن الاتفاق، عودة رمزية للرئيس المطاح به سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله، وتشكيل حكومة توافقية من ٢٦ وزيرا وتقاسم عضوية اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بالإضافة إلى تفاهات غير مكتوبة منها إطلاق سراح سجناء سياسيين أبرزهم الوزير الأول السابق يحيى ولد أحمد الوقف.

وبعد الانتخابات الرئاسية التي نظمت بعد ذلك بأشهر، سرعان ما تدافعت أطراف الأزمة السياسية المسؤولة عن خرق الاتفاق، إذ اعتبر ولد عبد العزيز أن رفض المعارضة الاعتراف بنتائج الانتخابات الرئاسية حينها بمثابة خرق للاتفاق.

فيما اعتبرت المعارضة أن ولد عبد العزيز خرق الاتفاق الذي يلزمه بالعمل بعد الانتخابات على إكمال التوافق، لتعود الأزمة السياسية على أشدها من جديد.

الحوارات الناقصة

في خريف ٢٠٠٩ دعا الرئيس ولد عبد العزيز لحوار جديد، وبدأت أولى جلسات هذا الحوار يوم ١٨ سبتمبر ٢٠٠٩ بقصر المؤتمرات في نواكشوط.

وقد شاركت في هذا الحوار أربعة أحزاب معارضة فقط، هي "التحالف الشعبي التقدمي"، "الوئام"، "الصواب"، "حمام" بالإضافة إلى أغلب أحزاب الموالاة وفي صدارتها حزب "الاتحاد من أجل الجمهورية".

وقد ركز حوار ٢٠٠٩ على قضايا التناوب السلمي على السلطة ودور مؤسسة الجيش، والإعلام العمومي، والوحدة الوطنية واستقلالية القضاء، وترأس الحوار حينها وزير التهذيب أحمد ولد باهييه، ورئيس حزب "الوئام" بجيل ولد هميد.

في العام ٢٠١٢ كانت البلاد على موعد آخر مع الحوارات المنقوصة، إذ تم تنظيم حوار جديد، قاطعته أيضا غالبية أحزاب المعارضة، وكانت أبرز نتائجه إجراء تعديلات على الدستور، فيما ظلت الأزمة السياسية في جوهرها قائمة.

تقليص الأحزاب السياسية

بعد حوار ٢٠١٢ تمت المصادقة على قانون جديد ينظم الأحزاب السياسية تم بموجبه منع الترشح المستقل والترحال السياسي وحظر الأحزاب السياسية التي تحصل على أقل من ١% في الانتخابات، أو لا تشارك في اقتراعين متتاليين.

وفي مارس ٢٠١٩ أصدر وزير الداخلية أحمد ولد عبد الله مقرا يقضي بحل ٧٦ حزبا سياسيا دفعة واحدة، في أول تطبيق للقانون الجديد، حيث لم تنبج بعد مقرر الوزير سوى ٢٨ حزبا سياسيا نشطا، من أصلا ١٠٥ هي عدد الأحزاب السياسية حينها في البلاد.

تعديل واستفتاء

وشهدت فترة حكم ولد عبد العزيز، تعديل الدستور الموريتاني مرتين، إحداها تم تمريرها عبر البرلمان، فيما اضطر الرئيس لإجراء استفتاء عام للتعديل الثاني عقب رفض مجلس الشيوخ لمشروع التعديلات الذي قدمته الحكومة.

ففي العام ٢٠١٢ عرض ولد عبد العزيز تعديلات دستورية على البرلمان صوت عليها ٦٩ من نواب الأغلبية الحاكمة، فيما رفضها نواب المعارضة.

وتضمنت تعديلات الدستور عام ٢٠١٢ مواضيع من بينها تجريم ممارسة العبودية والانقلابات العسكرية والنص على التنوع الثقافي لموريتانيا أي أن موريتانيا مكونة من عرقيتين عربية وزنجية.

وفي العام ٢٠١٧ عرض ولد عبد العزيز تعديلات دستورية على البرلمان وصوت ضدها مجلس الشيوخ، قبل أن يتم تمريرها في استفتاء شعبي.

ومن أبرز التعديلات الدستورية التي تمت في العام ٢٠١٧ إلغاء مجلس الشيوخ واعتماد نظام الغرفة الواحدة، واستحداث مجالس جهوية منتخبة، وإدخال تعديلات تتعلق بعلم البلاد الوطني بإضافة خطين أحمرين.

ونصت التعديلات الدستورية أيضا على تجميع مؤسسات دستورية مثل المجلس الإسلامي الأعلى ووسيط الجمهورية في مؤسسة واحدة تحت مسمى المجلس الأعلى للفتوى والمظالم، إضافة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أصبح يسمى "المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي".

إخمد أزمات سياسية

نجح الرئيس الموريتاني المنتهية ولايته محمد ولد عبد العزيز في إخمد بعض الأزمات السياسية التي شهدتها موريتانيا خلا العشر سنوات التي تولى فيها إدارة البلاد، وكانت أكثرها قوة الاحتجاجات التي بدأت مع بداية الربيع العربي والمسيرات التي خرجت في نواكشوط للمطالبة بإسقاط حكمه.

كما نجح ولد عبد العزيز أيضا في التصدي لأزمات رفض المعارضة المتكرر الاعتراف بنتائج الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها سواء في العام ٢٠٠٩ أو في العام ٢٠١٤، بالإضافة إلى التصدي لأزمة رفض التعديلات الدستورية ومواجهة الشيوخ المناهضين لتعديل الدستور.

وقبيل مغادرته السلطة أثار ولد عبد العزيز الجدل في الساحة السياسية من جديد، بعد مشاركته في الحملة الانتخابية لدعم رفيقه محمد ولد الغزواني.

وقد رفضت المعارضة الاعتراف بنتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم ٢٢ يونيو الماضية وفاز فيها محمد ولد الغزواني، لكن ولد عبد العزيز سرعان ما أخذ الأزمة بفتح مفاوضات مع مرشحي المعارضة لانتخابات الرئاسة.

المرجع : وكالة الاخبار

<https://alakhbar.info/?q=node/19278>

حصاد العشرية الأمني (٣).. مقارنة وإعادة هيكلة وإنشاء وتجميد*

٣٠ يوليو، ٢٠١٩ - ٢٢:١٧

الأخبار (نواكشوط) - عرفت عشرية حكم الرئيس محمد ولد عبد العزيز في حصيلتها الأمنية عناوين كبيرة، أبرزها إعلان موريتانيا لمقاربة أمنية خاصة بها، وإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية وتحديثها، فضلا عن إنشاء جهاز أمني جديد، و"تجميد" قطاع الشرطة، إضافة لأحداث أمنية حbst أنفاس الموريتانيين لفترة قبل أن تنجلي.

وقد أعلن الرئيس ولد عبد العزيز مبكرا اهتمامه بالمجال العسكري والأمني، وهو القادم للحكم من قيادة كتيبة الأمن الرئاسي التي ظلت لسنوات عنوان القوة، والتدريب والتسليح في المؤسسة، كما كان من أول قراراته توجيهه ٥٠ مليون دولار منحها السعودية لموريتانيا لشراء معدات للجيش، وهو الملف الذي ظل عنوان جديد سياسي طويل في البلاد.

شكل المجال العسكري والأمني أحد الاهتمامات الرئيسية للرئيس ولد عبد العزيز، كما صرح بذلك أكثر من مرة، وفي نهاية عشريته نرصد في هذا التقرير معالم هذا المجال.

هيكلية ومقاربة أمنية

في العام ٢٠١٠ أعلنت الحكومة ضمن سياستها السنوية عن اتخاذها "الإجراءات الضرورية لتحديث القوات المسلحة وقوات الأمن الوطنية لتعزيز قدراتها الدفاعية وتوطيد مساهمتها في التنمية في أوقات السلم".

كما أعلنت عن عزمها "إعادة تنظيم الجيش الوطني، وقوات الأمن، وتمهينهما ووضع رجالهما في الظروف الملائمة حتى يصبحوا قادرين على القيام بمهامهم على أحسن وجه".

وفي العام ذاته نظمت القوات المسلحة وقوات الأمن أضخم استعراض عسكري في تاريخها، وجابت خلال الآليات والحشود العسكرية أكبر شوارع نواكشوط، مستعرضة مختلف المعدات، والأسلحة التي حصلت عليها.

كما أعلنت الحكومة بالتزامن مع تحديث وإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية عن مقاربة أمنية متعددة الأبعاد، تتضمن اعتماد الأبعاد العسكرية والأمنية في مواجهة التحديات، فضلا عن فتح الحوار مع السجناء المتهمين بالانتماء لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

وتحدثت الحكومة خلال السنوات اللاحقة عن نجاح هذه المقاربة، وتزكيتها من طرف العديد من الشركاء، إضافة لاتخاذها نموذجا لدى العديد من الدول.

وكان لافتا أن شق المقاربة المتعلق بالحوار لم يتجاوز نسخة واحدة، وذلك رغم تأكيد الرئيس ولد عبد العزيز أكثر من مرة نجاح المقاربة، حيث لم يتراجع أي من السجناء الذين أطلق سراحهم بناء على هذا الحوار باستثناء واحد، قيل إن إطلاق سراحه تم بطرق غير شفافة.

وكان من أبرز التحديثات التي عرفتتها المؤسسة العسكرية، والتي أعلن عنها منتصف ٢٠١٣، إعادة هيكلة بتحويله إلى أركان برية، وأخرى جوية، وثالثة بحرية، كما تطورت على مستوى التدريب والتسليح كتأهله المتخصصة في مجال مكافحة الإرهاب.

استحداث وتجميد

كما عرفت العشرية إنشاء جهاز أمني جديد عهد إليه بـ"أمن الطرق"، وحمل اسم "التجمع العام للأمن الطرق"، وتزامن إعلان الجهاز الجديد مع تجميد للاكتتاب في جهاز الشرطة، وكذا وقف التقدّمات في صفوف المنتسبين له، وهو التجميد الذي استمر عدة سنوات.

واستفاد الجهاز الجديد الذي أوكلت مهمة إقامته للواء مسغارو سيدي اغويزي من تمويل سعودي، كما حمل الجهاز - شعبيا - اسم هذا القائد إلى اليوم. بالرغم من تعاقب عدد من كبار الضباط العسكريين على قيادته.

واستعان الجهاز في بداية انطلاقته بضباط من الحرس، قبل أن يتم استبدالهم بضباط من الدرك.

وانتشر الجهاز في العاصمة نواكشوط لتنظيم الطرق، وضبط المخالفات، قبل أن يتوسع لاحقا إلى بعض عواصم الولايات الداخلية كنواذيبو، والزويرات.

واستمر وقف الاكتتاب في قطاع الشرطة، وتجميد رتب العاملين فيه أكثر من نصف العشرية، حيث امتد من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٥، قبل أن يعلن القطاع عن اكتتاب ٥٠٠ عنصر، كما اكتتب بعدها ٣٠٠ آخرين.

وشمل التحديث، والتسليح والتدريب قطاعات الدرك، والحرس، كما أنشأت هذه القطاعات كتائب خاصة بمكافحة الإرهاب.

مواجهة قبل الهدوء

وعرفت الأعوام الأولى من العشرية مواجهة مفتوحة بين الجيش الموريتاني ومسلحي تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، حيث نفذ التنظيم عدة هجمات داخل الأراضي الموريتانية، كما نفذ الجيش هجوماً على معقل هذا التنظيم في الشمال المالي.

واستمرت المواجهة المفتوحة بين الطرفين حتى نهاية ٢٠١٢، حيث توقفت العمليات بينهما بشكل كلي، قبل أن تدخل منطقة الساحل بشكل عام في تطورات سيطرت خلالها الجماعات المسلحة على الشمال المالي ليبدأ بعدها تدخل فرنسي ودولي في المنطقة استمر إلى الآن.

ومن أبرزت العمليات التي وقعت بين الطرفين خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ اختطاف رعايا أسبان على طريق نواذيبو ٢٠٠٩، وتفجير سيارة مفخخة في النعمة ٢٠١٠، والهجوم على مدينة باسكنو شرقي موريتانيا ٢٠١١، كما نفذ الجيش الموريتاني هجمات ضد مسلحي هذه الجماعات في حاسي سيدي في عمق الأراضي المالية ٢٠١٠، وفي غابة وقادو ٢٠١١.

وقد تعددت تأويلات سبب الهدوء بين الطرفين بعد هذه المواجهات الدموية، وجرى الحديث عن هدنة بينهما، بناء على ما قيل إنها وثائق سربتها الولايات المتحدة الأمريكية من ضمن وثائق وجدتها لدى أمير تنظيم القاعدة أسامة بن لادن.

حوادث وصفقات

كما يبرز ضمن حصيلة العشرية عدد من الحوادث التي تعرض لها الطيران العسكري، إذ فقدت موريتانيا خلال النصف الأول من العشرية نصف أسطولها في حوادث الطيران، كما فقدت أفضل طياريتها وفنييها في هذه الحوادث.

وعرفت السنوات الأولى لحوادث الطيران العسكري، بلغ عددها أربعة حوادث، وكان عدد ضحاياها ٨ أشخاص، كما فقد الجيش فيها ٤ طائرات، وهو ما يمثل حينها ثلث أسطول موريتانيا العسكري الجوي.

وفي مجال الصفقات، كان لافتاً صرف الجيش الموريتاني لمبلغ ١,٥ مليار أوقية من خارج ميزانيته لشركة صينية تسمى "بولي هوندونغ"، دون الكشف عن طبيعة الصفقة التي تمت بينهما، وتم صرفها من بند النفقات المشتركة، ووقعها وزير المالية المختار ولد اجاي يوم ١٢ نوفمبر ٢٠١٥.

كما أثار استيلاء الشاب ابيدي ولد الخوماني على مئات الملايين من أموال الجيش جدلا واسعا في البلاد، حيث منحت له للمتاجرة بها قبل إعادتها لكنه لم يعدها ليتم القبض عليه ومحاكمته، قبل أن يحال إلى سجن أكجوجت ليطلق سراحه لاحقا.

وقدر المبلغ الذي حصل عليه الشاب من أموال الجيش بأكثر من نصف مليار أوقية قديمة.

كما عرفت العشرية إخفاء الحكومة لميزانية الجيش وقوات الأمن من موقع الخزينة الإلكتروني، بعد أن كان يظهر مبلغ الميزانية، ويغطي نسبة إنفاقها.

دور أممي وإقليمي

كما سجلت العشرية نجاح موريتانيا في المشاركة في القوات الأممية لحفظ السلام في العديد من المناطق الملتهبة، وذلك لأول مرة في تاريخها، حيث شاركت في البعثة الأممية في ساحل العاج، وما يزال جنودها يعملون ضمن البعثة الأممية في وسط إفريقيا.

كما لها الدور الأبرز في إنشاء مجموعة دول الساحل الخمس، والتي أعلنت عنها من نواكشوط ٢٠١٤، واختيرت لتكون مقرا لأمانتها الدائمة، كما كان لموريتانيا دورها في إنشاء القوة المشتركة لهذه الدول، والتي يبلغ تعداد جنودها ٥ آلاف جندي.

جيش من الجنرالات

كما سجلت العشرية قفزة كبيرة في عدد حملة رتبة جنرال في الجيش والدرك والحرس، حيث لم يكن عددهم يتجاوز ٤ إبان وصول الرئيس ولد عبد العزيز للحكم، ليقفز قبل نهاية العشرية إلى أكثر من ٤٠ ثلاثة أرباعهم ما زالوا في الخدمة.

وكان لافتا تضاعف أعداد جنرالات الجيش في حين أن الزيادة في تعداد المنتسبين لهم بشكل عام ظلت بطيئة، ولم تواكب قفزات أعداد الجنرالات.

كما أن التطور والتحديث الذي تحدثت عنه الجهات الرسمية الموريتانية لم ينعكس على تصنيفه في المؤشرات الدولية المعتمدة لتصنيف الجيوش، فموقع "غلوبال فاير باور - globalfirepower" الأمريكي المتخصص في تصنيف الجيوش يضع الجيش الموريتاني في مرتبة متدنية إفريقيا وعالميا، حيث لم يأت بعده سوى دولة واحدة إفريقيا، وثلاث دول عالميا.

فقد حل الجيش الموريتاني في تصنيف هذا الموقع في الرتبة ١٣٠ عالميا، من أصل ١٣٣ دولة شملها تصنيفه، كما وضعه في الرتبة ٣٢ إفريقيا من أصل ٣٣ دولة مصنفة لديه، حيث لم تتقدم موريتانيا إفريقيا سوى على دولة سيراليون، وكان لافتا تقدم مالي المجاورة عليه.

المرجع : وكالة الاخبار المستقلة

<https://alakhbar.info/?q=node/19284>

حصاد العشرية(٤).. تصفية الشركات الوطنية وتمليك المستقبل للمقربين والأجانب*

٣١ يوليو، ٢٠١٩ - ١٣:١٣

الأخبار (نواكشوط) - عرفت عشرية الرئيس المنتهية ولايته محمد ولد عبد العزيز تحولات هائلة على مستوى الشركات الكبرى بموريتانيا، بل تكاد تكون خارطة هذه الشركات قد تغيرت تماما خلال عهده.

ولا يتوقف الجدل حول الجدوى الاقتصادية من تغييرات قضت على شركات ذات رمزية تاريخية ترتبط ببواكير عمر الدولة، وجاءت بشركات أخرى، معظمها أجنبي الهوى ورأس المال، لكن بعقود طويلة الأمد أشبه ما تكون بتأميم أجنبي إلى حين.

الموت الجماعي

مع نهاية العشرية الأخيرة اختفت من على الخارطة الاقتصادية شركات ظل الموريتانيون يحسبونها جزءا لا يتجزأ من تكوين المشهد الاقتصادي، أبرزها شركة "سونمكس"، التي نشأت في ستينات القرن الماضي لفرض توازن أسعار المواد الغذائية ومحاربة الاحتكار.

ومع صعود الرئيس المنتهية ولايته محمد ولد عبد العزيز إلى سدة الحكم للمرة الأولى عبر انقلاب ٦ أغسطس ٢٠٠٨، كانت "سونمكس" في حالة اقتصادية مكنتها من امتلاك ١٧ مليار أوقية، من بينها مخزون بقيمة ٩,٣ مليار أوقية، إضافة لديون تبلغ ٦,٢ مليار، و٢ مليار ودائع في الحسابات البنكية.

لكن الشركة التي نيفت على نصف قرن سلكت طريق الإفلاس سريعا؛ فبيع مخزونها الغذائي بنصف ثمنه، وتحولت إلى "بقرة حلوب" لمقربين من رأس النظام، سرعان ما جف ضرعها بعد ما تحولت إلى زبون لمن يفترض أن يكون أكبر منافس تجاري لها.

وكشفت تحقيقات صحفية نشرتها "الأخبار إنفو" في نوفمبر ٢٠١٨، عن فساد كبير في الشركة أدى إلى خسارتها مليارات من الأوقية خلال سنوات قليلة، وكانت نتيجة الخسارات التي تتعرض لها الشركة تميل الكفة لصالح مجموعة أهل غده التجارية، أو لشركات أسرة أهل ودادي.

وفي ٣١ من يناير ٢٠١٨ وافقت الجمعية العامة للشركة على قرار تصفيته، لتنتهي بذلك واحدة من قصص التاريخ الاقتصادي الموريتاني، وهي نهاية درامية لم تكن - ربما - في حساب مؤسسيها أيام كان كل شيء يبدأ من مرحلة الصفر.

ودون مكانة "سونمكس" صُفيت الشركة الوطنية لصيانة الطرق "ENER"، وأدمجت مع شركة النظافة والأشغال والنقل والصيان (ATM)، وذلك في شهر أكتوبر ٢٠١٧.

واعترف وزير النقل الأسبق محمد عبد الله ولد أوداعه، أمام البرلمان في مايو ٢٠١٨، أن "ENER" عانت من مشاكل أساسية أثرت على وتيرة إنجازها للمشاريع وأشغال صيانة الطرق وقد خلصت لجنة متخصصة إلى أنها في "وضعية سيئة".

وطال مسلسل تصفية الشركات وكالة النفاذ الشامل، وهي هيئة أنشئت عام ٢٠٠١ تتولى تنفيذ مشاريع تتعلق بالخدمات الأساسية، وقد اتخذ القرار في اجتماع مجلس الوزراء فاتح فبراير ٢٠١٨.

وقال وزير الاقتصاد والمالية المختار ولد أجاوي، في تعليقه على ذلك الاجتماع، إن الحكومة قررت إلغاء الوكالة مع الاحتفاظ بصندوق التمويل التابع للهيئة على مستوى وزارة المالية، كما سيتم توزيع المشاريع حسب اختصاص الوزارات ما بين وزارات المياه والطاقة والتقنيات الجديدة.

شركات ضرار

بالتوازي مع حالات الإفلاس التي عرفتتها بعض الشركات الوطنية الكبرى بموريتانيا، شهدت السنوات العشر الماضية تنازلات مجحفة لشركات جديدة منافسة، إضافة إلى الدخول في شراكات وعقود طويلة الأمد مع شركات قيد التأسيس وأخرى عديمة الخبرة.

كما شهدت هذه الفترة تقديم قروض ميسرة وتسهيلات تجارية من قبل الشركة الوطنية للصناعة والمناجم ومن قبل الشركة الموريتانية للإيراد والتصدير "سونمكس"، ما جعل هذه الشركات تواجه مصاعب مالية متجددة.

فقد شاركت الشركة الوطنية للصناعة والمناجم SNIM في إنشاء مصنع خصوصي ينافس جزئياً إحدى الشركات التابعة لها في الشامي، وفي إقامة مصنع آخر في ألاك قبل التنازل عنه، كما تم التنازل عن شركة التضامن للتأمين.

آخر هذه التنازلات المجحفة للشركات المحظوظة ما أعلن عنه في بيان مجلس الوزراء في ٦ يونيو ٢٠١٩، حيث تمت المصادقة على مشروع مرسوم يتضمن المصادقة على اتفاقية تأسيس بين الحكومة وشركة NOUAKCHOTT MEDICAL CENTER (N.M.C.).

ويهدف المرسوم إلى إحداث تغييرات غير معروفة على نظام التأمين الصحي، و(N.M.C.)، وهي شركة قيد الإنشاء، حيث تتخذ من منطقة محاذية لقصر المؤتمرات القديم مقرا لها، ولم يسبق لها القيام بأي مهمة عمل على الإطلاق، وتؤكد مصادر الأخبار وجود صلة قوية بين القائمين على هذه الشركة ومقربين من الرئيس المنتهية ولايته محمد ولد عبد العزيز، وستحتكر NMC بموجب هذه الاتفاقية توفير الخدمات الصحية للصندوق الوطني للتأمين الصحي CNAM، وهو ما سيعود عليها بعشرات المليارات سنويا ولمدة عشر سنوات.

وكان من اللافت أن الشركة التي سارع مجلس الوزراء إلى المصادقة على مرسوم الاتفاق معها شهرين قبل انتهاء مأمورية ولد عبد العزيز، لم يكتمل بناء مقرها كما لم تنجز أي مهمة تثبت كفاءتها لتولي المهام المنصوص عليها في الاتفاق.

المنافذ يتقاسمها الأجانب

تزامن موسم إفلاس واختفاء الشركات الكبرى مع دخول شركات أجنبية ومحلية جديدة على الخط، في صفقات شابهها كثير من الغموض، وأحاطت بها أسئلة شائكة تتعلق بالجدوى وبالسياسة والمستقبل.

ففي ٢٠ مارس ٢٠١٨ وقعت الحكومة الموريتانية اتفاقا مع شركة "مطارات أبو ظبي" لاستلام مطار نواكشوط الدولي "أم التونسي"، ولهذا الغرض أنشأت الشركة الإماراتية - على عجل - شركة باسم "AFROPORT" للقيام بهذه المهمة.

وبموجب الصفقة يضع الإماراتيون يدهم على المطار لمدة ربع قرن، أي ٢٥ سنة كاملة، وستخسر شركة مطارات موريتانيا عوائد مالية معتبرة، وهو ما وضعها فعلا على السكة نفسها التي سارت عليها الشركات الوطنية التي أصبحت أثرا بعد عين.

كما يتهدد نفس الخطر شركة "الموريتانية للطيران"، التي ستكون مطالبة بدفع ١٠٠ مليون أوقية قديمة شهريا للشركة الإماراتية.

وفضلا عن ما تثيره الصفقة من مخاوف سياسية وأمنية، خاصة في ظل سعي الإمارات الدؤوب لسيط نفوذها، فإن عشرات العمال الموريتانيين وجدوا أنفسهم أمام مصير مجهول، فالشركة الإماراتية ترى أنه "لا شيء يلزمها باكتتابهم".

أما المنفذ البحري الأبرز في البلاد فقد هيمنت عليه شركة هندية يمثلها مقرب من رأس النظام، وفي ١٤ نوفمبر ٢٠١٨، أمرت وزيرة النقل السابقة أمال بنت مولود بإخلاء جزء من الميناء والتنازل عن محطة الحاويات ومركز للهيدروكربون، لصالح شركة "PANPA" الهندية.

كما وقعت الحكومة في أكتوبر ٢٠١٨ اتفاقا مع شركة هندية أخرى هي "اولام"، ستتولى بموجبه تشييد توسعة لميناء نواكشوط المستقل، مع منحها حق تسيير التوسعة لثلاثين عاما.

ويصل استثمار الشركة الهندية حوالي ٣٩٠ مليون دولار، وعلى لسان وزير الاقتصاد والمالية فـ"إنها على حساب المستثمر مائة في المائة، والدولة الموريتانية لن تدفع في المشروع أوقية واحدة".

الأرض للإمارات

في اجتماع مجلس الوزراء ١ فبراير ٢٠١٨ منح المجلس شركة "إيليت أجرو" الإماراتية، التي تعمل في مجال إنتاج وتوزيع الخضروات الطازجة، قطعة أرضية في كرمسين والركيز بولاية الترازو، كما حصلت بعد أسبوعين فقط من ذلك الاجتماع على قطعة أرضية في ولاية نواكشوط الجنوبية.

ولم تحدد أي من بيانات الحكومة مبرر منح هذه القطعة الأرضية، ولا مجال استخدامها.

حينها كشفت صحيفة "الأخبار إنفو" أن فرع الشركة الإماراتية في موريتانيا مسجل باسم رجل الأعمال الإماراتي صادق العمري صافد البحري سالم، وتقول وثائقها إن لرجل الأعمال الإماراتي شريك موريتاني، لكنها تغفل اسمه بشكل كلي.

ولم يتوقف سيل الشركات الإماراتية عند ذلك الحد، فقد منحت الحكومة في اجتماعها يوم ٨ مارس ٢٠١٨ قطعتين أرضيتين في ولاية ترازو لشركة إماراتية أخرى تحمل اسم "أثمار أجرو"، المملوكة لرجل الأعمال الإماراتي حمد عبد الله راشد الظاهري.

وفي ذات الاجتماع الوزاري، صادقت الحكومة على منح قطعة أرضية زراعية لشركة إماراتية ثالثة، هي "ريجيونال انفستمنت"، وتقع القطعة الأرضية الممنوحة لها في مقاطعة كرمسين بولاية الترازو.

البحر للصين

في يونيو ٢٠١١ أقرت الحكومة اتفاقية للصيد مع شركة "بولي هوندون بلاجيك فشري السمكية" تستمر ربع قرن، أي ٢٥ عاما، وتتضمن الاتفاقية إعفاءات ضريبية وجمركية كبيرة لصالح الطرف الصيني وتسهيلات جمة فيما يخص استيراد العمالة الأجنبية، كما تضمن لها استقرار النظام القانوني طيلة مدة تنفيذ الاتفاقية.

وبعد جلستي نقاش أقر البرلمان الاتفاقية التي اشتملت على ٢٤ بندا، قال الفريق المعارض حينها إنه لا يوجد من بين بنودها سوى بند واحد لصالح موريتانيا يتحدث عن خلق نحو ٢٥٠٠ فرصة عمل.

وفي ٧ سبتمبر ٢٠١٨، زار الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز مقر "هوندونغ" بالصين وتجول في أقسام الشركة، كما عقد اجتماعا مع مسؤوليها خصص لبحث أفق استثماراتها في موريتانيا.

المناجم.. تنازل من لا يملك

وبعيدا، في شمال البلاد، تنازلت الشركة الوطنية للصناعة والمناجم "اسنيم" في مايو ٢٠١٩ عن منجمها في مدينة افديرك لشركة "BCM International Group"، التي يقع مقرها في العاصمة الغانية أكرا.

وكشفت المصادر حينها عن تدخل نافذين مقربين من الرئيس ولد عبد العزيز في اتفاق التنازل بين الشركتين، دون علم مجلس إدارة "اسنيم".

وبموجب الاتفاق يتنازل عملاق الاقتصاد الموريتاني عن المنجم للشركة الأجنبية مدة ٢٠ عاما، فضلا عن استفادة الأخيرة من خدمات السكة الحديدية لتصدير خامات الحديد بعد استخراجها.

* يدخل هذا التقرير ضمن سلسلة تقارير تنتجها وكالة الأخبار المستقلة عن حصاد عشرية الرئيس محمد ولد عبد العزيز، من بينها:

الأمّن خلال العشرية: مقاربة وإعادة هيكلة وإنشاء وتجميد

حصاد العشرية السياسي.. أزمات متتالية وحوارات ناقصة

حصاد العشرية: تزايد المؤسسات المالية وارتفاع الأسعار وتدهور الأوقية

المرجع : وكالة الأخبار المستقلة

<https://alakhbar.info/?q=node/19282>

٤-وكالة النفاذ الشامل :

تصفية وكالة النفاذ الشامل :

موريتانيا: إلغاء وكالة النفاذ الشامل

1 Sahara فبراير، ٢٠١٨



ألغت الحكومة الموريتانية اليوم الخميس وكالة النفاذ الشامل مع الاحتفاظ بصندوق التمويل التابع للهيئة على مستوى وزارة المالية.

وقال وزير الاقتصاد والمالية المختار ولد اجاي إن الحكومة صادقت خلال اجتماعها الأسبوعي على مشروع قانون يتعلق بإلغاء وكالة النفاذ الشامل.

وأضاف ولد اجاي خلال مؤتمر صحفي أن تأسيس وكالة النفاذ الشامل عام ٢٠٠١ كان في ظروف تطور بعدها أداء القطاعات الحكومية التي أصبحت تتولى تنفيذ المشاريع، مضيفاً أنه أمام هذه الوضعية أصبحت مهام الوكالة تتداخل مع مهام القطاعات الحكومية.

المرجع : صحراء ميديا

<https://www.saharamedias.net/%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%A5%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%A7%D8%B0-/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84>

وقد صوت أعضاء الجمعية الوطنية (البرلمان الموريتاني)، خلال جلسة علنية على مشروع قانون يتضمن إلغاء وكالة ترقية النفاذ الشامل إلى الخدمات.

وأجاز النواب مشروع قانون يعدل ويلغي بعض أحكام الأمر القانوني رقم ٢٠٠١-٠٠٦ الصادر بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠٠١ المتضمن إنشاء وكالة ترقية النفاذ الشامل إلى الخدمات.

وتحدث وزير الاقتصاد والمالية المختار ولد أجاي، عن المسار الذي مرت به هذه الوكالة التي أنشئت سنة ٢٠٠١ بتمويل من البنك الدولي بهدف نفاذ سكان المناطق التي لا تغطيها شركات الكهرباء والماء والاتصالات إلى هذه الخدمات الحيوية، مشيراً إلى أنها تمكنت من تحقيق إنجازات معتبرة في هذه المجالات خاصة في مناطق البلاد النائية.

وأشار ولد أجاي إلى أن التقييم الذي أجرته الحكومة مؤخراً أفضى إلى أن وجود وكالة ترقية النفاذ الشامل إلى الخدمات لم يعد يمثل الوسيلة الفضلى والأنجع لتحقيق الغايات المتوخاة منها نتيجة الإرباك الناجم عن تداخل الصلاحيات وتعدد الفاعلين المؤسسيين في هذه القطاعات، وهاجس اقتصاد الموارد المتاحة، باعتبار إنشاء مؤسسات متعددة لتأدية نفس الخدمات يمثل - بشكل من الأشكال - تبديداً للمال العام، وبالتالي ينبغي تجنبه قدر المستطاع.

وأعتبر ولد أجاي أن وجود برامج موازية للعمل الحكومي يقلل من فرص مراكمة وتعزيز القدرات والخبرات لدى الكادر العمومي ويستقطب الكفاءات الفنية، مما يؤدي لإفقار الوظيفة العمومية والمؤسسات الحكومية من ذوي الأهلية.

خاتمة :

وفي ختام هذا العمل البسيط ، والذي لا يمكن اعتباره عملا مكتملا أبدا لأنه اقتصر فقط على القليل مما قيل وكتب في فساد العشرية الماضية ، وحتى أننا لم ندرج ما كتب في تقارير محكمة الحسابات الأخيرة .. ولم نتطرق لباقي الملفات الأخرى التي شهدت هي أيضا تدهورا خطيرا في هذه العشرية ..

لذلك يبقى هذا العمل ناقصا ، إلى ان يقوم المختصون والخبراء بتقديم دراسات وتقارير أكثر شمولية ..